

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

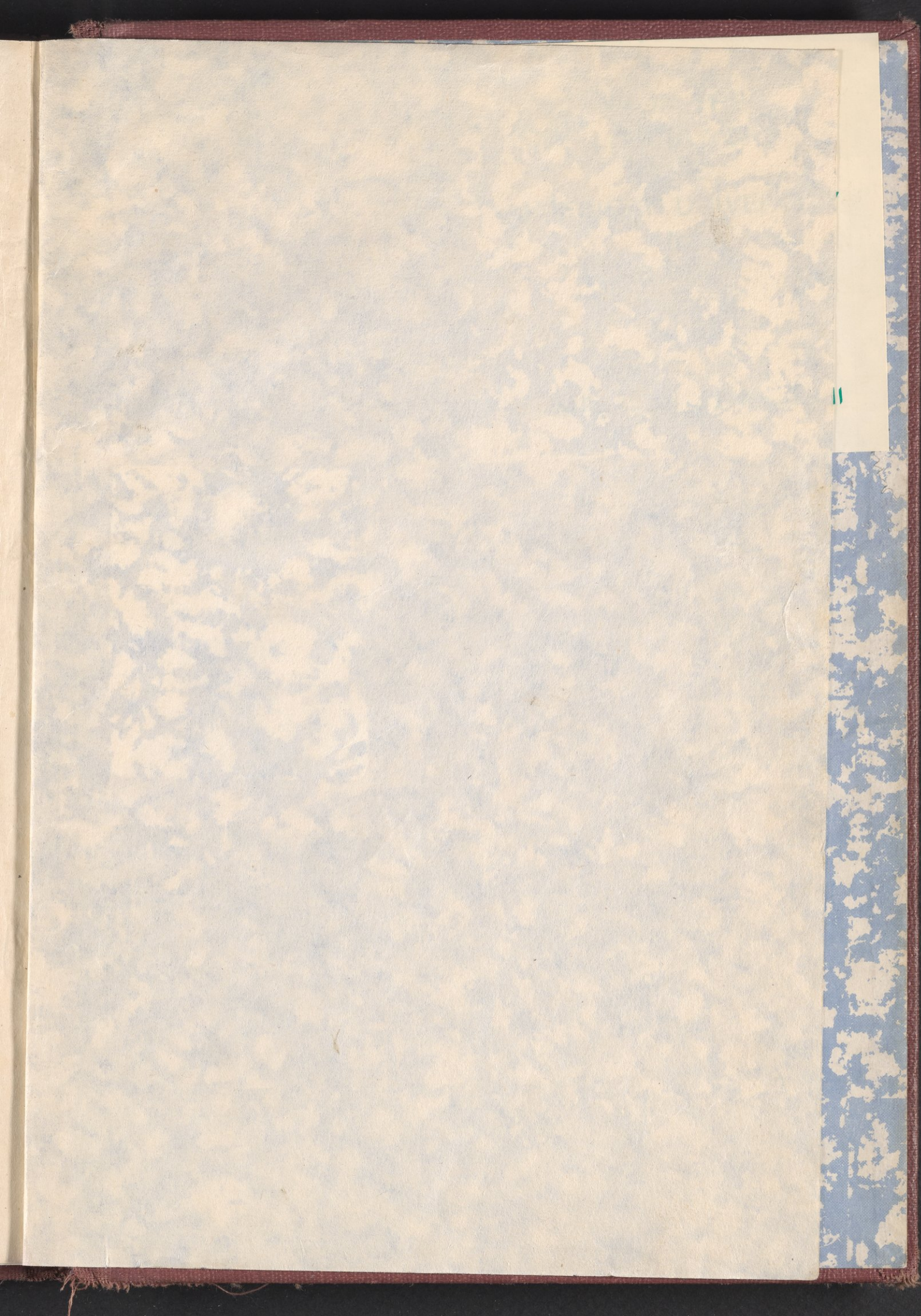
3 8534 01098 7729

J
42
A6
19
C.



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



JC

423

AGX

1945

C.2

البري عن فكرنا طيبة

سلسلة محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها

لجنة من قادة الرأي في مصر

عني بنشره

قسم الخدمة العامة

بالجامعة الأميركية بالقاهرة

١٩٤٥

3214
84/84 d
e-12

٣٢١٤
ج. أ.
ن

فهرس

(١) « معني الديمقراطية »
للدكتور محمد عبد الله العربي بك

(٢) « سيكولوجية الديمقراطية »
للدكتور أمير بقطر

(٣) « اثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية »
للاستاذ عزيز ميرهم

(٤) « العلم بين الدكتاتورية والديمقراطية »
للاستاذ فؤاد صروف

(٥) « الديمقراطية وتكوين الأخلاق »
للدكتور منصور فهمي بك

(٦) « الديمقراطية والحياة الاجتماعية »
للدكتور طه حسين بك

(٧) « الديمقراطية والحياة الدينية »
للدكتور ابراهيم بيومي مدكور

27400

مقدمة

من أهم ما سوف يميز به التاريخ، القرن العشرين، أنه فترة صراع شديد بين فلسفتين سياسيتين متناقضتين، وهما الديمقراطية والدكتاتورية. فبعد أن شهد القرن التاسع عشر اتجاهاً واضحاً نحو الديمقراطية، كأصلح نظام للدولة، اذا بانحراف عن الديمقراطية، وانعكاس في فلسفتها يستفحل في ربع القرن الأخير، وقد أدى هذا التناقض في الفلسفتين الى تحدّ خطير، وصراع مميت، بدأت النازية عام ١٩٣٩، ولحقت بها الفاشية عام ١٩٤٠، ثم الدكتاتورية اليابانية عام ١٩٤١.

وقد كانت أحلك فترة في هذه الحرب العالمية في شتاء عام ١٩٤١ - ١٩٤٢، حين تدفقت قوى الدكتاتورية في كل مكان، وقد انهارت أمامها كل مقاومة، وفرض الالمان واليطاليان واليابانيون نظامهم القاسي، ورقابتهم الجائرة، على مناطق مترامية الاطراف، فأخضعوا شعوباً بأسرها، ومحووا كل أثر من آثار الحرية الديمقراطية التي نالها الجنس البشري بعد جهاد عنيف مدة قرون عديدة.

لذلك بدا لنا، في هذه الآونة، أن ندرس تلك المبادئ التي جعلت الأمم المتحالفة تهب متضامنة للزود عنها، والاستشهاد في سبيلها، حتي تنقذ العالم من استعباد شائن، وتنقذ الروح الانسانية من الذلة والهوان.

ففي أخطر فترة من عام ١٩٤١ - ١٩٤٢، حين كان العالم يتأرجح في كفة القدر، دعا قسم الخدمة العامة بالجامعة الأميركية نخبة من قادة الرأي في مصر ليجثوا في مختلف وجوه الديمقراطية في سلسلة من تسعة بحوث، ألقى منها بالقاعة الشرقية ثمانية، أما البحث التاسع، وكان موضوعه « الديمقراطية ومستقبلها » فكان محمداً أن يلقيه صاحب الدولة المغفور له الدكتور احمد ماهر باشا، غير أن مرضه في الوقت المحدد للبحث حال دون القائه فترك في السلسلة فراغاً كبيراً، فقد كننا نود أن تتضمن هذه البحوث رأى ذلك الزعيم النابه من زعماء الديمقراطية.

وقد نشرت هذه البحوث تباعاً في مجلة المقتطف ، ويسرنا الآن أن نقدمها للجمهور مجموعة في كتاب واحد ، ويغبطنا أن يظهر الكتاب وقد فازت قوى الديمقراطية على قوى الدكتاتورية الغاشمة ، وبدأ ورثة الحرية الديمقراطية يتنفسون مرة أخرى نسيم الحرية ، وانا نرجو أن يقبل الجمهور على دراسة هذا التراث الثمين حتى يحرصوا عليه ويدافعوا عنه عن ايمان وعقيدة ويعاونوا على حفظه وتطوره فيساهموه للأجيال القادمة أكثر نضوجاً وأعظم كمالاً ونرجو أيضاً أن يستمر هذا التطور في غير انقطاع حتى يصل الانسان الى نوع المجتمع الذي يتناسب مع قدراته الذهنية، ومواهبه الروحية .

وانى أوجه خالص الشكر لحضرات المحاضرين الذين تفضلوا بالمساهمة في هذه السلسلة ، وكلهم من قادة الرأي ورجال الاعمال، الذين لا تتسع أوقاتهم لغير أعمالهم ونسدى أعظم الشكر لمجلة المقتطف لتفضيها بطبع هذا الكتاب واخرجة في ثوبه القشيب .

ونزل كليفلاند

مدير قسم الخدمة العامة
بالجامعة الأميركية بالقاهرة

اول اكتوبر سنة ١٩٤٥

معنى الديمقراطية

محاضرة الدكتور محمد عبد الله العربي بك

مدير كلية البوليس الملكية

لا يخفى عليكم . السلسلة المحاضرات ، التي أنشرف بافتتاحها اليوم من عظم الشأن ، وهي سلسلة تفضلت الجامعة الاميركية - رغبة منها في رفع شعلة الثقافة في مصر - بتجنيد بعض أساطين الثقافة في هذه البلاد ليحاضروكم فيها ، وخصني من ذلك نصيب متواضع ، وهو تحديد معنى الديمقراطية .

تعلمون أن الحرب الحاضرة صراع بين الديمقراطية بكل معانيها وبين نظم أخرى معارضة لها . لأيهما تكون الغلبة ؟ ذلك في غيب القدر . ولكن حتى إذا قدر للديمقراطية أن لا تتلاشى من هذه الأرض وتسحقها النظم الأخرى ، فهلا على الأقل وقفنا وقفة متتدة ، نستعرض فيها مدلول هذه الديمقراطية التي أصبحت مهددة بالزوال .

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة تركيباً مزجياً من لفظين ، معناهما حكم الأمة أى سلطة الحكم المستمدة من الأمة ، تمييزاً لها عن حكم الفرد أو حكم فئة قليلة . وقد تسربت هذه الكلمة اليونانية إلى جميع اللغات حديثها وقديمها .

فاليونان أول من استنبط الفكرة الديمقراطية . لأن فلاسفتهم رأوا أن الإنسان يفتقر إلى المجتمع لأنه حيوان اجتماعى بطبيعته ، ولا يستطيع أن يحيا الحياة الطيبة إلا إذا داخل الجماعة ،

وهذه الجماعات البشرية أخذت في الماضي أشكالاً مختلفة من الأسرة إلى الرهط ، أو القبيلة إلى المدينة إلى الأمة . إلا أنها مهما اختلفت في الماضي ، ومهما اختلفت في المستقبل بحسب العصور والبلدان ، فإن أواصر التضامن الاجتماعي التي تربط جماعة واحدة لا يمكن أن تتعدى مظهراً من مظهرين . فأعضاء كل جماعة يتضامنون ويتساندون إما لأن لهم حاجات مشتركة لا يمكنهم سدادها إلا بحياة مجتمعة ، وهذا هو التضامن لمساواة الحاجات ، وإما لأن لهم حاجات مختلفة وملكات مختلفة ، ولا سبيل إلي سداد تلك الحاجات إلا بأن يتبادلوا فيما بينهم الخدمات التي يحسن القيام بها كل منهم بما أوتي من مواهب وقوى تختلف عن مواهب غيره وقواه ، ذلك هو التضامن بتقسيم العامل .

هذا التضامن بمظهره دعامة المجتمع . وكلما قويت أواصره ازداد المجتمع قوة ، وكلما ارتقى المجتمع نما فيه على الأخص التضامن بتقسيم العمل ، وذلك لأن بارتقائه يزداد الاختلاف بين أعضائه في حاجاتهم ورغائبهم وملكاتهم ، فيصبح تبادل الخدمات بينهم أغزر وأجزل ، ويزداد اشتباكهم بعضهم ببعض ، فتزداد روابط التضامن قوة وتوثقاً .

غير أن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق على هذا النحو إلا بتدبير شرائط وأوضاع يلتزمها الكافة لتمكينهم من بلوغ مآربهم من هذا التضامن الاجتماعي ، وبتدبير وسائل الحماية وما تتطلبه من قوة إلزامية تقهر الكافة على احترام هذه الشرائط والأوضاع الضرورية لصيانة التضامن الاجتماعي من التفكك والانحيار .

على هذا النحو فسرفلاسفة اليونان نشأة الدولة ، وحددوا وظيفة الدولة ، وسوغوا قيام السلطات الحاكمة في الدولة . أي جعلوا الفرد هو : الغاية . والدولة هي : الوسيلة . ولما كان مرد الأمر إلى الفرد جعلوا مناط الحكم بمجموع الأفراد الذين يتلف منهم المجتمع ، فالجماعة أو الأمة هي : مصدر السلطات في الدولة . والجماعة إذا كانت محدودة العدد كان لأفرادها أن يجتمعوا في صعيد واحد ، ويضعوا الأحكام المنظمة لحياتهم الاجتماعية ، فإذا استحال ذلك لاتساع نطاق الجماعة ، اختارت الجماعة بعض أفرادها لأداء هذه المهمة وعهدت إليهم في مقابل ذلك الحكم ، وهذا الاختيار يقوم على اعتبارات مختلفة باختلاف العصور والجماعات .

فطوراً يكون الاختيار لفضيلة خاصة : كالبأس في القتال ، أو المزيد من العلم ، والتفقه في الدين . وطوراً يكون لمزية معينة كالثروة (مثلاً النصاب المالى فى الناخبين والمنتخبين) أو لحيازتهم ثقة الكثرة العددية ، وهلمّ جرّاً . وعلى أى حال فالجماعة تفوض مقاليدها إلى هؤلاء الأفراد المختارين وتليهم عنها . وإن يجب على هؤلاء الحكام المختارين أن يحكموا لمصلحة الجماعة لا لمصلحة أنفسهم ، ولا يستطيعون أن يفرضوا إرادتهم على المحكومين إلا بقدر ما يحكمون على هذا النحو ، ولا يستطيعون البقاء فى مناصب الحكم إلا إذا أسدوا الخدمات التى تتطلبها منهم الرعية بحسب مبلغ إدراكها . هذا ماخص سريع للفكرة الديمقراطية كما استنبطها فلاسفة اليونان .

وهذه الفكرة الديمقراطية تتعارض معها فكرة تيوقراطية ، وهى التى تجعل مصدر السيادة فى الجماعة قوة إلهية أو قوة فوق الطبيعة . وأصحابها ينقسمون إلى فريقين . فريق يقول : إن السيادة مصدرها : القدرة الإلهية ، تهب السيادة لفرد بالذات بالتعيين ، وبطريق مباشر . والفريق الثانى يقول : إن السيادة مصدرها القدرة الإلهية ، غير أنهم أكثر من الفريق الأول حيطة وبصراً ، فيقولون إن السيادة تأتى من الرب كما يقع كل شىء فى هذا الوجود بأمره تعالى ، غير أن الذى يأتى من الرب : هو السيادة فى ذاتها وجوهرها - السيادة المجردة - أما السيادة فى مداها وفى الأشكال التى تتخذها بحسب الأقطار وبحسب الأزمان فتأتى من البشر ، فهى من صنعهم ولذلك تعتورها جميع وجوه النقص التى تلازم أعمال البشر وتلازمها بالمثل سنة التطور .

ومن الواضح : أن هذه الفكرة - بشقيها - بحكم بدايتها المخالفة للعالم لا تحتمل المناقشة وإن كان أصحاب الرأى الثانى قد أفسحوا المجال فى مذهبهم للإصلاح والتطور ، إلا أن مآل الرايين على السواء ، هو أن الله اصطفى أفراداً للحكم بين الناس ، وعصمهم من الزلل ، وخصهم بالسيادة ، وأيدهم بروح من عنده ، فهم خلفاؤه فى أرضه ، الموكلون بالقيام على مصالح البشر ، وليس للبشر قبلهم حقوق وإنما عليهم السمع والطاعة . وقد أخذت هذه الفكرة حقها من البقاء فى عصور الظلمة والجهالة ، ولكنها للأسف انبعثت من جديد فى عصرنا الحاضر فى صورة للدكتاتوريات النازية والفاشية .

والآن بعد أن حددنا معنى الديمقراطية في ذاتها وفيما يقابلها نرى أن نلّم الإماماً سريعاً بتطورها التاريخي ونغوّها التدرج في خلال العصور .

تطورها التاريخي

أصبح نظام الحكم الديمقراطي فيما يدعو إليه من سيادة الشعب في منزلة أصل من الأصول الأولى في التنظيمات الدستورية الحديثة . أما الملكية المطلقة (حكم الفرد) والأوليغاركية (حكم الأقلية) فقد أصبحتا على السواء من ذكريات الماضي القديم ، حتى الدول الملكية عدلت عن المبدأ التيوقراطي الذي يقرر أن الملك هو : مصدر السيادة ، وينبوع كل سلطة إلى المبدأ الديمقراطي الذي يعتبر الملك أداة دستورية - عضواً من أعضاء الدولة - تلك الأعضاء التي تنوب جميعاً عن الشعب الذي استقرت فيه كل سيادة وسلطان « فجميع السلطان » كما قرر الدستور المصري في المادة ٢٣ - « مصدرها الأمة » .

ففي العصر الحاضر - أو على الأصح إلى قبيل قيام الحرب الحاضرة بوضع سنين - انتشرت الديمقراطية في أكثر الشعوب المتحضرة . ذلك لأن العلم قد نشر جناحيه في كل أقطارها ، ومتى تعلم سواد الشعب وبلغ سن النضوج والرشد آلت القوة القاهرة إلى السكينة العددية ، وسادت الديمقراطية . ولقد تمّ هذا الحديث الخطير في جميع الشعوب الحديثة بأساليب مختلفة . فطوراً بالثورة ، وطوراً بالاتفاق السامي مع ملوكهم ، ولكنه تمّ على أي حال ولم يكن من تمامه بدّ . قال أحد العلماء في وصف هذه الظاهرة . « إن جاذبية عميقة خفية لا مردّ لها ، جاذبية لها من القوة ما للطبيعة نفسها ، تجذب الشعوب الحديثة نحو الديمقراطية . لك أن توجه إليها ما شئت من النقد ، ولكن نقدك لا يجدي الا كما يجدي نقدك لتعاقب الفصول أو لجاذبية السكواكب » .

ولقد شهدت بداية القرن العشرين من آثار جذب هذا التيار الديمقراطي ما لم تشهد جميع القرون التي سبقتة . ففي العشرين السنة الأولى منه شهدنا انهيار أقدم الاوتوقراطيات ، في الصين ، وتركيا ، والروسيا ، وألمانيا ، والنمسا ، والمجر . كما شهدنا في الديمقراطيات العريقة في الحكم

الديمقراطية

الديمقراطي — انكترا وفرنسا واميركا وبلجيكا الخ — حركة تجديد واسعة النظم جهوداً تنظيمية واصلاحية بعيدة المدى كما استحدثت ابتكارات في اجراءات الحكم تكن معروفة من قبل . غير ان حداثة هذا التيار الديمقراطي الجارف لا تنفي اموارد وروافد تمت إلى أبعد العصور في تاريخ الانسانية بسبب ، ولا سيما الى صدر اليونان والرومان

فقد رأينا كيف استنبط فلاسفة اليونان نواة الفكرة الديمقراطية . وقد طرأ اليونانية القديمة فكانوا لا يعترفون بالسيادة الا للقانون ، والقانون عندهم هو ر أهل المدينة . وروما القديمة في عهدها الملكي وعهدها الجمهوري عرفت في الجا مبدأ الحكم الديمقراطي الى ان جاء القيصرية فاستأثروا بالسلطان غير ان هذه الديمقراطيات القديمة كانت ذات طابع خاص يبعد ما بينها وبين الحقبة ويدنيها كل الدنو من النظام الارستقراطي . لان الذين كانوا يساهمون في وحياتها السياسية هم فقط اقلية ضئيلة من أهل المدينة وهم الذين يتمتعون بحق أما جميع الأرقاء الذين ينهضون بأعباء الحياة الاقتصادية وجميع الرجال الاحرار الذين الى مرتبة « المواطن » فليس لهم نصيب ما في حكم المدينة . فاذن لم تكن مقاليد الكثرة العددية كما تقضي الديمقراطية الحقبة بل كانت لأقلية محدودة من أهل المدينة الفكرة التي تسود الأقدمين عن الديمقراطية — كما قال أحد العلماء — هي ان يجب ان تعيش لهذه الأقلية المختارة . وهكذا لم تنهض الحرية في الأمم القديمة « روسو » — الا على اكتاف العبودية

الديانات والفكرة الديمقراطية

كان للكتب السماوية نصيب كبير — ونصيب متدرج — في الدعوة الى وأخص بالذكر الديانة المسيحية والديانة الاسلامية الرأي الشائع هو ان الكتب السماوية لم تعرض لنظم الحكم بل تركت ذلك يستحدثون فيه ما يرونه أصلياً وأنسب لآحوالهم الدنيوية ، وأنها اكتفت الفضائل الخلقية اللازمة لاسعاد المجتمع البشري في هذه الدنيا وفي الآخرة ، ثم لله ، وما لقيصر لقيصر

غير أنني أخالف هذا الرأي الشائع وأرى أن للديمقراطية أصولاً يجب أن لا تخرج الديمقراطية عن مدلولها ، وأن هناك دعائم خلقية هي وحدها التي تقوم

الديمقراطي الصحيح . هذه الاصول والدعائم دعت اليها الديانة المسيحية دعوة صريحة في دعوتها الى اقامة العدل والرحمة ، والبر والاحسان ، والمساواة بين البشر رفيعهم ووضيعهم قويهم وضعيفهم ، وفي تقرير أن الانسان في إنسانيته البحتة جديرٌ بالاحترام لأن الله خلقه وسواه ، وألهمه جوره وتقواه ، فهو في ذاته جديرٌ بالاحترام ولأنه حتى اذا كان مذنباً أو مجرمًا فقد يظفر بالتوبة وينعم بالغفران ويبلغ بروحه المطهرة أعلى مراتب الانسانية . وفي تقريرها — أسوة بسائر الأديان السماوية — أن الانسان له حياة خالدة بعد هذه الحياة الفانية وأن الله المسيطر وحده على هذا الكون قد فرض على الانسان في هذه الحياة الدنيا اقامة العدل ونشر الاحسان وأخذ عشيرته وجيرته والناس جميعاً بالرحمة والبر . هذه قوانينه العليا التي يجب أن تخضع لها قوانين الدولة وتسترشد بها كافة الاحكام الوضعية . وللمسيحي — بل مفروض عليه — أن يقول للدولة « لا » اذا أمرته بما يخالف هذه الاحكام السماوية واذا ناله عذاب في هذا السبيل فسيناله ثواب أكبر في حياة أخرى لانهاية لها . فهو مواطن في الدولة مدينٌ لها بالطاعة والامتثال ، ولكنه أيضاً مواطن في عالم آخر عالم خالد فالمسيحية اذن مهدت للبشر الأخذ بالديمقراطية بما نذبتهم اليه من أحكام خلقية وفضائل نفسية ، وبما رسمته من حدود لسلطان الدولة على الفرد ، ومدى طاعة الفرد لاحكام الدولة ، وبما رفعت من شأن الفرد بافساح أفق تفكيره ، ونطاق غاياته من هذه الحياة ، وبذلك امتازت عن فلسفة اليونان المادية التي كانت تعنى بصلاح أمر الانسان في هذه الحياة فقط وكانت لذلك ضيقة النطاق تبعاً لهذا الهدف المحدود

ذلك نصيب المسيحية في تغذية الديمقراطية وتدعيمها في النفوس . ثم جاء الاسلام ونزل القرآن فسجل تلك الفضائل والاحكام الخلقية التي دعت اليها المسيحية ثم تقدم بالانسانية الى الامام فدعا — على خلاف المؤلف في الكتب السماوية التي سبقته — دعوة صريحة الى نظام حكومي يجب التقيد به . نظام حكومي هو الديمقراطية في أسنى أوضاعها . أصول هذا النظام هي أولاً اختيار رئيس الدولة أو الخليفة بالمبايعة أو الانتخاب العام . ثم تقيد هذا الخليفة في تصريف شؤون الدولة بالشورى — وهي النظام البرلماني الحديث — ثم قرر في عديد الآيات ومتواتر الاحاديث تلك المبادئ الاساسية التي في سبيلها انفجر بركان الثورة الفرنسية وثورات أخرى سابقة ولاحقة . مبادئ الحرية والاخاء والمساواة . ثم قرر الى جانب ذلك تلك الاصول الدستورية التي بدونها يكون النظام البرلماني اسماً على غير مسمى ، حرية القول والرأي والنقد — نقد الاحكام في سبيل المصلحة العامة ، بل قرر حق النقد الى حد لما تذهب اليه الشرائع الاوربية في هذا القرن العشرين الى حد تسويغ المقاومة الثائرة

للمصلحة العامة كما يدل عليه الحديث الشريف . « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده (أي بالقوة) فان لم يستطع فبلسانه (أي بابلاغ السلطات العامة وتنبيه الرأي العام) فان لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الايمان . وكما يدل عليه حديث « لاطاعة لخلق في معصية الخالق » وكما يدل عليه أخيراً جواب ذلك الأعرابي للخليفة عمر : « لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحمد السيف »

ثم نسج من جميع هذه الاصول والمبادئ ثوباً طهوراً من الاخلاق ليكون وقاية منيعة لهذا البنيان الديمقراطي الرفيع . الاخلاق التي يجب ان يتمسك بها الافراد والجماعات ويرفعوها فوق كل زخارف هذه الحياة ومناعمها ، الأخلاق التي هي علة العلل في الديمقراطيات الحديثة ومصدر أزمتها الخائفة ، بل الداء الويل الذي ينخر في هيكلها حتى ليوشك أن ينهار ، بل انهارت فعلاً الديموقراطية الفرنسية في أمس القريب . هذه المبادئ والاصول الديمقراطية سادت بالفعل عهداً قصيراً في صدر الاسلام . وقصر هذه المدّة لم يكن يسمح بترجمة هذه المبادئ العامة الى اوضاع ماثلة للعيان لها اجراءات مفصلة ومراسيم مرتبة وشعائر مجسمة وتقاليد راسخة بل بقيت على حالتها الاولى من التعميم والاجمال

هذا التعميم في المبادئ والاجمال فيها كانت له ميزة مقصودة كما نتج عنه ضرر غير مقصود . اما الميزة المقصودة فهي ان التعميم الذي لا ينزل الى التفاصيل الجزئية لا يقيد الاجيال المقبلة بهذه التفاصيل والتطبيقات ، بل يتركها حرة تقتبس الوضع الحكومي الذي تتوافر فيه الملاءمة العملية لحاجات كل زمان ومكان ما دامت تسوده الفكرة الديمقراطية بوجه عام . وهذه هي المرونة اللازمة في المبادئ التي يراد لها الخلود لتكون ملائمة لتطور احتياجات البشر

اما الضرر غير المقصود الذي نتج عن هذا التعميم فهو ان المبادئ العامة المجردة التي لم تترجم بعد الى اشكال بارزة وأوضاع ماثلة للعيان ومعالم قائمة مرتبطة بهذه المبادئ ارتباطاً ذهنياً — ارتباطاً لا انفصام له بحيث ان احدها يذكر ابدأ بالآخر — مثل هذه المبادئ المجردة لا يكون لها سلطان كبير على عقلية الشعب بحيث يكون أسهل على بعض الخاصة ان يصرفوهم بالخداع او بالقوة عن التمسك بها وهذا ما حصل بالفعل في الديمقراطية الاسلامية

فان الاجيال التي اعقبت الصدر الاول من الاسلام غفلت او تغافلت عن خطر هذه الاصول الديمقراطية ، وعن ضرورة استنباط القواعد التنفيذية والاجراءات العملية التي

تكفل نفاذ هذه الاصول العامة في جميع نواحي سياسة الدولة . وتوالت هذه الاجيال المتعاقبة وهي ذاهلة عن واجبها في استخراج الاوضاع والاساليب العملية التي تكفل التوفيق بين هذه الاصول العامة واحتياجات كل عصر ، فلم تلبث هذه الاصول الديمقراطية لطول الترك ان اندثر خطرهما في وجدان الشعب ، ولحقهما من تشويه المعنى وعبث التفسير ما جعلها مطية ذلولاً كبغي الطغاة وسحق الحريات

والمطلع على تاريخ الشرع الاسلامي لا يسعه الا ان يقرر أن وزر هذا البلاء واقع اولاً على نفر من الخاصة استهانوا بالاصول الديمقراطية التي دعا الاسلام الى اقامتها وقلبوا الخلافة الى اوتقراطية مطلقة ، وهدموا مبدأ الشورى ومستزماته ، واستعانوا على ذلك تارة بتغريير الخداع وتارة ببطش القوة . وواقع ثانياً على كثير من رجال الفقه الاسلامي الذين سايروا هذه النزعة الاوتقراطية وتركوها تسير في طريقها المخرب . فتراهم لا يخصصون هذه الاصول الديمقراطية وما يجب تقريره عليها من نظم حكومية مفصلة ببعض العناية التي يصدقونها على احكام العبادات واحكام المعاملات ، وإن المرء ليقلب بصره في كتبهم الحافلة بكل صغيرة وكبيرة وشئون هذه الحياة والحياة الاخرى فلا يجد فيها تدويناً متجانساً مجتمع الشمل للدستور الاسلامي بل يجد فيها نبذاً متفرقة عارضة ، وصفحات متباعدة مبعثرة هنا وهناك ، منبثة في غير موضعها بحيث لا تبرز وهي على هذا الشتات ، صورة قوية متماسكة كاملة للدستور الاسلامي

الديمقراطية قبل الثورة الفرنسية

ولكن صدى هذه الاصول الديمقراطية التي انبثقت في رمال الجزيرة العربية لم يذهب سدى ، بل تجاوزت به أجواء أخرى بعد اتصالها بالثقافة العربية . فبعد بضعة قرون من مجاورة اوربا للامم العربية صاح أول صوت في فرنسا في منتصف القرن الخامس عشر ينادي بالديمقراطية ويقرر ان الشعب هو مانح السلطة للملوك ، ثم كان القرن السادس عشر والنزاع الديني بين البروتستانت والكاثوليك ، وكان انحياز الملوك الى أحد المذهبين سبباً لاثارة الفكرة الديمقراطية فاستغلها الفريق المضطهد في الجانبين لمقاومة اضطهاد ملوكهم . فأخذ كل من الفريقين على السواء ينادي بأن الشعب هو مصدر كل السلطات . غير أنهم ذهبوا بعد ذلك الى القول بأن الشعب عقد عقداً مع الملك نزل له فيه عن استعمال هذه السلطات بشروط معينة هي في جملتها تقييدات للسلطة الملكية ، فاذا أخل الملك بهذه الشروط بطل العقد ، وأصبح مسند الملكية بغير أساس شرعي ، وانتفى واجب الطاعة بل حق العصيان

هذا ما دعا إليه يومئذ رجال الدين المسيحي من المذهبين على السواء ^(١) ولا ننس أنهم كانوا وحدهم الفئة المثقفة في الأمم المسيحية في تلك العصور وكان كبارهم يجيدون اللغة العربية ويطلعون على كتب علمائها وفقهائها

وفي نهاية القرن السابع عشر برز في فرنسا بطل آخر من حماة الديمقراطية (جوريو) قام يناضل عنها امام مزاعم الملك لويس الرابع عشر ونظريته في استمداد حق الملك من القدرة الالهية ودعواه انه غير مسئول امام شعبه بل مسئول فقط أمام ربه . أما (جوريو) هذا فهو قسيس بروتستانتي وقف حياته على بث الفكرة الديمقراطية والنضال في سبيلها حتى اضطر الى المهاجرة من فرنسا فراراً من بغى لويس الرابع عشر ووضع ثلاث رسائل في شرح نظريته في الحكم الديمقراطي عنوانها (سلطان الملوك ومصدره وحدوده)

وهكذا نتبين من هذه الأسانيد التاريخية ان الدين الاسلامي كان اول داعية صريح للحكم الديمقراطي . ثم تلقف تعاليمه العامة في هذا الشأن بعض رجال الدين المسيحي ونادوا بالفكرة الديمقراطية سعياً الى كبح جماح السلطة الزمنية التي يصول بها الملوك . وهذا في العصور التي لم تكن فيها الفلسفة السياسية قد نهضت بعد بعبء النضال عن الديمقراطية وصلنا الى نهاية القرن السابع عشر ونريد ان نتبين نهاية ما ذهب اليه التفكير الأوربي في الحكم الديمقراطي الى ذلك العهد . . . يتلخص هذا التفكير في ثلاثة أمور : أولاً ان الشعب هو مستقر السيادة ومستودعها ووليها ، ثانياً انه فوض الى الملك استعمال هذه السيادة تفويضاً تعاقدياً ، ثالثاً ان الشعب يستطيع ان يسترد هذه السيادة من الملك في أحوال معينة في عقد التفويض

الفلسفة السياسية التي مهدت للثورة الفرنسية

ذلك نهاية ما ذهبوا اليه ، ولا ننس أنها كانت مجرد حركة فكرية لم تبرز بروزاً عملياً في النظم الحكومية القائمة . فالحكم المطلق الذي تمسك به لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر لم يتأثر البتة بهذا التيار الفكري الذي بقي تياراً نظرياً الى ان جاء القرن الثامن عشر فاكتملت فيه الفكرة الديمقراطية قوة لا مرد لها ولا غالب — وتمسكت الى النظم القانونية الوضعية فأصبحت دعامة القانون العام الحديث

فأولاً الفلسفة السياسية التي بثها فلاسفة القرن الثامن عشر كان لها الأثر الأكبر في

(١) نذكر من البروتستانت (دولبي مورني) في كتابه (الثورة على المستبدين) و (هوفمان) و (وون الكاثوليك نجد كثيراً من الدعاة المتحمسين للديمقراطية كان أكثرهم حماسة الراهب الاسباني (ماريانا) من شيعة الجيزويت « ١٥٣٧ — ١٦٢٤ » وأشهر كتبه (نظام الملكية والحكم) وهو بيان متزن للفكرة الديمقراطية يمتاز بالروية والكياسة والمنطق المتين

تكوين رجال الثورة الفرنسية . وهؤلاء الثائرون الذين تتلمذوا على فلاسفة القرن الثامن عشر هم الذين أدخلوا المبدأ الديمقراطي في الدساتير الثورية التي وضعوها وسموه مبدأ « السيادة الشعبية » وثانياً الفكرة الديمقراطية بين يدي رجال الثورة لم تلبث حتى اشتد عودها واتسع نطاقها الى شمول نتائج لم يذهب اليها الفلاسفة السابقون . ومن أهم هذه النتائج تفهيم فكرة وجود عقد بين الملك والشعب — عقد لازم لا فاصم له الا في احوال معينة محصورة — وقالوا على الضد ان السيادة بطبيعتها لا تقبل التنازل عنها وانما تصح الانابة في استعمالها انابة موقوتة يجوز للشعب ان يستردها متى شاء . واول حركة في هذا الاتجاه قام بها رجال مدرسة « شريعة الطبيعة والام » التي كان زعماءها (جروسيوس — بوفندورف — فانتل) ثم أعقبهم (روسو) الملهم المباشر للثورة الفرنسية

الديمقراطية والثورة الفرنسية

ثم انفجرت الثورة الفرنسية . فكانت الخدمة التي أسدتها الى الإنسانية ان اخذت هذا المبدأ النظري الذي دعا اليه فلاسفة القرن الثامن عشر ومن تقدمهم من حماة الديمقراطية وأدجمته ادماجاً عملياً في القانون الدستوري الوضعي وأطلقت عليه مبدأ « السيادة الشعبية » وأعلنته فرنسا للعالمين في « إعلانها لحقوق الانسان » الذي اصدرته الجمعية الوطنية في ٢٦ اغسطس سنة ١٧٨٩ وجاء في المادة الثالثة من هذا الاعلان « ان عناصر كل سيادة مستمدة من الشعب وحده فليس لهيئة او فرد ان يستعمل هذه السيادة الا بتفويض صريح صادر من الشعب » . وجاء في المادة الرابعة . « القانون هو التعبير الرسمي لارادة العامة » . وجاء في المادة الخامسة والعشرين « السيادة مستقرة في الشعب . وهي واحدة لا تتعدد ولا تتجزأ ولا يصح النزول عنها ولا تسقط بمضي المدة » . ثم تعاقبت الدساتير الفرنسية وكلها تكررت وتسجل هذا المبدأ الديمقراطي الذي ارتقى الى مرتبة العقائد الخالدة

خصائص الفكرة الديمقراطية

والآن نبين ما هي خصائص الفكرة الديمقراطية بعد ان صهرتها الثورة الفرنسية وتغلغلت في دساتير فرنسا المتعاقبة الى أن وصلت الى دستورها الحاضر (قبل النظام الذي انشئ في سنة ١٩٤٠ على أثر انهيارها العسكري) ودساتير الدول الديمقراطية جميعاً هذه الخصائص اربع :-

اولاً — الفكرة الديمقراطية في جوهرها فكرة سياسية . فهي ليست برنامجاً لاصلاح المجتمع في ماديته واقتصاديته . ليست كما زعم بعض دعاة الديمقراطية الاشتراكية في نظم المانيا

نظاماً يرمي الى توفير «الخبز والقوت» لعامة الشعب. فقد يقوم أي نظام أوتقراطي بحت بتوفير هذه الخيرات المادية كما فعل بسمارك بحكومته الاوتقراطية التي اخرجت للشعب الالماني من الاصلاحات الاجتماعية ما رمت به الى توفير رخائه المادي وفي الوقت نفسه الى اخاد نزعته الى الحرية السياسية. بل الفكرة الديمقراطية فكرة ترمي قبل كل شيء — من طريق رقابة الشعب على حكامه — الى تحقيق الحرية السياسية^١

ثانياً — الفكرة الديمقراطية فكرة روحية : وهذه الخاصة الثانية مستمدة من الخاصة الأولى. فاذا لم تكن الديمقراطية مسألة غذاء للبدن فهي غذاء للقلب والعقل، مسألة أخلاق : قلق يحيش بالنفس على ان يسود العدل في اجراءات الحكم ، كرامة روحية لا ينزل المرء عنها بأي عوض من متاع هذه الحياة

ثالثاً — الفكرة الديمقراطية فكرة فردية : بمعنى ان الفرد يساهم في السيادة بصفته مواطناً لا بأي صفة أخرى كأن يكون عضواً في نقابة من النقابات (نظام الفاشست) او في طبقة معينة من طبقات الامة كطبقة العمال في النظام البلشفي

رابعاً وأخيراً — الفكرة الديمقراطية فكرة قائمة على المساواة تقتضي بأن يكون لأفراد المجتمع كافة حقوق سياسية متساوية . ومن هذه الخاصة يتفرع مبدأ الانتخاب العام الذي أصبح اليوم حدثاً شائعاً في أكثر النظم السياسية

الديمقراطية في انكلترا

والآن بعد ان عرضنا عرضاً سريعاً لتاريخ تطور الحكم الديمقراطي من نشأته الى عصرنا الحاضر أقرر أنني أغفلت عمداً جانباً هاماً من هذه الحركة التاريخية : ذلك هو تطور الفكرة الديمقراطية في انكلترا

انكلترا جزيرة منعزلة عن القارة الاوربية لها طابعها الخاص في جوها وفي تشريعها وفي سجاياها القبطية . لم تتأثر تأثراً مباشراً بالأعاصير والانقلابات والثورات التي هزت أوروبا هزاً عنيفاً . ولكنها سارت خلال القرون المتعاقبة في طريقها البطيء متجهة نحو الحكم الديمقراطي ، اتجاهاً متتداً ، ولكنه ثابت مستمر ، اتجاهاً عملياً أكثر من ان يكون نظرياً . صحيح ان مفكرها وفلاسفتها وكتابها تغذوا بالفلسفة السياسية التي هبت رياحها على أوروبا في عصور مختلفة من اليونان الى الرومان الى الديانتين المسيحية والاسلامية ، ولكنها هنا صادفت في هذا الشعب تربة خصبة ومنبتاً مهيباً لقبولها ، وكرامة فردية تعزز بالاحتفاظ بالروح الديمقراطية أكبر اعتزاز وتحرص على الاوضاع الشككية والاجراءات العملية التي تصون الأصول من العبث وتستبقي جذوتها متقدة في وجدان الشعب

فمنذ بداية القرن الثالث عشر — في سنة ١٢١٥ — انتزع الاشراف من الملك جون (King John) الوثيقة الأولى المسماة « الوثيقة العظمى » (Magna Carta) المعلنه للحريات الانكليزية بتقريرها على الاخص ثلاثة مبادئ : ١ — ان لا تجبي ضرائب او رسوم الا بعد موافقة المجلس الكبير (Great Council) نواة البرلمان الحاضر ٢ — ان لا يحرم أحد من تحقيق العدالة في شأن من شؤونه او يحال بينه وبين العدالة بأي عائق ٣ — ان لا يسجن الا بحكم من أئداده طبقاً لشريعة البلاد

وفي بداية القرن السابع عشر الى قرب نهايته قام الصراع مرة أخرى بين القوى الأوتقراطية والقوى الديمقراطية وانتهى بانتصار نهائي للحكم الديمقراطي بما سمي « وثيقة الحقوق » (Bill of Rights). ثم توالى التقاليد الدستورية وخطت الاوضاع الحكومية خطوات متعاقبة ، وان كانت متباعدة ، الى أن انتهت بالوضع البرلماني الحاضر بجميع أساليبه وسننه وأحكامه ، وانتقلت مقاليد الحكم شيئاً فشيئاً وجيلاً بعد جيل الى أيدي نواب الشعب ، وامتد سلطانهم من وجوب الاذن بالضريبة ، الى وجوب الاشراف على النفقات العامة ، وتحديد وجوهها ومدادها الى الهيمنة على الاداة الحكومية برمتها

حتى اذا خرجت الثورة الفرنسية على العالم بتلك الاصول النظرية المدونة للحكم الديمقراطي وجد العالم في نظام الحكم القائم في تلك الجزيرة المنعزلة أداة عملية حية تتمثل فيها جميع المبادئ الديمقراطية التي دعت اليها الثورة الفرنسية . اداة عملية لا تكتنفها نظريات مسهبة ولا تدوينات منمقة ، وانما تستند فقط الى تقاليد استقرت ، وعرف تأمل ، وسابقات توالى ، ودرجت عليها السلطات جيلاً بعد جيل ، وأحكام نتجت عن تطور طويل الامد . فاقبست دساتير الثورة الفرنسية تلك الاوضاع القائمة في انكلترا والتي وجدت فيها ترجمة عملية للاصول الديمقراطية التي نادى بها ، ونقلتها عنها دول اوربا دولة بعد دولة . اقتبست الاوضاع وان كانت في رأي لم تقتبس جميع عناصر تلك الروح الديمقراطية المتغلغلة في وجدان الشعب المتوارث منذ أجيال بعيدة المدى

ولا أستطيع أيها السادة أن أمضي بكم في تفاصيل هذا التطور لا سيما انها تخرجنا عن هدفنا في تحديد معنى الديمقراطية الى موضوع آخر : « نشأة الدستور البريطاني وتطوره ». واكنني اجتزى ببعض فقرات من كتابات شعراء الانكليز وفلاسفتهم ومفكرهم لتبينوا مبلغ تغلغل هذه الروح في وجدان الشعب البريطاني قبل انفجار الثورة الفرنسية استمعوا الى ما ينادي به الشاعر الكبير (جون ميلتون John Milton) في بداية القرن السابع عشر :

« اعطني فوق كل الحريات حرية البحث وحرية القول، وحرية المناقشة طبقاً لوعي ضميري » ثم يأتي في أواسط هذا القرن الفيلسوف (جون لوك John Locke) فيفسر نداء الشاعر ميلتون هذا التفسير: « ولد أفراد المجتمع أحراراً بحكم الطبيعة ، ولهم حقوق طبيعية في حياتهم وحريتهم وأبدانهم وأموالهم، فالله تعالى وهبهم هذه الحقوق لانهم خدامه وخلائقه واذن لا يجوز للدولة أن تسلبهم هذه الحقوق الطبيعية أو تطغى عليها، فقانون الطبيعة هو الوقاية الخالدة لكافة البشر ». ثم يأتي الكاتب الاجتماعي (توماس باين Thomas Paine) في القرن الثامن عشر فيسجل هذه المبادئ مرة أخرى فيقول « ان الناس يولدون أحراراً متساوين وان هدف جميع المجتمعات السياسية انما هو صيانة حقوق الانسان الطبيعية وهي الحرية والملكية والأمن وحق مقاومة الظلم »

فاذا انتقلت الى القرن التاسع عشر سمعت الفيلسوف (جيرمي بنتام Jeremy Bentham) يقرر « أن الغرض من كل حكومة ليس إلا السعي الى ترقية رخاء المحكومين وتنمية سعادتهم » ثم يمضي في شرح نظريته المشهورة في المنفعة فيقول « ان الحكم على أي عمل بأنه خير او شر انما يكون بنسبة ما يزيد أو ينقص من سعادة ذوي الشأن سواء كان هذا العمل عملاً فردياً او عملاً حكومياً » ثم يتلو (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill) فيدافع أجد دفاع عن قضية الحكومة النيابية وما تستلزمه من اطلاق حرية الرأي واني أقتبس منه فقرة واحدة يقول فيها « اذا كان كافة البشر الاً فرداً واحداً من رأي وهذا الفرد وحده من رأي معارض فلا أرى ان من حق كافة البشر اسكات هذا الفرد الواحد الاً اذا كان يجوز لهذا الفرد الواحد ان يسكت كافة البشر وهو ما لا يقبله العقل »

الديمقراطية في أميركا

ثم انتقلت هذه المبادئ وما تستند اليه من غرائز ديمقراطية متوارثة ، مع المهاجرين الأوائل الى الولايات المتحدة الاميركية . استمع الى الفقرة الآتية من اعلان الاستقلال الاميركي في ٤ يوليو ١٧٧٦ : « نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية وهي ان جميع الناس خلقوا متساوين وان خالقهم وهبهم جميعاً حقوقاً لا يمكن ان يزول عنها . ومن هذه الحقوق الحياة والحرية وابتغاء السعادة وان الحكومات انما تقوم بين الناس لتحفظ عليهم حقوقهم هذه ، وان الحكومات انما تستمد سلطانها المشروع من رضاء المحكومين . فاذا اتجهت أي حكومة مهما يكن شكلها الى محو هذه الحقوق فان للشعب ان يغيرها او ان يحوها ويقيم مكانها حكومة تستند الى هذه المبادئ وتنظم سلطاتها على نحو يكفل للشعب سلامته وسعادته » كان هذا قبل انفجار الثورة الفرنسية وعلانها الرنان لحقوق الانسان . ثم استمع الى ما

يقوله الرئيس لنكن (Abraham Lincoln) عشية اعلان الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر « هذا نزاع شعبي محض ونحن من جانبنا نجاهد لكي نحفظ في هذا العالم بنظام حكم يكون هدفه الأوحـد ترقية حال الناس جميعاً ولنرفع عن كواهلهم جميع الأوزار والأثقال المصطنعة ، ونعهد أمام الكافة طريق القيام بعمل محمود ، مهينين جميعاً ببداية لاتعرقها قيود وأغلال ، ومزودين جميعاً بفرصة عادلة للنجاح في مضمار الحياة »

ثم استمع الى خطاب تنصيبه (سنة ١٨٦١) يقول فيه : « هذه البلاد ملك للشعب الذي يقطنها ، وكلما ضاق هذا الشعب ذرعاً بأخطاء الحكومة القائمة أو مساوئها ، فله أن يستعمل حقه الدستوري في تعديلها أو حقه الثوري في هدمها »
فالديمقراطية الأميركية تتلخص في كلمة واحدة « أنشئت الحكومات لخدمة الانسان ولم يخلق الانسان من أجل الحكومات »

أوضاع الحكم الديمقراطي

أحسب في هذا القدر الكفاية لبيان نشأة الحكم الديمقراطي وتطوره في خلال العصور والامم ، وقد حاولت فيه أن أبرز صورة سريعة لتلك الروافد والموارد التي تعاونت معاً على استكمال الحكم الديمقراطي وموالاته نموه حتى بلغ كيانه الحاضر . وانتقل بعد ذلك الى بيان الاوضاع المختلفة التي قد يتكيفها الحكم الديمقراطي
قلنا ان الحكم الديمقراطي يتجه في غايته الى اشتراك أكبر عدد من الافراد ، وبأقرب الطرق وأهداها ، الى الاضطلاع بأعباء الحكم . غير ان هذا المبدأ لا يستطيع في العمل توجيهه الى أقصى نتائجه المنطقية ، فلا بد من تيسير الوصول الى المثل الأعلى فيه ببعض اعتبارات تتصل بحالة القوى الاجتماعية في الشعب ودرجة تربيته السياسية ومزاجه القومي وهلم جرا . ونستطيع اذن ان نتصور ان المبدأ الديمقراطي قد تعترضه في التطبيق العملي ملاسبات تتجه طوراً الى الحد منه ، والهوادة فيه وطوراً الى التشدد والامعان فيه بحسب احتياجات كل بلد وكل عصر . ومن هنا تكيف المبدأ الديمقراطي في اوضاع مختلفة تحتفظ كلها بجوهر المبدأ ولكن تتفاوت في القرب او البعد من المثل الأعلى فيه

والمثل الأعلى في الحكم الديمقراطي هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه . بمعنى ان الشعب عن بكرة ابيه يجتمع في صعيد واحد ويسن القوانين التي تحكمه ويصرف شؤونه الادارية الكبرى ويقضي فيما يراه القضاء فيه . وهنا يكون الحكم الديمقراطي حكماً ديمقراطياً مباشراً . وظاهر ان هذا لا يتأتى الا اذا كان الشعب يسير العدد يحتل رقعة أرضية محدودة الجوانب كبعض الولايات السويسرية . أما اذا كان يحتل رقعة أرضية مترامية الاطراف وكان عدده بحيث لا تؤويه ندوة واحدة فلا سبيل الى اقامة هذا الحكم الديمقراطي المباشر .

واذن لا مناص من الالتجاء الى الانابة ، فينبى الشعب نواباً ينهضون عنه بأعباء الحكم وهنا تكون الديمقراطية غير مباشرة . وهذا وضع الحكومة النيابية الذائع في أكثر الدول . وأخيراً وضع ثالث يجمع بين ميزات الوضعين السابقين . فهو ديمقراطية غير مباشرة أي حكم نيابي ولكنه يحصن نفسه من احتمال طغيان النواب وفسادهم في خلال مدة النيابة او سعيهم في غير مصلحة الأمة ، يحصن نفسه من هذه الاحتمالات باقتباس بعض ميزات الحكم المباشر يبتغي بها تقيد سلطان الهيئات النيابية بأن يقرر مثلاً أن القوانين التي تسنها في بعض الشؤون لا تكون نافذة حتى يقرها الشعب باستفتاء عام وهذا الوضع الثالث يسمى نظام الحكم الديمقراطي نصف المباشر

هذه هي الأوضاع الثلاثة للحكم الديمقراطي : مباشر ، غير مباشر ، نصف مباشر . ولكل وضع من هذه الأوضاع صور متباينة واجراءات خاصة سنلم بها الماماً سريعاً [اولاً] — الحكم الديمقراطي المباشر : هو حكم الشعب نفسه بنفسه بطريق مباشر وهو صورة نادرة للحكم الديمقراطي لا توجد في الوقت الحاضر الا في أربع أو خمس ولايات سويسرية سكانها لا يزيدون عن بضعة آلاف ويستطيعون ان يجتمعوا معاً في صعيد واحد (في حقل اذا كان الجو صحواً أو في كنيسة اذا كان الجو ممطراً) مرة واحدة في العام فينتخبون رئيس ولايتهم للعام المقبل ، ثم يقترعون على ميزانية الولاية وعلى القوانين اللازم سنّها ، ثم ينتخبون الموظفين الذين يتولون الشؤون الادارية والقضائية خلال العام لماذا هذه الندرة في النظام الديمقراطي المباشر في حين انه من الوجهة المنطقية أكثر النظم انطباقاً على الفكرة الديمقراطية ؟

(١) — لأنه لا يلائم الا المدن القليلة السكان كأثينا واسبارطة في التاريخ القديم (وان كان نظام الحكم فيها ارسقراطياً أكثر من ان يكون ديمقراطياً كما قدمنا) أو كبعض الولايات السويسرية التي لا يتجاوز تعداد سكان الولاية منها بضعة آلاف . أما اذا تجاوز سكان الدولة هذا الرقم المتواضع فان الحكم المباشر يكون مستحيلاً من الوجهة العملية (٢) — لأن تشعب وظائف الدولة الحديثة لا يلائمها الحكم الديمقراطي المباشر ، « فالجمعية الشعبية » لا تستطيع ان تعالج المشكلات الفنية المعقدة التي تعترض الادارة الحكومية اليومية ، وحتى في الولايات السويسرية فان حكوماتها المباشرة لا تتصدى الا للشؤون المحلية البسيطة . اما الشؤون القومية فتنهض بها حكومة الاتحاد

[ثانياً] — الحكم الديمقراطي غير المباشر : الديمقراطية غير المباشرة قد تتكيف بصورتين مختلفتين : الحكومة القيصرية والحكومة النيابية

(١) — الحكومة القيصرية : الحكومة القيصرية هي صورة نادرة للحكم الديمقراطي اوتتلخص في ان الشعب وهو مقر السيادة ووليها ينب في استعمالها أحد رجاله ، ويضع بين يديه مقاليد الحكم وكل اختصاصات السلطان وهي تفرض لنشوتها بيئة خاصة وظروفاً خاصة ، كأن تكون الدولة قد انحدرت الى الفوضى وسئمت الأمة أساليب الحكم النيابي لما استفحل من علله فهي في فترة قنوط ويأس تسلم قيادها الى منقذ من بينها ، تتوسم نجاتها على يديه لما عرفت فيه من شخصية عظيمة ومواهب فذة جعلته محل ثقها وصفها المختار وعلى سبيل التمثيل لهذا الوضع القيصري للحكم الديمقراطي نذكر أن في تاريخ فرنسا الدستوري دستورين على الاقل قاما على أساس الديمقراطية القيصرية

الأول — دستور السنة الثامنة للثورة الفرنسية ، أنشأ ديمقراطية قيصرية مدينة في ظهورها الى مكانة القائد المنتصر نابليون بونابرت ، والى نفور الشعب من حرية مسرفة جاحمة قادتة الى أسوأ ضروب الفوضى السياسية والادارية والمالية ، وهدمت دعائم الأمن والسكينة في البلاد ، فاثرت الامة ان تسلم مقاليد حكمها الى فرد بارع قدير ، على ان تسلمها الى هيئات نيابية عاجزة ، ثم جاءت انتصارات نابليون الباهرة وفتوحاته المتوالية مؤيدة ثقة الشعب به ومؤيدة لحكومته القيصرية حتى أدنتها كل الدنو من النظام الملكي المحض . حتى اذا بدأ خذلان نابليون في ميدان القتال ، وانتعش شغف الشعب بالحرية السياسية مرة أخرى ، نبذ الامبراطور جانباً وعاد أدراجه الى الديمقراطية النيابية

الثاني — دستور سنة ١٨٥٢ الذي أقام من رئيس الجمهورية يومئذ (البرنس لويس نابليون) قيصرأ مدى الحياة وكانت هذه القيصرية أيضاً مدينة في ظهورها الى ظروف خاصة . فأولاً مكانة الامير لويس نابليون الذي أُنْتُخِبَ رئيساً للجمهورية باجماع المواطنين ، وثانياً الى براعته في الوقوف موقف المدافع عن حق الانتخاب ، وأخيراً الى تأثير الوراثة لذكرى نابليون العظيم . هذه الظروف مجتمعة ، الى خيبة آمال الشعب في الثورة التي اصطلت نارها من ثلاث سنوات — ثورة عام ١٨٤٨ — ثم تمخضت عن برلمان رجعي يريد ان يسلب حريته السياسية بتقييد حقه الانتخابي — جعلت الشعب الفرنسي يؤثر هذا الوضع القيصري للحكم الديمقراطي . والآن نريد ان نبين خصائص هذا الوضع القيصري الديمقراطي

أولاً — الخاصة الأولى . إن الدستور المقرر لهذا الوضع القيصري وكل تعديل لاحق له لا يتم الا باستفتاء الشعب ، وهذا وجه الديمقراطية فيه ، فدستور نابليون الاول اعترف اعترافاً صريحاً بالمبدأ الديمقراطي إذ نص في احدي مواده على ان الدستور الحاضر لا ينفذ الا بعد اقتراع الشعب عليه ولما حصل الاقتراع أيده جميع المواطنين الا آلافاً معدودة .

كذلك دستور ١٨٥٢ لجأ واضعوه الى استفتاء الشعب قبل اصداره ونصوا على وجوب استفتاء الشعب في كل تعديل لاحق . وهذا الاستفتاء يوفق بين الفكرة الديمقراطية والوضع القيصري ، غير انه يجب ان لا تغفل عن ان هذا التوفيق هو توفيق صوري لا حقيقي : فأولاً اجراءات الاستفتاء لم تراعى فيها سرية الاقتراع او على الأقل لم تنظم هذه السرية تنظيمًا جديدًا . وثانياً لان الشعب كان يخير في هذا الاستفتاء بين أمرين لا ثالث لهما : إما نظام الحكم المقترح او الفوضى . وثالثاً لان الشعب كان يوضع امام الأمر الواقع كما حصل في دستور نابليون الاول الذي بدأ في تنفيذه قبل ان يحصل الاقتراع عليه

الخاصة الثانية في هذه الديمقراطية القيصرية انها تجمع كل مقاليد الحكم وكل سلطات الدولة بين يدي القيصر بصفته مختار الشعب . فلا محل في هذا النظام لمبدأ فصل السلطات ولا محل لمبدأ الانتخاب . هذا منطق هذا الوضع ولكنه قلما يجرؤ على الظهور بهذه الصورة العارية ، بل هو طمعاً في استدامة عهده ، يتستر ويتحصن ببعض المظاهر الديمقراطية ، بل قد يستكثر منها فيسمح للشعب باجراء الانتخاب لهيئات نيابية ولكنه في الوقت نفسه يحرص على ان يجعلها هيئات مسلوكة السلطان ، محتفظاً بالكامة العليا والنفوذ الشامل للقيصر وحده . ذلك بيان موجز للديمقراطية القيصرية وليس فيها كما أوضحنا الا قبس ضئيل من الديمقراطية الحقة ، ولذلك لا يظهر هذا الوضع ولا يستقيم الشعب اليه الا على أثر كارثات داهية تحمد في الشعب عاطفة الحرية ، او تثير فيه الجزع والرعب من كارثات أشد . على انه مما يؤسف له ان هذا الوضع السقيم الذي يحمل في طياته جرائم فناء قد انبعث في أيامنا هذه بعناً جديداً في صورة «فاشية موسوليني» و «نازية هتلر» وغيرها من الدكتاتوريات الديمقراطية التي قامت في أوروبا على أثر الحرب الكبرى ومستندة الى تأييد وقتي من شعوبها الخائرة ، فهذه الاوضاع الشاذة ان صح تسميتها ديمقراطيات قيصرية لانها تحمل في ظاهرها أشكال الديمقراطية ، الا انها تخفي في الباطن استبداداً خائفاً لجميع الحريات

(ب) الحكومة النيابية : والآن ننقل الى الوضع الشائع للديمقراطية غير المباشرة ، وضع الحكومة النيابية . في هذا الوضع يختار مجموع المواطنين فرداً او أفراداً او هيئة او هيئات لتتولى باسم الشعب جميع سلطات الدولة ، هؤلاء المختارون يسمون نواباً ، وما يبرزونه من ارادة يعتبر ارادة الشعب برمته . فالحكومة النيابية اذن أساسها انتخاب النواب بواسطة الامة . والديمقراطية والحريات السياسية انما نمت وترعرعت في ظل الحكم النيابي

والكلام على الحكومة النيابية يقتضي البحث في مسائل كثيرة كالتوفيق من الوجهة القانونية بين الحكم النيابي والمبدأ الديمقراطي وبعبارة أخرى التوفيق بين الحكم النيابي

ومبدأ السيادة الشعبية. والتصوير القانوني للعلاقة القائمة بين النائب وناخبيه وبحث الاساليب الانتخابية وأكثرها ضماناً لإنشاء التوازن بين البرلمان والرأي العام، وكيفية تحقيق التعاون بين البرلمان والوزارة، الى غيرها من المسائل التي لا نستطيع الخوض فيها في هذه المحاضرة [ثالثاً] — الحكم الديمقراطي نصف المباشر : هذا وضع للديمقراطية حديث النشأة ولكنه يؤذن بمستقبل عظيم فهو مزيج من الوضعين السابقين : الديمقراطي المباشر والديمقراطي غير المباشر — ففيه تقترح الجمعيات النيابية على القوانين ولكن هذا الاقتراح لا يكون نهائياً حتى يقرها عليه الشعب في استفتاء عام. وظاهر ان اجراء الاستفتاء الشعبي هو جوهر الديمقراطية بل عنصر من عناصر مثلها الأعلى ولذلك نرى في كثير من الدول ذات الديمقراطية غير المباشرة حركة ترمي الى استكمال النظام النيابي بهذا العنصر الديمقراطي المباشر واقتبسته بالفعل بعض الديمقراطيات العريقة كأميركا وسويسرا. كما ان الدساتير الحديثة التي وضعت بعد الحرب قد سجلته في متونها تسجيلاً. ولنبين مبدئياً اجراءات هذا النظام وهذه الاجراءات ثلاثة : الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي فأولاً — الاستفتاء ويتلخص في ان البرلمان بعد ان يسن القانون لا يصير القانون نافذاً حتى يعرض على الشعب لبدء رأيه فيه بنعم او لا، فاذا أقرته أكثرية الناخبين نفذ واذا رفضته لم يصدر ولهذا الاجراء صور مختلفة. أولاً بحسب المرحلة التشريعية التي يعرض فيها القانون للاستفتاء فقد يعرض بعد انتهاء البرلمان من اعتماد القانون وقد يعرض قبل عرض القانون على البرلمان فيطلب الى الشعب ابداء رأيه في أساس القانون لا في تفصيلاته. وثانياً بحسب الشؤون التي تعرض على الشعب لاستفتاءه، فقد تكون جميع الشؤون التشريعية أو بعضها أو تكون الشؤون الدستورية فقط. وثالثاً بحسب الأثر الذي يترتب على الاستفتاء فقد يكون استفتاءً إلزامياً فيقيد البرلمان بحكم الفتوى. وقد يكون استفتاءً استشارياً له من القوة ما لساير الرغبات الشعبية. وأخيراً بحسب السلطة التي تعرض الأمر على الشعب لاستفتاءه فقد يكون هذا العرض إلزامياً عليها اذا كان الدستور يفرض هذا العرض، وقد يكون اختيارياً اذا كان الدستور أعطاها هذا الخيار

ثانياً — الاجراء الثاني : الاعتراض الشعبي. وهنا يعتمد البرلمان القانون نهائياً ويصدره فاذا حصل في فترة محدودة بعد صدور القانون ان اعترض عليه عدد معين من المواطنين وطلبوا استفتاء الشعب فيه فيوقف نفاذ القانون انتظاراً لنتيجة الاستفتاء والفرق بينه وبين الاجراء الاول ظاهر

ثالثاً — الاجراء الثالث : الاقتراح الشعبي. وهنا يعطى الشعب اختصاصاً اكبر من

الاستفتاء في حالة وجوب الاستفتاء لا يستطيع البرلمان ان يسن قوانينه الا بمعاونة الشعب ولكن لا الزام عليه في ان يسن قانوناً في امر معين . اما هنا فالشعب يساهم مساهمة فعلية في التشريع فيكفي ان يوقع عدد معين من المواطنين مشروع قانون ويرفعه الى البرلمان ليتحتم على البرلمان ان يناقش المشروع ويتداول فيه . وله بعد ذلك الحرية في ان يقره او لا يقره . وللاقتراح الشعبي صورتان . صورة كاملة شكلاً وهي ان يكون مشروع القانون المقدم من الشعب للبرلمان تام الوضع ومحوراً مادة مادة ، وصورة ناقصة شكلاً وفيها يقتصر الشعب على أن يطلب الى البرلمان ان يضع تشريعاً في شأن من الشؤون

هذا عن اجراءات الحكم الديمقراطي نصف المباشر . أما مجال تجاربه الخصب فكان أولاً في الولايات السويسرية ، ثم انتقل الى كثير من ولايات الاتحاد الامريكي التي اعتل فيها النظام البرلماني اعتلالاً بيئياً ، ثم الى الولايات الانجليزية المستقلة — كندا واستراليا وجنوب افريقيا ، ثم الى بعض الدول الاوربية التي أقامت دساتيرها بعد الحرب : المانيا في دستور سنة ١٩١٩ والنمسا في دستور ١٩٢٠ وتشيكوسلوفاكيا في دستور سنة ١٩٢٠ وبولونيا في دستور ١٩٢١ ويوجوسلافيا في دستور ١٩٢١ . والان نتبين مزايا هذه المساهمة الشعبية في التشريع كما تبدو من خلال التجارب العملية التي تمت في خلال السنوات الأخيرة ثبت أولاً ان الشعب يهتم اهتماماً جدياً بالمساهمة في التشريع على هذا النحو ولكن بشرط أن تختار المشروعات التي تعرض عليه للاستفتاء اختياراً حكماً فيجب أن تكون بحيث تثير اهتمام جمهور الشعب لافئة محدودة منه ، وان تكون قابلة للإجابة عليها بنعم أو لا ، وان تكون سهلة الفهم من الجمهور لا يلبسها تعقيد فني عميق . وثبت أيضاً ان الاستفتاء الشعبي عدو التجديدات السريعة الجامعة اذا لم يمهدها القبول عند الشعب من قبل بحملة اقناع ودعاية واسعة النطاق . وثبت ثالثاً ان الاستفتاء الشعبي عدو للاسراف والتبذير الحكومي وان كان لا يضمن على المرافق الضرورية بالاتفاق السخي ، وثبت أخيراً ان الاستفتاء الشعبي له اتجاه حر لا رجعية فيه

وبعد فهذا بيان موجز لمعنى الديمقراطية وتطورها التاريخي وأوضاعها المختلفة . ولما كانت الاشياء تتميز بأضدادها فلا بد لاستكمال صور الديمقراطية من مقارنة سريعة بين مبادئها والمبادئ المعارضة لها في النازية والفاشية

كيف تتعارض مبادئ النازية والفاشية مع مبادئ الديمقراطية

روي عن أحد الصحفيين النازيين في جنيف انه جلس يتحدث الى بعض زملائه في تنظيم اوربا فقال :

«أتعلمون ما هي علة أوربا. علمتها وداؤها الدفين هو الثورة الفرنسية التي سممت قرناً ونصف قرن من شعوب أوربا بمبادئ الحرية والمساواة والأخاء فمن هذه المبادئ نبع كل الشر الذي تبين منه أوربا اليوم»

ذلك حكمهم العام على بعض مبادئ الديمقراطية التي أعلنتها الثورة الفرنسية. فلننظر إلى مبادئ الديمقراطية مبدأً مبدأً ولننظر إلى ما يقابله في دينهم

أولاً — احترام الإنسان: الديمقراطية ترى أن الإنسان جدير بالاحترام لأنسانيته المجردة فهو غاية في ذاته لا وسيلة إلى غايات أخرى، أما الفاشية أو النازية فلا ترى في الإنسان إلا قطرة في بحر القومية، خلية في الجسم السياسي، ولا غاية من وجودها إلا مصلحة هذا الجسم. فتهتلر في كتابه يقرر أن «الفرد ليس له أي حق إلا ما تسمح به وظيفته كجزء من الدولة» ما معنى ذلك؟ معناه أن الدولة لها كيان مستقل ولها إرادة تغاير إرادات الأفراد المكونين لها، إرادة أعلى من تلك الإرادات جميعاً، وأن للدولة غايات وما رب يجب أن تخضع لها غايات وما رب الأفراد المكونين لها. ليس لهذه الأعضاء وجودٌ ما حي خارج هذا الجسد. هذه تعبيرات بعض فقهاء القانون العام عندهم ويمضون في هذا التمثيل إلى أقصى مداه. فيقولون إن الجسد الحي شيء أكثر من مجموعة من اللحم والعظم والدم والعصب. واذن لا يصح أن يقال إن للرئتين حقوقاً خاصة بهما قبل الجسد المندمجين فيه، ولا يقال إن للقلب في ذاته غايات أخرى غير ما يؤدي إلى خير الجسد برمته. كذلك الدولة ليست مجرد مجموعة من المواطنين الساكنين في أراضيها بل لها شخصية مستقلة تعلو وتهيمن على جميع الأفراد المكونين لها الذين ليس لهم إذن شخصية ما خارج الدولة، كما أن القلب ليس له وجود ما حي خارج الجسم. فالفرد ملك للدولة وجزء مندمج بكيته فيها، ولا يصح أن تكون له غايات مستقلة عن الغايات التي تبنيها الدولة ولا أي حق ولا أي تفكير ولا أي وجود إلا بالقدر الذي ترتضيه الدولة، أو كما يقول موسوليني «الدولة الفاشية كل مطلق لا حد له ولا نهاية وليس كل الأفراد والجماعات أزاء الدولة إلا مجرد أشياء نسبية»

وما ينطبق على الفرد ينطبق على أي مجموعة من الأفراد رأت أن تشترك جهودها لخدمة غرض يعود بالخير على هؤلاء الأفراد، فمثلاً نقابات العمال هيئات تسعى لخدمة مصالح أعضائها العمال باعتبارهم عمالاً فيجب أن لا يكون لهذه النقابات وجود لأن «الدولة الفاشية» — كما يقول موسوليني — قد استوعبت كل الجهود الاقتصادية للامة، والدولة وحدها بما تنشئه هي من مؤسسات نقابية، لا بما ينشئه الأفراد أحراراً، تنظم كل أوضاع الحياة الاقتصادية للامة». وكذلك الحكم في كل أوضاع الحياة العلمية والفكرية والدينية. فالعلم والبحث

العلمي الحر يجب ان يتجها الى كشف الحقائق واستنباطها لمعرفة الحق في ذاته ، ولداته ، لا كما تصوره الدولة او تمليه . وإذن لا مناص من ان تعلن عليهما الدولة النازية والفاشية حرباً شعواء

صدر مرسوم من الحكومة الروسية في مارس سنة ١٩٣٤ يقرر ان «الوطنية الاشتراكية لا تتجنى الى التعليم الذي يكون العلم المجرد هدفه الوحيد» ويقول العالم الأمريكي Mr. Ashton المستر اشتون في كتابه «العقلية الفاشستية» The Fascist and His State of Mind «العالم في الدولة الفاشية ليس حراً في البحث عن الحق الا كما تراه الدولة» . والفن قوامه حرية الفنان في اتباع الهام فنه، ووحى شعوره ، ولكن الدكتور جوبلز يقرر أنه « طالما بقي في المانيا فن محايد أو فن غير سياسي فان مهمتنا لم تنته بعد » والكنيسة الكاثوليكية هيئة مستقلة لا تشعر بتبعية في هذه الأرض الا للبابا والله ، والكنيسة البروتستانتية تقرر ان صوت الضمير هو صوت الله ، وتقرر أن لها الحق في أن تقول « لا » للدولة فلا حيلة للنازية اذن في مطاردتهما ووضع قسمهما ورعاتهما في معسكرات الاعتقال

هذه صورة سريعة لموقف النازية والفاشية من كل نشاط مستقل للعقل والروح . وهو موقف منطقي ما دامت كل منهما تنكر المبدأ الديمقراطي الذي يقرر احترام الانسان لذاته ، وأنه غاية في ذاته . فالفكر الحر والنقد الحر والبحث الحر والعبادة الحرة وغيرها من صور النشاط الفكري والروحي لا تحتاج الى تبرير في نظر الشعوب الديمقراطية التي تؤمن بأن الانسان غاية في ذاته والدولة انما هي الوسيلة لخدمة الانسان . أما حيث يكون الانسان مجرد أداة في قبضة الدولة ، كالألة في يد الميكانيكي يحركها كيف يشاء أو يُسكتها عندما يشاء ، فلا محل اذن لأي نشاط مستقل للعقل الأدي والروح الأدمية

ثانياً — الحرية : رأي النازية والفاشية في الحرية معروف فلا أطيل الكلام فيه، وانما أكتفي بفقرتين في هذا الموضوع لموسوليني وهتلرهما من جوامع الحكم

يقول موسوليني في كتابه « النظرية السياسية والاجتماعية للفاشية » « الفرد بمقتضى مذهبنا يُنزع من حريته كل ما كان منها غير نافع له ، أو ضاراً به ، ويستبقى بعد ذلك القدر الضروري . والحكم في هذا الأمر ليس الفرد نفسه ، وانما الدولة وحدها » ومعنى ذلك بعبارة اخرى أن الدولة الفاشية مستعدة لأن تمنح مواطنيها من الحرية القدر الذي يكون صالحاً لهم . أما ما هو هذا القدر وما مداه فذلك متروك لمشئمة الدكتاتور وحده . وأما هتلر فيخبرنا في كتابه « كفاحي » « ان تلك النظرية التي بمقتضاها يكون للانسان حق في حريته وفي كرامته نظرية مخربة لا تفضي الا الى الدمار » . ثم يمضي في سفسطة

احتمالية فيقول « ان الفرد عند ما يخدم أغراض الدولة — بعبارة أخرى — عند ما يخدم أغراض الدكتاتور — انما يحقق حريته الصحيحة لأن الفرد لا يكون حرّاً إلا في المجموع، والمجموع لا يكون دولة ذات سيادة إلا اذا كان لا يميز أي مناقشة أو رقابة أو حساب » هذا جوهر النظرية النازية . ولكنها في هذا الوضع العاري تبدو سخيفة لا يميزها عقل ، ولكنها في الواقع تستند الى أصل محترم من الاصول الديمقراطية ، شوّهه فقهاء النازي وصرفوه الى غير مرامه . هذا الأصل هو ما أشرنا اليه في بداية هذا البحث من أن الانسان لا يستطيع أن يحيا حياته الطيبة ، ولا أن يستكمل متاعها إلا في المجموع ، وانه لذلك يكون الغرض من المجتمع هو تدير تلك الشروط والنظم التي تمهد للفرد سبيل الحياة الطيبة وسبيل الحرية الحقة ، وان على الفرد أن يخدم المجتمع لتكمل قدرة المجتمع على خدمة الفرد غير ان فقهاء النازية (من Fichte الى Hegel الى Bernhardt) استخلصوا من هذا الأصل المحترم نتيجة معكوسة المدلول . فقالوا ان الفرد انما خلق لأجل المجموع فهو الوسيلة التي يستخدمها لبلوغ الغايات التي يبتغيها المجموع كما رسمها أولو الامر فيه ، ولما كان أولو الامر في البلاد النازية والفاشية هم الجند والموظفون فلهؤلاء إذن أن يسخرُوا الأفراد لبلوغ كل ما يبتغون لأن الأفراد بذلك — وبذلك فقط — يحققون حريتهم الصحيحة في خدمة المجموع . وقد ترجم أولو الامر هذا المبدأ عملياً بأن الألماني لكي يحقق حريته في خدمة المجموع يجب أن يقتل أو يُقتل وان الالمانية لكي تحقق حريتها في خدمة المجموع يجب ان تلد من سيقتلون أو يُقتلون . ويقول هتلر في ذلك . « ليست هناك ميزة أعظم أو أرفع من أن تبعث المرأة بأبنائها الى حومة القتال »

ونهاية هذا المبدأ هي ان الألماني او الالمانية يجب عليه ان ينفذ كل ما يؤمر به ، وكما أمر به ، وألا يكف إلا عما كان منهياً عنه ، بعبارة أخرى كل ما عدا المنهيات الزامي عليه . ويقول الكاتب الاميركي روبرت بريدي (Robert Brady) في كتابه بنيان الفاشية الالمانية (The Spirit and Structure of German Fascism) في شرح مدى ما ذهب اليه هذا المبدأ . « معنى ذلك بلغة صريحة ان الزعيم في اقليم ريفي مثلاً يقول لمدوبيه ما يجب ان يعملوه ، وان هؤلاء يقولون بالمثل لمرؤوسيههم ما يجب ان يعملوه ، وان على هؤلاء ان يقولوا للفلاح ما يجوز له ان يمتلكه ، وما يجوز له ان يبيعه ، ولما كانت الفلسفة النازية تدعو الى الانسجام التام في الروح والفكر فان طريقة الامر هذه تسري على هذا التسلسل الى كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، والى تنظيم اوقات الفراغ والى كل ما يجوز للزارع وأسرته وجميع عمال الريف ان يتناولوه تفكيرهم ، وعلى أي نحو يصاغ هذا التفكير في كل ما يمس

الشؤون الألمانية ، وهذا ما يسميه الكتاب النازي « بالحرية الألمانية الجديدة »
 ثالثاً — العدالة: ترى الديمقراطية أن القوانين يجب ان يسنها الشعب بواسطة نوابه
 المختارين ، وان القضاة الذين يوكل اليهم تطبيق هذه القوانين يجب ان يُصان استقلالهم
 وان يكفل في أحكامهم البعد عن التأثير بمؤثرات سياسية او حزبية او بأهواء أولي الأمر .
 أما النازية فترى كما قدمت سخافة البحث عن الحق في ذاته ولذاته ، والحق والعدل صنوان ،
 وترى على لسان « جورنج » « ان العدل وارادة هتلر اسمان لشيء واحد » وترى على لسان
 فاجنر أحد وزراء بروسيا السابقين ان « العدل ومصلحة الدولة شيء واحد فحيث تكون
 مصلحة الدولة الألمانية يكون العدل ، ولا عدل حيث يلحق أي ضرر بمصلحة الدولة الألمانية »
 ترتب على ذلك ان الفرد لا يجد أي حماية من أي حركة استبدادية من جانب السلطات
 ولا يستطيع ان ينطق بما يريد ، او يقرأ ما يريد ، او يستمع الى ما يريد
 لا يستطيع ان ينطق بما يريد لان كلمة عارضة قد ينقلها الى الجستابو أصدقائه او خدمه
 او أولاده وفلذات كبده ، فيجد نفسه في الصباح بعد محاكمة صورية أمام محكمة حزبية
 سجيناً في معسكرات الاعتقال . ولا يستطيع ان يستمع الى ما يريد لان الاستماع الى الاذاعات
 الاجنبية من أشنع الجرائم في الرايخ الألماني . ولا يستطيع ان يقرأ ما يريد لان الكتب التي
 لا يتفق تفكير كاتبها مع المبادئ النازية قد أحرقت في الميادين العامة وما نجا منها من
 الاحراق قد أصبح منهياً عن قراءته او حيازته . واذا كان من دعاة السلم او الاشتراكية
 الحرة او الديمقراطية ، فالويل له اذا جاهر بما يعتقد بل عليه ان يكتب مشاعره ، ويسكت
 دقات قلبه الخفقان بما يشعر ، وعليه ان يتوجس خيفة من كل خطوة في الشارع وكل دقة
 على الباب ، وهو يعلم ان أولاده قد علموا في المدرسة ان يتجسسوا على آبائهم ، وان الزوجة
 قد أمرت بالتجسس على زوجها ، وانها لمجرد خصام عائلي عارض قد تلقى به في معسكرات الاعتقال
 كل هذه النتائج ترتبت على انكار النازية والفاشية للعدالة الديمقراطية التي تقضى بان القوانين
 التي تنظم حياة الشعب ، ويسنها ممثلون للشعب ، يجب ان يطبقها قضاة عدول ، قادرون على
 حماية الشعب من عبث السلطات وجور الحكام ، العدالة الديمقراطية التي ترى ان كل
 صاحب سلطة ليس على استعمالها ضابط او رقيب يجنب بالرغم منه وبحكم الطبيعة البشرية الى
 أساءة استعمالها والعدوان فيها ، وان هذا الرقيب يجب ان يمكن من عزل حاكمه اذا اساء
 استعمال الامانة الموقوتة المودعة بين يديه

رابعاً : المساواة : تؤمن الديمقراطية بالمساواة . لا بمعنى ان الناس متساويين في الملكات
 والمواهب والقوى ، فذلك ما لا يسيغه العقل ، ولكن بمعنى ان الناس جميعاً متساوون في

جواز التمتع بما لديهم من ملكات ومواهب وقوى ، متساوون في حرياتهم ، متساوون في حربة اشخاصهم على السواء . ذلك ما تقرره الديمقراطية وتؤمن به ، وتصوغ شرائعها على غرارها . اما النازية فتتكركل هذا تنكره على اساس اعتبارات قومية وسياسية . فهي ترى على العكس ان بعض الشعوب — كالشعب الالماني ارفع مكانة من الشعوب الاخرى ، وان بعض افراد الشعب الالماني كأعضاء الحزب النازي — ارفع مكانة من سائر الافراد

تلك هي العقيدة النازية . وهي ليست من ابتكار هتلر وشيعته ، وانما يمتد أصولها الى فلاسفة الالماني منذ بداية القرن التاسع عشر . ففيلد فيشت (Fichte) يبتكر للبشر تمييزاً بين ما يسميه الرجل « الشريف » والرجل الحقير مع درجات متفاوتة في الشرف والحقارة ، ويميز في الشعب الالماني نفسه بين « الرجل الشريف » الذي يرى نفسه رمزاً لامته ، ويقبل ان يفديها بحياته ، وبين الرجل « الحقير » الذي لم يوجد الا لخدمة الرجل الشريف ، ويقول ان الخدمة العسكرية ومع انها الزامية للثنتين على السواء ، الا أن الرجل الشريف يضحي بنفسه ابداً على مذبح الوطنية العليا ، بينما الرجل الحقير الذي لم يوجد الا لخدمة الشريف يجب ان يضحي بنفسه كذلك في سبيل خدمته ، والشريف يُربى على ان يحارب ويحكم . اما تعليم الحقير « فيجب ان يقتصر مداه على ما يؤدي الى محق حرية الارادة فيه » . هذا عن الالماني انفسهم فاذا نزلنا في سلم الانسانية درجات اخرى وصلنا الى التمييز بين أحقر فرد في الشعب الالماني من جانب وأشرف الشعوب الاخرى من جانب آخر فالالماني الحقير يفضلها جميعاً لان قوة الخلق لا توجد الا في الجنس الالماني « فالجنسية الالمانية والقوة الخلقية مترادفتان لا يفرقان »

ذلك ما يقوله فيشت في بداية القرن التاسع عشر . ثم يعقبه نيتشه Nietzsche فيسجل انعدام المساواة بين المخلوقات البشرية ، ويمضي في تمجيد السادة الاشراف وهم « القادرون على البطش والامر » ويعرف « الشرف » بانه « الاستعمال الناجح للقوة » ويرى في الحرب « الملهب لجذوة العلو في الانسان الرفيع وفي الشعوب الرفيعة . أما الشعوب الحقيرة الضعيفة فلا علاج لها الا الاستئصال بالحرب أو الفناء فيه ، فالسل كما يصيب الافراد قد يصيب الشعوب ، ولا بد له من علاج وحشي قاطع . أما الرغبة الدائمة في الحياة والجزع من الموت فهما نذير الانحلال في الافراد والشعوب »

كان لتعاليم (فيشت) و (نيتشه) أكبر الاثر في المذهب النازي الحديث فكلامهما على الارادة القاهرة وعلى تمجيد القوة وتقسيم البشر الى قسمين : قسم يملك من قوة الارادة ما تمكنه من الاستيلاء على السطة ، ثم يصول بها كيف يشاء ويحكم في النهاية البشر جميعاً وقسم

تعوزه الارادة والقوة ولا يصلح الا أن يكون محكوماً ومسيطرأ عليه والاستهزاء بفضيلة الحنان والرحمة وجميع الفضائل التي دعت اليها الديانة المسيحية . كل هذه التعاليم تسمع صداها وتلمس أثرها في أقوال حكام المانيا الحاضرة وأفعالهم . ففي داخل الدولة النازية ترى معالم عدم المساواة حيثما مدت بصرك . ففي داخل الحزب النازي ترى عدم المساواة بين فريق (S. S.) وفريق (S. A.) ، وبين الفريق الأخير وسائر أعضاء الحزب ، وبين أعضاء الحزب جميعاً وسائر الشعب الالماني . ثم ترى عدم المساواة بين الشعب الالماني برمته وسائر الشعوب الأخرى . ثم بين هذه الشعوب الأخرى تراهم يفرضون عدم المساواة فأهم كالهولنديين والنرويجيين والدنمركيين لما عند الألمان بعض المساكنة ، وشعوب أخرى كالتشيك والبولونيين لا يراهم الألمان أهلاً لأن يكونوا إلا فلاحين وأجراء في خدمة الشعب الالماني السائد . وأخيراً يقررون عدم المساواة بين الشعوب الأوروبية جميعاً والشعوب الأفريقية التي يرى الألمان أنها من طينة لا تداني طينة البشر وإذن ليسوا أهلاً لأن يتمتعوا بأي حق من حقوق الانسان

الى هذا المدى ذهبت تفريعاتهم في تسجيل مبدأ عدم المساواة . ومعيار الامر في هذه الترتيبات المتفاضلة كلها معيار واحد : مبلغ البراعة ومبلغ القسوة في استعمال القوة . فالطبقة السيدة هي الطبقة التي نجحت بأي وسيلة في الاستيلاء على مقاليد السلطان واستبقاؤها لهذه السيادة انما مناطه قدرتها على الاحتفاظ بهذه المقاليد

هذه عقيدة النازية والفاشية على السواء في فرض عدم المساواة بين البشر . وهي تناقض عقيدة الديمقراطية في المساواة بالمعنى الذي سبق بيانه . ولا غرابة إذن ان نسمع موسوليني يقول « الفاشية تنكر من الديمقراطية تلك الأكذوبة السخيفة المألوفة . أكذوبة المساواة السياسية »

خامساً — الحكومة النيابية : الديمقراطية تدعو الى انتخاب نواب عن الامة يعمدون الى تنفيذ آراء ناخبهم في الحكم ، والديمقراطية لا تصدر في ذلك عن عقيدة بلهاء بأن هؤلاء النواب المختارين سوف يكونون أكثر ذكاءً أو أصدق أمانة أو أعلى كفاية من متوسط ناخبهم ، أو انهم سوف يسعون أبداً الى انجاز برنامجهم الانتخابي ، أو الى تحقيق خير ناخبهم ، وانما الديمقراطية تأخذ بالحكم النيابي لانه أقل الاساليب خطراً وأهونها شراً في اختيار الحكم . فالحكم النيابي بالرغم من كل مساوئه وآثامه مازال خير ما ابتدع الانسان في فن الحكم ، ذلك لانه في جوهره يمكن الناخبين في دورات متعاقبة من الخلاص

من حكاهم المختارين . وفي ذلك رقابة دائمة متجددة على حسن استعمال أداة الحكم والحكم النيابي يقتضي سيادة الكثرة العددية . وهنا أيضاً لم تكن الديمقراطية من البلاهة — كما يحسب خصومها — بحيث تتصور ان الكثرة تكون دائماً مجبولة على الأخذ بأسباب الحكمة وانتهاج نهج الحق ، وان سواد الشعب يكون أقرب الى العصمة من الزل من أقليته . كلاً . ولا هي تنكر ان بعض الخبراء الفنيين يكون أحكم وأقدر على حل كثير من المشكلات من الرجل العادي ، وانما هي تأخذ بحكم الكثرة العددية لسبب بسيط : وهو ان ما يراد انجازاه في المجتمع هو ما يطلبه غالبية ، وعلى النحو الذي يرتضيه غالبية ، ولا يمكن الحكم على ما يطلبه المجتمع الا باستفتاء هذه الغالبية نفسها

كذلك في سن القوانين . لا شك أنك اذا عهدت بوضعها الى خبراء غير منتخبين حصلت على قوانين أحكم مما تسنه غالبية منتخبة لم تكتسب فقه هؤلاء الخبراء . ولكن سياسة الدولة لا تكون رشيدة بمجرد ان قوانينها محكمة كاملة ، بل يجب ان تكون هذه القوانين — قبل كل اعتبار — ملائمة لسعادة الشعب — ملائمة لمزاجه القومي ، كفيلة بطاعة الشعب لها طاعة مختارة ميسورة بحكم هذه الملائمة ، وخير للبشر ونقائصهم الفطرية كما تعلم — أن يعيشوا في ظل قوانين ناقصة ولكنها ملائمة لهم تطابق رغائبهم وتسد حاجاتهم على الوجه الذي يبتغون ، من أن يعيشوا في ظل قوانين كاملة لا تلائمهم . فالقدم المشوهة اذا وضعها في حذاء كامل شعر صاحبها بتنغيص مستمر ، كذلك أي مجتمع بشري شامل لخلائق بشرية ناقصة لا يمكن أن تحشره في رداء من القوانين الكاملة . وينبغي اذن أن نفصل رداءنا التشريعي على ما يكون بين أيدينا من قماش الطبيعة البشرية لان صاحب الرداء او الحذاء هو وحده الذي يشعر بمكان الألم من الرداء أو الحذاء فيجب ان يكون له وحده حق اختيار الرداء أو الحذاء الذي يلائمه . ذلك تفسير الديمقراطية في اثارها لحكم الكثرة العددية والحكم النيابي

غير أن هذه المبادئ — مبدأ الحكم النيابي ومبدأ أن الكثرة العددية هي التي ترسم السياسة العامة للدولة وأن الكثرة هي التي يعهد لنوابها في وضع قوانين الدولة — تنكرها النازية والفاشية على السواء فكلاهما لا ترى أن يكون لرأي السواد الأعظم من الشعب وزن ما ولا تفقه أن الأفراد وان تفاضلوا في الملكات والمواهب وفي مبلغ نفعهم للمجتمع الا أنهم جميعاً متساوون — بحكم الطبيعة البشرية — في مبلغ حرص كل شخص على ما يعنيه ، ومبلغ اعتداده بذاته وان كان أضال الناس شأناً في المجتمع ، وتصر على أن مقاليد الحكم يجب أن يتولاها فقط « أشرف » القوم وعليتهم بالمعنى الذي سبق لنا بيانه . وفي ذلك يقول موسوليني « ان من أسخف الأكاذيب أن الكثرة العددية — لمجرد أنها كثرة — تملك أن تدير شؤون

المجتمع وتتولى مقاليد الحكم فيه عن طريق انتخابات دورية، أما الحقيقة الخالدة النافعة المثمرة فهي انعدام المساواة بين البشر ذلك الانعدام الذي لا سبيل الى علاجه بتلك الاداة المصطنعة . أداة الانتخاب العام

فالنازية والفاشية تريان أن سبيل قيام الحكومات لا يكون بالانتخاب من أدنى بل بالتعيين من أعلى . فعلى رأس البنيان الحكومي يكون الزعيم (uce, fuerher) غير مسئول أمام أحد من الرعية ، ولا يدين بحساب لسلطة أعلى الا ما قد يحلوه من وقت لآخر عند بعض المناسبات من ترديد صلته بالله ومسئوليته أمام الله . أما كيف يكون اختيار هذا الزعيم فذلك من مجاهل الفاشية التي لا يجوز الولوج فيها . فهو لا ينتخب انتخاباً ، وانما يظهر في السكون ظهوراً ، ومتى ظهر تقمص في شخصية الارادة العامة للشعب ، فما ينطق به ، وما يأمر به ، فكأنما نطق به الشعب جميعاً وأمر به الشعب جميعاً ، لانه الأمة في فرد ، وفي خلال ذلك يتخير لوظائف الدولة ومناصب السلطان فيها صفوة أتباعه جزاء لهم عن ولائهم السابق ثم تمنى أعجوبة الزعامة في طريقها المرسوم من أعلى الى أدنى : فيعين أتباع الزعيم حكماً دونهم يأتمرون بأمرهم وهلمَّ جرأ . وعلى هذا النحو يقوم صرح النازية او الفاشية مشمخراً شاملاً للمجتمع برمته ، من حكومة الى صناعة الى تعليم الى زراعة الى تجارة الى قوة مسلحة الخ . فمقر السلطان متربع في رأس هذا السلم ، ثم تهبط منه ذرات متتابعة الى كل شاغل درجة أدنى فيه ، الى ان تصل الى الطبقة الدنيا في النهاية ، حيث يكون سواد الشعب أولئك الذين قالوا عنهم « انما خلقوا لخدمة آخرين » والذين « قد نزع منهم حرية الارادة وسحقت سحقاً » وإذن لا توجد في الدولة النازية او الفاشية ضمان ما من سوء الحكم او وقاية ما من الظلم ، لانه لا توجد أي وسيلة دستورية تلجأ اليها الرعية للخلاص من بغي حكامها وسوء عملهم الا اذا سلكت سبيل الثورة ، والثورة تتطلب قوة مادية أعظم من قوة الحكام . وما دام هؤلاء قادرين على الاحتفاظ بالمناصب التي اقتسموها بينهم هذا الاقسام المتدرج — بفضل ما لديهم من قوى أحسن تنظيمًا وتدريباً — فلا تزال دولتهم قائمة ولا تزال المعارضة مكبوتة الى الأبد

سادساً — التعليم : الديمقراطية تؤمن بوجوب اتاحة فرص متساوية للكافة في استثمار ما لديهم من ملكات ومواهب عن طريق التعليم . وتؤمن بأن كل طفل مهما يكن وضع المنبت لا يجب ان يحرم هذا الحق ، كما لا يجوز لانسان مهما يكن رفيع المولد أو عظيم الثروة ان يدعي لنفسه حقاً أكبر في التعليم من حق مواطن آخر دونة ثروة ومولداً . أما النازية فتنكر كل هذا إنكارها للمساواة بين البشر وهي تعترض على التعليم من ناحيتين : الاولى ان

التعليم يفضي الى تكوين « عبيد غير صالحين » (bad slaves) في حين ان الفلسفة النازية كما رأيت تمجّد وجود طبقة مستعبدة وأمم مستعبدة . وقد روى راوشننج (Rauschning) عن هتلر في كتابه (Hitler Speaks) انه قال . « التعليم العام يهدد بقاء الطبقة المستعبدة » ثم يفضي اليه بعزمه على القضاء على التعليم العام « لأنه من أسوأ السموم التي اخترعتها الديمقراطية لدمارها »

والثانية ان التعليم يوقظ العقل ويشجّع الفكر ، ومتى استيقظت العقول اتجهت الى التفكير المستقل والنقد الحر . وليس أخطر على مذهب يرى ان الانسان مجرد وسيلة ومطية لأغراض الدولة وحكامها من التفكير المستقل والنقد الحر . فيجب ان يمحي كل تعليم هذه غايته وهذا مرماه ، ويجب ان يقتصر التعليم في دنيا النازية والفاشية على نقل ألوان من المعرفة الى ذهن الفرد تزيد في قدرته على انجاز ما يأمره به حكامه على الوجه الأكمل ، ولكن لا يحيي فيه ملكة النقد ، ولا يدرب التفكير الذاتي المستقل ، بحيث يقرأ ولا يفقه ان ينقد ما يقرأ ، ويسمع ولا يملك ان يناقش ما يسمع : تعليم يخلق خرافاً آدمية طيبة ذلولاً

سابعاً — الدين : كان بودي ان أمضي في هذه المقارنة بين مبادئ الديمقراطية ومبادئ النازية والفاشية وعلى الاخص لاحتكم حديثاً طرفاً عن النازية والدين وكيف قدسوا هتلر ورفعوه الى مرتبة الآلهة حتى قال فيه وزير العدل الالماني دكتور فرنك (Dr. Frank) « الله وحيد وهتلر وحيد فهتلر شبيه الله وند الله »

كان بودي ان أمضي في استكمال هذه المقارنة الى كل ما يتفرع عن الديمقراطية من قواعد وأحكام وما يقابلها في دنيا النازية والفاشية من مساوئ وآثام ولكنني تجاوزت الوقت المقرر وأراكم قد تبينتم مما قدمت في تحليل معنى الديمقراطية وتطورها التاريخي وأوضاعها المختلفة ومقارنة بعض مبادئها بمبادئ النازية والفاشية ، تبينتم في وضوح لا ريبه فيه ان الديمقراطية مازالت أصلح أساليب الحكم لاسعاد الانسان ، وما زالت أقلها خطراً على حريات الانسان . صحيح أن عللاً انتابتها ، وآثاماً لوثتها ، ولكنها جديرة منكم ببذل أغلى الجهود لبرائها من هذه العلل وتطهيرها من تلك الآثام

أما كيف تبرأ الديمقراطية من هذه العلل وكيف تطهر من هذه الآثام فذلك بحث آخر أعدكم بعلاجه قريباً في حديث مقبل أرجو أن يقترن بيوم انتصار الديمقراطية القريب

الديمقراطية

والعوامل السيكولوجية

محاضرة الدكتور امير بقطر

قرأت منذ سنوات لبنيامين كريميو (M. Benjamin Cremieux) وهو من اكبر النقاد الفرنسيين ، ان المسألة التي كانت تشغل الازدهان في العالم المتمددين منذ نهاية الحرب العظمى (أي من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٠) هي علاقة الفرد بالمجتمع . اما بعد ذلك التاريخ فقد أصبحت المسألة الشاغلة للأذهان ، هي علاقة الفرد بالدولة . قبل ذلك الحين ، كان معظم الساسة وأتباعهم مجتمعين ، على ان الهدف الاسمي في السياسة القومية ، هي اسعاد الفرد ، وان الدولة ما هي الا خادمة الفرد . اما بعد ذلك التاريخ ، فأخذ البعض يشكون في هذا الزعم ، ويرتابون في فلسفته ، وأخذ هذا الشك تنمو اصوله ، وتمتد فروعه ، بقيام الدكتاتوريات في شتى صورها ، في تركيا ، وروسيا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وبعض بلدان اميركا الوسطى والجنوبية ، فانقلب الوضع وأخذ البعض ينادون بأن الفرد لا وجود له ، لانه يذوب في المجتمع ويختفي ، وانما هو وسيلة لغاية ، وما الغاية او الهدف الاسمي في السياسة القومية الا تخليد الدولة ، وتعزيز كيانها والفرد ما هو الا خادم الدولة

وينتج من هذا التقسيم ان انصار الدكتاتورية يعتقدون مبدأين أساسيين ، يكاد يكون كل منهما اصلاً من أصول الايمان وهما (اولاً) : ان الطبيعة فاسدة ، شريرة منحطة ، ووحشية ، وان صقلتها يد التربية بعض الشيء وهذبتها الثقافة بعض الشيء ، ولا سبيل لحكم الافراد والجماعات الا بأخذهم بالعنف والشدّة والحزم . (وثانياً) ان الاعتصام بالمبادئ الاخلاقية

والإنسانية، في حكم الافراد، ومعاملة الجماعات، وتقرير العلاقات الدولية، انما هو من مخلفات العصور البائدة، ومن بقايا التقاليد العتيقة، من خرافات الوثنية واليهودية والمسيحية، التي لا تصلح للقرن العشرين

لنعالج أولاً المبدأ الاول، لنرى الى أي حد يتفق والعوامل السيكولوجية كما فهمها العلماء قديماً وحديثاً. اذا رجعنا الى علماء الاغريق، وهم بلا منازع سادة العالم في علم النفس السياسي، ألفيناهم قليلي الثقة بالطبيعة الانسانية. فقد كان ارسطو يعتقد ان معظم الشرور والكوارث أساسها الطبيعة البشرية، وان الانسان في المتوسط، اقرب الى الوحش منه الى الانسان

تقولون، وما لنا بأرسطو. لقد مضى على قوله هذا اكثر من اثنين وعشرين قرناً. ألم تنهذب في أثناء هذه الحقبة الطويلة الطبيعة الانسانية؟ لا بأس. لنرجع بحضراتكم الى احد علماء القرن العشرين، ومن أكبر علمائه الاحياء في علم النفس، وهو ادوارد ثورنديك. يقول ثورنديك انه في خلال الخمسة والعشرين الف سنة الماضية، اي منذ ان كف اجدادنا عن تسلق الاشجار، وكف أسلافنا عن ان يكونوا من ذوات الاربع، وثب العقل البشري وثبات واسعة، وخطا في سبيل التقدم خطوات كبيرة، ولكن عاطفته وميوله ونزعاته وشهواته لا تزال خشنة، جامحة، منحطة، بهيمية، وحشية، متأخرة، وكأنها لم تتقدم ابداً. ولا يخالف ثورنديك في هذا القول عالم من علماء النفس

وقد نادى سقراط بسقوط الديمقراطية لانها تفرض في العدد والكثرة واغلبية الأصوات، الحكمة، رغم الحقيقة الواقعة وهي ان الناس يكونون عادة حكماء افراداً، ورعاً حتى، جماعات. يتساءل سقراط: أليس من العجيب ان تخضع امة بأسرها لتفريغ الخطباء، وان يرضخ شعب برمته متأثراً برنين اصوات برلمانية، هي في الواقع جمجمة اوان فارغة؟

ولم تنج الديمقراطية من تهكم افلاطون، اذ يقول ان الغرض من الديمقراطية المساواة في الفرص، خصوصاً في تربية الاكفاء وتقليدهم زمام الحكم. ثم يتساءل: ولكن هل تتبع الديمقراطية هذا المبدأ؟ ألا تتدخل السلطة التشريعية (اعضاء البرلمان) في اعمال السلطة التنفيذية بالضغط والارهاب، افراداً وجماعات فتكسح البلاد موجة من «الحسوبية» (favouritism) و«القربية» اذا صح هذا التعبير (nepotism)

ويقول افلاطون: اننا في الاشياء العادية، كصنع الاحذية مثلاً، تفكر في رجل مدرب، حذق صناعة الاحذية، كلما أوصينا بعمل حذاء. ولكننا في السيامسة نظن ان كل من نال

عدداً أكبر من الاصوات يستطيع ان يدير دفة دولة بأسرها . وعند ما يعتري المرض فرداً من الأفراد ، فإنه يستدعى طبيباً متمرنًا حاذقاً في مهنته ، ولا يبحث عن أفصح الأطباء ، واكثرهم بلاغة وتهريجاً ، ولكن عندما تكون الدولة هي المريضة ، فاننا لا نبحث عن رجل تتوافر فيه الحكمة السياسية والصلاحية المهنية

ولا يخرج كلام ارسطو عن اقوال استاذ افلاطون واستاذ استاذ سقراط فيقول : ان نظام الحكم مسألة شائكة ، هيات ان تتولى حلها هيئة قوامها العدد والبلاغة الكلامية . وهل يستطيع غير الاطباء ، الحكم على صلاحية طبيب ، أليس الواقع ان المساواة ، وان كان لها وجود امام القانون ، فان تصورها بين الناس حلم من الاحلام ؟

يضاف الى هذا كله مبدأ سيكولوجي هام ، يطعن المبادئ الديمقراطية في الصميم . ويستند هذا المبدأ الى التجارب التي جرّبها علماء النفس في الذكاء ، فقد أظهرت اختبارات ان متوسط ذكاء الأمة بين البالغين هو ذكاء طفل متوسط في الرابعة عشرة من عمره . وقد توصل ثورنديك وأعوانه في خلال الحرب العالمية الماضية الى هذه النتيجة ، بعد اختبار مليوني جندي أميركي . وتوصل غيره الى مثل هذه النتيجة في انكلترا ، فهل في وسع أمة متوسط سنها العقلي اربعة عشر عاماً ان تدير دفة أمورها بالطريقة الديمقراطية المعروفة ؟ ونجد دليلاً قاطعاً على هذه الظاهرة في الصحف والمجلات والكتب . فان أحسنها لا يقرؤها الا اقلية ضئيلة ، حتى في أعظم البلدان مدنية ، وأكثرها عراقة في التربية . فمعظم الناس في انكلترا وأميركا يقرؤون ما يسمونه بالاوراق الصفر

أذكر ان طالباً لا أعرفه جاء اليّ في أثناء إحدى رحلاتي في أميركا ، وقال لي أراك مستغرقاً في قراءة «نيويورك تيمس» على مائدة الافطار يومياً . فقلت وماذا اذا ؟ قال : اذا أردت الوقوف على العقلية الاميركية الصحيحة فاقراً الصحف والمجلات الوضيعة . اقرأ *Daily Mirror, Chicago Times, Bally Hoo, Daily News* الرخيصة ، الواسعة الانتشار . وكنت مرة في حي للعلاهي في باريس من نوع *Luna Park* وكنت جالساً في قهوة وطلبت من بائع الجرائد صحيفة *الأكسيون فرانسيز L'Action Française* أو الطان *Le Temps* فنظر اليّ نظرة السخرية وقال هل أنت معقل ؟ او أنت ذاهب العقل ؟ أنتظر من هؤلاء الأغنام ان يقرأوا جريدة كهذه في هذا الحي ؟ أظن انك في الأوبرا او المادلين او الشانزليزيه ؟ هذا ما يقال عن أميركا وانكلترا وفرنسا وأترك لكم ما يمكن ان نقوله عن مصر

لهذه الاسباب وغيرها ، كان نابليون لا يؤمن بالمثل الانسانية العليا ولا يثق بالطبيعة البشرية لأنها « كالمنطاد مملوءة بغاز الغرور » ولا سبيل الى كسر شوكتها الا بالحكم المطلق والقبض على العابثين به بيد من حديد ، واذا كان لابد من الانحناء (كما يقول المثل الصيني) فلننحني كثيراً وطويلاً

ويقول اعداء الديمقراطية ، ان الديمقراطية تتذبذب بين القوضى والحرية ، بدليل ما نراه في انكلترا وأميركا من المغالاة في كل من الطرفين . ففي انكلترا مثلاً تطلق الحرية للخطباء الى حد الجنون والمهاترة في هايدبارك ، ولكن يصادر كتاب لأتفه الاسباب . وفي أميركا يطلق العنان في بعض الولايات للأفراد فيلوزون بالجري كالخيول الجامحة ولا يلون على شيء في حين نرى ولاية Tennessee تحرم تدريس نظرية دارون ، ونرى أعضاء الكونغرس يحرمون على معلمي واشنطن العاصمة أن يتلفظوا بكلمة « شيوعية » ونرى محكمة الاستئناف العليا تمنع استاذاً في جامعة ييل من التجنس من الجنسية الاميركية لأنه أبى أن يتعهد بالتطوع في الحرب فيما اذا اعتدي على أميركا . من هذا نعلم أن الحرية الكاملة (يتوبيا) لا وجود لها الا في عالم الخيال ، ولكنها رغم ذلك تتمسك بها الديمقراطيات اذا شاء لها الهوى ، وتنبذها نبد النواة اذا شاء لها الهوى

ويعتبر الدكتاتورون الديمقراطية بان زعماءها والقابضين على زمامها من العجزة والشيوخ gerontocracy الذين يسرون وعيونهم فوق ظهورهم ، ويباهون بمحافظتهم على العادات والتقاليد ، ومنلمهم في ذلك مثل الشيخ الانكليزي الذي أراد أن يبرهن لاصدقائه على ان مبادئه كالطود الراسخ لا تززعها السنون ، فقال لهم انه لم يغير غليون التبغ ولا « ماركة الوسكي » منذ ستين عاماً مضت

قرأت اخيراً في مجلة من المجلات الاميركية الراقية في التربية لاحد علماء النفس بحثاً ضافياً خرج منه بان الاطفال لا يميلون بطبيعتهم الى الحرية ، فاذا ما قاوم الطفل والديه ، فإنما يفعل ذلك مدفوعاً بدافع المقاومة لذاتها ، الحرب لذاتها لغريزة فيه ، لا لأنه يحب الحرية . كذلك الكبار يشكون جور الحرية ، فيقولون ان المساواة في الظلم عدل . وربما قرأتم اخيراً ان أول حكم صدر في استراليا على تاجر خالف التسعيرة هو غرامة ٥٠٠ جنيه فكانت النتيجة على التقيض ما نراه في مصر اليوم . ويمكن محاربة هذه الآراء لاقامة الدليل على ان شدة العقوبة بالطريقة الدكتاتورية ، لا الديمقراطية ، تؤدي في النهاية الى التحلي بثوب الفضيلة ، إذ أن

الفضيلة تتأصل بالمرانة والعادة، والعادة كما قال أرسطو، وتبعه في ذلك جميع العلماء مدى العصور الى يومنا هذا، طبيعة ثانية. والأمثلة على ذلك كثيرة. فاطليان منذ أن قبض موسوليني على ناصية الحكم بيد من حديد، أشد أمانة في معاملاتهم، خصوصاً مع السياح، منهم قبل موسوليني بمراحل. وفي أميركا كادت تختفي عادة البصق في الطرقات والاماكن العامة، بعد أن جعلت عقوبتها الحبس ستة أشهر، أو غرامة قدرها ٢٥ جنياً مصرياً أو العقوبتين معاً. وكان الناس في انكلترا يتزاحمون امام شبابيك التذاكر في السكك الحديدية واماكن اللهو ودور الأموال والتجارة، ويتدافعون بالمناكب بدلاً من أن ينتظر كل دوره حتى فرضت الحكومة منذ خمسة وخمسين عاماً عقوبة صارمة فأصبحت عادة التزاحم في غلق التاريخ. وقد رأيت بعيني خطوطاً (يبلغ طولها مئات الامتار) من رواد السينما ينتظرون ادوارهم في زمهرير البرد والمطر يتساقط بغزارة. ولا حاجة بي إلى أن أذكر حضر اتكم بما يقوله الذين يسافرون الى الحجاز عن ان السرقة هناك لا يكاد يكون وجود لها البتة لان عقوبتها قطع يد السارق وان كان هذا القانون يتعارض مع «الرحمة فوق العدل». ومن أفك ما قرأت منذ سنوات قليلة ان الزراع الاميركيين قرروا اعدام حقول القمح لرفع اسعاره فحشدوا الخيول لدوسها بالاقدام. ولما كانت الخيول الاميركية قد روضت على غير ذلك (بطرق غير ديمقراطية بالطبع) فانها ابت ان تخالف ضمائرهما وتأتي عملاً كهذا يتنافى واول مبادئ الفضيلة

بهذا المنظار الاسود ينظر اعداء الديمقراطية الى الطبيعة الانسانية الشريرة وبهذا المنظار يرون الانسان غير جدير بالحرية بعد، وبهذا المنظار يثرثرون اليد الفولاذية على الرفق والتساهل والثقة بطبيعة البشر. على ان هناك وجهاً آخر للمسألة فقد جاء مونتيني Montaigne بالمذهب الانساني المعروف humanism الذي رفع الانسان الى أعلى المراتب، ونادى باحترام الفردية واعتزاز الانسان بشخصيته واطلاق حريته في معارضة السلطة وذويها والتفكير بنفسه لنفسه. وبرهن لنا لامارك، وهيجل، ودارون على ان الانسان عضو حي organism، وهو كسائر الأحياء يحمل في بذرته مبدأ التطور والنمو والسمو بالنوع، وكل تقييد للحرية في غير حدود المعقول، يعرقل هذا النمو، ويصد هذا التطور. وعلى أساس هذا المبدأ أنشئت نظريات التربية الحديثة، ومن أهم أغراضها نمو الفرد، إذ ان التربية هي نمو. أما في نظر الدكتاتورية فليس الغرض منها تربية الفرد، أو تهئية الفرصة لنموه، ولكن جُلُّ أغراضها تدريبه حتى يكون حلقة قوية في سلسلة الوطن، التي يمسك الزعيم بها

الديكتاتورية تبني نظام الحكم على أساس هام ، وهو إطفاء شعلة الذكاء ، وقتل التفكير وإيقاظ الغرائز السفلى في الانسان . وهي اذاً الطريق الى الافلاس ، وهي اليأس من طبيعة الانسان . ولذا يقول أعداء الديكتاتورية انه مهما تكن عيوب الديمقراطية ، فان جميع النظم المعروفة سواها ، لا تتفق والقانون الادبي الاخلاقي . روت الصحف والمجلات خبراً فخواه القضاء على مائة الف من ضعاف العقول (البله والمعتوهين والمجانين) في المانيا بدعوى انهم عالة على الانسانية . أما فيما يتعلق بالصدق والبروباجندا ، فقد رجع العالم وخصوصاً في البلاد الديكتاتورية القهقري ، الى العصر الاغريقي الذي قال فيه أفلاطون ، ان للحاكم وحده حق الكذب (اذا كان في هذا الكذب صالح الدولة) وهكذا تفعل الديكتاتورية اليوم . تنادي جهاراً ان حفظ العهود وقول الصدق من مخلفات العصور البائدة وان الحقيقة ككل امرأة محترمة تغير ملابسها مراراً ، وتكراراً ، ولكنها تحت فستانها تبقى كما هي ، لا تتغير . يعتقد هتلر وموسوليني ان الحرب مثلاً هي الحياة العادية للشعوب ، وان السلام هو فترة بين حربين وان السياسة الدولية لا ترمي الى تجنب الحروب ، بل الى التأهب لها ، وان السلام هدنة لا غير ، وان الحرب لا توجب غضب الله ، لأنها نعمة منه ، وان في عالم الجهاد هذا ، القوة الغاشمة الميكانيكية ، هي الحكم بين الانسان وأخيه الانسان (دولياً بالطبع) ، ولهذا يعتقدان بصفة قاطعة ، ان المسيحية لم تخلق الا للعبيد والأغبياء ، لانها تنادي بالإخاء والحب ومراعاة الغير ، وبهذا يرددان صدى فلسفة نيتشه

ويعول هتلر على الوجه الاسود من فلسفة أخرى ، أحبها من قبله شوبنهاور ، ووضع أسسها Antithenes الفيلسوف اليوناني ثم زينو الفينيقي ، وأعني بها فلسفة الضرورة determinism والاستسلام للقضاء والقدر ، والهرب من الحقيقة ، واليأس من الحياة والسخرية من الموت ، ولذلك يقول هتلر ، إنه يدرّب وحوشاً مفترسة ، تخر أمامها الانسانية صرعى ، واذا شئت أنا بعثت من أبناء الوطن بعشرة ملايين من زهرة الشباب ، ليلاقوا حتفهم طائعين مختارين . ويقول موسوليني . ان عجالات التاريخ يجب أن « تزيتها » دماء الشجعان ، وأن العدالة الدولية قوامها القوة ، ومبدؤها القضاء على مبادئ الثورة الفرنسية والرجوع الى الاستبداد والظلم . ويباهي النازي بهذه الفلسفة فيقولون على لسان أحد زعمائهم « نحن برابرة أوثان ، طهرت نفوسنا من تلك الثقافة السخيفة الضعيفة ، ثقافة اليهودية والمسيحية »

ولعل النزاع القائم بين الفلسفتين أصله التطرف ، التطرف في الحرية والديمقراطية والتطرف في الاستبداد والدكتاتورية . جاءت النازية (أقول هذا نقلاً عن كتاب « في داخل أوروبا » لجنتر) ، وقد بلغ الفساد في المانيا ، أقصى حدوده . فقد كان الأدب والفن والصحافة والمسرح ، على أشد ما يكون من الخلاعة والتهتك . وكانت الميول الجنسية تعبر عن ذاتها بغير رادع ، وكانت الشوارع الكبيرة في برلين غاصة بالعاهرات الباديات النحور ، العاريات الصدور . وكان هناك منازل تدار علناً للواطيين وليس من يتعرض لأصحابها . وكان الالدرادو El Dorado بالقرب من Nallendorf Platz يضم جيشاً من الغلمان يبدون في خدود مدهونة بالصبغ الأحمر وشفاه مصبوعة بالالوان وثياب الجنس اللطيف ، وكانت المراقص والقهوات لا ترض على مرتاديهما بغرف خاصة ترتكب فيها أفصح الموبقات ولكن هنا يمكن ان يتساءل أعداء الدكتاتورية ، وهل قضت المانيا على هذه المفاسد التي كانت ترتكب ضد القانون ؟ أو لم تقم على أنقاضها سواها بحكم القانون ؟ ان العالم اليوم يتبع ، وهو لا يدري نظريات فلسفية متناقضة ، ويتأثر بمبادئ سيكولوجية ، ونظم اجتماعية متنافرة . وهو نتيجة لهذا التناقض والتنافر كبت منقسم على ذاته . فمن الناحية السيكولوجية يقول لنا سيجموند فرويد ان الرغبات التي تنسل الى أفكارنا وتندس في وجداننا فنحاول كبتها هي التي يرجح ان تهبط الى الاعماق في العقل الباطن لتبقى هناك ، فتسبب لنا أشد الآلام والمتاعب . وكلما بذلنا الجهد في كبتها اشتد تعلقنا بها ، واشتدت العاطفة التي تتصل بها ، واشتد الأثر الذي تتركه في نفوسنا ، ولما كانت الدكتاتورية بطبيعتها تجعل الحياة سلسلة من الرغبات المكبوتة ، فانها أقل صلاحية للأفراد من الديمقراطية . أما الفرد ادلر Alfred Adler فيمجد صفة الاعتزاز بالنفس والتعبير بحرية عما يحس به الفرد ، وكل ما يشعر الفرد بالضعف والذلة والانقياد الأعمى ، قتل للشخصية واطفاء لجذوة النشاط والعمل . ولما كانت الدكتاتورية بطبيعتها لا تعتد بكرامة الفرد ، ولا بعزة نفسه ، فانها أقل صلاحية له من الديمقراطية . وقلنا ان طبيعة الانسان ووحشية عاطفته تكاد تكون في صالح الدكتاتورية ، كما ان هبوط نسبة الذكاء في جموع الأمة وعدم مساواتهم في الكفاية والاستعداد ، من المبادئ التي يعترف بها علم النفس ، وهي تكاد تكون كذلك في صالح الدكتاتورية

هذا من الناحية السيكولوجية . أما من الناحية الفلسفية فالعالم متأثر اليوم بفلسفتين متنافرتين ، فالبودية والمسيحية والاسلام تنادي فلسفاتهما بمساواة جميع البشر وتمجّد المبادئ

الديمقراطية في مجموعها بوجه عام ، وان كانت المسيحية تميل الى مجازاة الشر بالخير ، وتكره الحروب ، وتجعل الفضيلة مرادفة لحب الغير ، والاسلام ينادي بالحرب عند الحاجة ويوصي بأن انصر احاك ظالماً او مظلوماً . وهناك فلسفة مكياثيلي ونيتشه التي تنكر المساواة بين أفراد الأمة ، وتؤثر القوي على الضعيف ، والحرب على السلام ، والارستقراطية على الديمقراطية ، وتنادي باستعمال العنف والشدة في الحكم ، وتجعل الفضيلة مرادفة للقوة

هذه هي العوامل السيكولوجية والفلسفية التي تتأثر بها الديمقراطية ومنافستها الدكتاتورية . وهناك بالطبع عوامل اخرى ، اقتصادية واجتماعية وسياسية تخرج عن نطاق هذا البحث فلا شأن لنا بها هنا . وليس الغرض المفاضلة بين نظام ونظام ، اذ من المتعذر ان نفعل ذلك ونحن لا ننظر الى الموضوع الا من الناحية التي اتخذناها عنواناً للبحث . وعسى ان يتسع في ميدان المناقشة المجال لتلمس الحقيقة أو ظل الحقيقة على ضوء ما يبدو من الملاحظات

٣٧

أثر الديمقراطية

في الحياة الاقتصادية

محاضرة الاستاذ عزيز ميرهم

إذا أردنا أن نتبين أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية وجب علينا ان ننظر اليها من ناحيتين :

الأولى — ناحية الأصول والاركان ، نتعرف منها طبيعة الديمقراطية الاقتصادية بحدودها ومختلف ميادينها (le point de vue statique)

الثانية — ناحية تفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في نمو الحياة الديمقراطية وتطورها (le point de vue dynamique)

وعلى هذا الأساس ينقسم موضوعنا قسمين :

البحث الاول : الديمقراطية الاقتصادية من حيث أصولها وأركانها

البحث الثاني : الديمقراطية الاقتصادية من حيث نموها وتطورها

القسم الأول : في الديمقراطية الاقتصادية

من حيث أصولها وأركانها

في العاشر لشهر يناير عام ١٩١٩ ، اجتمع فريق من شباب مصر المتقدم في الفكر ، ووضع — بمناسبة تأسيسه لحزب أسماه الحزب الديمقراطي المصري — صيغة للديمقراطية المصرية فيما قرره من الفقرات العشرة المكونة للمادة الثالثة من قانون الحزب أسجل هذه النقطة التاريخية ، لأنه يتحتم علينا — عند دراسة أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية — ان نبرز الناحية الخاصة بالديمقراطية المصرية الى جانب النواحي العامة لمختلف الديمقراطيات في العالم

قد يقال عن الديمقراطية إنها من العموميات الاولى التي يضعها البعض في مرتبة الحقائق البديهية . غير أنها في الواقع أوضاع اجتماعية تختلف باختلاف الأمم وتتغير مع الزمن

فلقد ظهرت الديمقراطية الأميركية في صورة مغايرة للديمقراطية الانكليزية . وظهرت الديمقراطية الفرنسية على خلاف الديمقراطيتين الأميركية والانكليزية ، في شكل مبادئ انسانية بحتة كما تقررت في ثورة سنة ١٧٨٩ او كما صيغت في وثيقة الاعتراف بحقوق الانسان ولقد تظهر ديمقراطيات اليوم مخالفة لديمقراطيات امس . وان أقل ما تلسمه من التغير والتحول والتطور في الديمقراطيات بين يومها وأمسها ، أن الطابع الغالب في ديمقراطيات اليوم هو الطابع الاقتصادي بينما كان الطابع الغالب في ديمقراطيات امس الطابع السياسي والملاحظ في الديمقراطية المصرية ، ان فطن الحزب الديمقراطي المصري الى منزلة العنصر الاقتصادي في الديمقراطية فأبرزه مستقلاً الى جنب عناصرها السياسية والاجتماعية والدولية العامة والخاصة

فلقد قرر الحزب — تحديداً لبرنامجها الاقتصادي — مبادئ ثلاثة وهي :

المبدأ الاول : ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً

المبدأ الثاني : الاعانة لمن لا يستطيع العمل

المبدأ الثالث : إنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان . وهذا المبدأ هو ، في نظري ، أهم مبادئ الحزب وأكثرها طرافة (١) . بل نعده الركن الأساسي للديمقراطية الاقتصادية المصرية الى ان يتهيأ لها النمو والتحول الى مبادئ أخرى ترضاها مصر للحياة في المستقبل

وهكذا لم يأخذ الحزب بالنظرية المصطلح عليها بين كثير من علماء القانون الدستوري والقانون العام ، في عدم الديمقراطية سياسية خصب . بل عدها سياسية وإقتصادية واجتماعية وخلقية معاً ، ولن يكون بلد ديمقراطياً حقاً إلا اذا حقق الى جنب نواحي الديمقراطية في النظم السياسية ، النواحي الديمقراطية الاخرى في ميادين الاقتصاد والاجتماع والخلق

(١) أما باقي مبادئ الحزب غير الاقتصادية فنختصرها فيما يأتي :

أولاً — في السياسة الدولية : استقلال مصر ، حق كل أمة في تقرير مصيرها ، العمل على انشاء هيئة دولية عليا ذات قوة تنفيذية تحكم فيما يقع بين الامم من خلافات . ولم يكن الحزب في هذا ناقلاً عن معاهدة فرساي ، لان ظهوره تقدم على إبرامها بستة أشهر

ثانياً — في ميدان القانون العام والدستوري ، قرر الحزب مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل سلطان تشريعي وتنفيذي وقضائي . وان نوع الحكم نيابي ، لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسؤولة أمامها عن أعمالها . وان يوحد التشريع والقضاء بالنسبة لجميع السكان بلا نظر الى جنسياتهم وأديانهم

ثالثاً — في حقوق الافراد ، قرر الحزب حرية القول والكتابة والاجتماع ، وتعميم التعليم الابتدائي وجعله محانياً إجبارياً للبنين والبنات

وعلى هذا الأساس لا نعد البلاد الكبيرة في القارة الأوروبية — فيما عدا بلاد السوفييت — بلاداً ديمقراطية بالمعنى الصحيح الصادق الكامل لأن الشرط الأكبر من ثروة هذه البلاد يستأثر به نفر ضئيل من الأهلين بينما المنتجون الحقيقيون لهذه الثروة وهم السواد الأعظم من السكان محرومون كدأيديهم وثمرات أذهانهم

إنما الديمقراطية الصحيحة الصادقة تجدونها في البلاد الشمالية كالسويد والنرويج والدنمارك . أو في بلاد صغيرة كسويسرا . أو في بلاد حديثة من جامعة الأمم الانكليزية كاستراليا ونيوزيلندا . في جميع هذه البلاد لم تتكون طبقات جديدة ورثت طبقات الاشراف والاكليروس وغيرها من الطبقات في امتيازاتها كما هو الحال في انكلترا وغيرها من بلدان القارتين القديمة والحديثة . ولم تستأثر طبقات بالمال والثراء والسلطان تستعمله في استغلال ما دونها من الطبقات . بل عمت الثروة الأفراد ، وتقاربت الطبقات إن لم تزل ، واتجهت الأموال العامة الى مصلحة المجموع إذن ما هي المقاييس الأولية التي تكون الحد الأدنى للديمقراطية الصحيحة الصادقة ؟ إنها

على الأقل ثلاثة

الاول : أن تتوافر في البلاد الحريات العامة والخاصة وبمعنى آخر أن تتوافر الديمقراطية السياسية

الثاني : أن تضيق ما أمكن مسافة البعد في الثروة بين الغني والفقير

الثالث : أن تجبي الضرائب بالعدل وان يوجه صرفها في مصلحة المجموع

إن هذه الشروط مجتمعة تكون أقل درجات الديمقراطية . وهي في اجتماعها تتفاوت « سعة وعمقاً » ، وتتفاوت التصاقاً ورسوخاً : فديمقراطية بلدان اوربا الشمالية تختلف عن ديمقراطية البلاد السوفيتية . وديمقراطية البلاد السوفيتية تختلف عن ديمقراطية بلاد استراليا ونيوزيلندا . وإذا قلنا إن انكلترا والولايات المتحدة بلدان ديمقراطيان ، فهذا على سبيل التجاوز باعتبار أن تمتعهما بالديمقراطية السياسية والخلقية والاجتماعية قد يؤهلهما الى التطور السريع في سبيل الديمقراطية الاقتصادية وتحقيقها بأقصد ما يكون من الجهد

وتميز ديمقراطية البلدان الصغيرة في اوربا الشمالية والوسطى بأنها احتفظت بالنظا

الرأسمالي في رفق واعتدال وجردته في الوقت نفسه من مساوئه وغلوائه

قد يبدو هذا الأمر مستحيلاً ولكن المعروف أن أهل السويد والنرويج والدنمارك وسويسرا يشملهم الرضوان ، بما هم فيه من خير ونعمة ويسر ورفه ولا يقف امتياز طبقة او حواجز قانون دون رقي جماعاتهم وأفرادهم ودون تقدم بلادهم في لين وسهولة ، باطراد مر غير إضطراب ، دون عنف ولا مقاومة ولا إنتقاص كما حصل في بلاد أخرى في هذه البلاد الصغيرة قد نجد من أهلها من يمتلكون سيارة ومعطفين ، ولكننا لا نجد

فيها من لا يمتلك عجلة ومعطفاً . في هذه البلاد يملك معظم الفلاحين حقله يحيط بمنزله ويحوي أدوات زراعته وبهاؤه . وفيها لا نجد فارقاً كبيراً بين صاحب الملك وعماله الذين يعيشون معه عيشة متساوية . ثم أن التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم ليس كبيراً كما هو الحال في البلاد الرأسمالية الكبيرة التي تقلدها بلادنا في مساوئها مع الأسف

إن الثروة في تلك البلاد الصغيرة موزعة توزيعاً متعادلاً ، ليس فيها أثر للغنى الفاحش ولا للفقر المدقع . وفيها الرخاء يصيب جميع الأفراد وينتشر في جميع الصفوف ، دافعاً بالمجموع إلى الانشاء والتعمير مما يحفظ مستوى الحياة رفيعاً ، ويوفر الحياة الهنية السعيدة الراقية لجميع الأفراد والمجموع . فإذا ما ظهر مشروع اقتصادي مالي أو صناعي أو عمراني ساهم فيه الجميع وعاد بالخير على الجميع ، لا يستأثر به نفر محدود يتحكمون فيه أو ينتفعون منه وحدهم ذلك لأن رأس المال القومي — ولو كان قليلاً فيما يصيب الأفراد فرداً فرداً — فهو ضخم هائل إذا حسبناه مجتمعاً في هذه البلاد التي توصف بحق بأنها بلاد غنية ذات رخاء وثراء . وهناك نوع آخر من الديمقراطية يتوافر فيها العدل الاجتماعي ، ويمتنع فيها استغلال الفرد حيث تعطى الدولة والجماعات التعاونية الشأن الأول في الانتاج ، كما هي الحالة في البلاد السوفيتية وفي استراليا ونيوزيلندا . ولقد يتسع هذا النوع من الديمقراطية لوجود الملكية الصغيرة ، زراعية كانت أو صناعية بشرط أن لا تكون نتيجة هذه الملكية استغلال الغير ومصادرة أرباحه

وليس هنا مجال الكلام عن الديمقراطيتين الاميركية والانكليزية ففيهما تتمثل الرأسمالية الآن في الواقع بدأت الرأسمالية تقلل كثيراً من جشعها وغلوائها . فقد شعر رأس المال في النهاية بأنه متضامن مع العمال وبأن مصلحته في التعاون معهم . وقد ازداد هذا الشعور قوة وبدأ العمال يتحررون شيئاً فشيئاً من ربة رأس المال فاتخذوا مكاناً محترماً في ادارة الأعمال ونصيباً عادلاً في الأرباح على ما بينناه في القسم الثاني من هذا البحث

أما الديمقراطية الحزب الديمقراطي المصري فهي تختلف في جوهرها عن الديمقراطيات السابقة ويغلب على ظني ان الحزب أراد نوعاً آخر من الديمقراطية ركز أصوله على أساس الملاحظات التاريخية لما يبدو من تطور العلم والاقتصاد معاً ، كما سنراه فيما بعد

لقد شارك الحزب الديمقراطي المصري بعض الديمقراطيات التي سبق بيانها في الابتعاد عن حركات الانتفاض وعناصر الثورة . ومن هذا الوجه كان الحزب محافظاً شديد المحافظة ، عدواً لكل انقلاب . فهو لم يضع في برنامجه المطالبة بمصادرة الأراضي الزراعية او على الأقل مصادرة شطرنجها لتوزيعه على الافراد كما فعلت معظم دول اوربا الوسطى . ولم يطالب بمصادرة بعض

رؤوس الأموال الصناعية أو المعدنية لجعلها ملكاً للدولة أو لاستغلالها بمعرفة النقابات . كما انه لم يطالب بالتقنين للحد من الملكيات الكبيرة ولنشر الملكيات الصغيرة ولتنمية الوظائف الاقتصادية للدولة على الاقل في الميادين التي يحتاج استغلالها الى نوع من الاحتكار ولكن الحزب ظهر انه مجدد حقاً ، مبتكر لنوع طريف من الديمقراطية الاقتصادية لم يفكر فيها ولم يناد به قبله أحد من الاحزاب السياسية أو من الكتّاب والمفكرين وأهل الرأي في الاجتماع ، إذ طالب « بتنمية الثروة الهامة وجعلها بحيث ينتفع بها الجميع جميعاً بقدر الامكان » وبتعبير آخر طالب الحزب بأن يكون حظ جميع السكان في الانتفاع بثروة البلاد عن طريق تنمية الثروة العامة تنمية قد تطفو خيراتها في النهاية على الجميع فينعم بها الجميع كما ننعم الآن بالخيرات التي لا يطمع في امتلاكها أحد لأنها في متناول الجميع ولا غرابة في ذلك فلقد بدأت الخيرات تزداد في العالم زيادة مطردة بفضل الكشف العلمي وتقدم وسائل الصناعة . فلقد زادت القوى المحركة زيادة لم يكن يحلم بها أحد ، من اليوم الذي اكتشف فيه البخار محركاً للآلات . فانقلبت اوضاع الصناعة ثم ازدادت قواها المحركة باكتشاف النفط ومشتقاته المختلفة

ولقد انطلق عنان القوى المحركة باكتشاف الدينامو الذي ساعد الانسان على نزع القوى من منحدرات المياه ونقلها الى مسافات بعيدة . ولا يستطيع الانسان ان يتكهن اليوم بهول القوى التي سيسخرها في منشآته متى سيطر على المكنون من القوى في الالكترون حيث يقولون ان الكامن منها في هذا الجزء الضئيل غير المحسوس ولا المنظور من المادة قد يهدم بلداً كالقاهرة . فيا لسعادة الانسان يوم يستطيع تسخير هذه القوى في الانتاج ، واذن ستغمر خيراته الانسان وستصبح في متناوله كالماء والنور والهواء !

فلا غرابة إذن في أن ينادي اليوم نقر من الكتّاب والمفكرين الاقتصاديين بهذا النوع من الديمقراطية الاقتصادية الذي كشف عنه الحزب الديمقراطي المصري سنة ١٩١٩ لاحظ هؤلاء الاقتصاديون بمناسبة نشوب الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ ان هذه الأزمة لم تنتج من نقص في المنتجات الزراعية او الصناعية . فقد كانت الخيرات تعم العالم ولكن كلما زادت هذه الخيرات ، قلّ تناول الناس لها استهلاكاً فوقف التبادل بينهم بيعاً وشراءً ووقعت كارثة الأزمة العالمية الكبرى

ولقد تأثر هؤلاء الاقتصاديون بمنظر المنتجين الذين اضطروا ليس فقط الى الحد من انتاجهم باتفاقات فيما بينهم او بواسطة قوانين أصدرتها دولهم ولكن ايضاً اضطروا هؤلاء المنتجون الى اعدام منتجاتهم بالاحراق والاغراق كما فعلوا في الغلال والبن والسّمك المصطاد

او بتحويلها الى صناعات واطية كما فعلوا في الانبذة ، فعلوا كل هذه الحماقات بينما يتضور الشطر الأكبر من سكان الارض جوعاً وعرياً وحرماناً
تأثر هؤلاء الاقتصاديون بهذا المنظر البائس الشاذ وتساءلوا ماذا أصاب عقل الانسان ؟ !
أليس إعدام المنتجات وإغراق الثروات وحرق المقتنيات التي يحتاج اليها العالم أعمال حماقة إن لم تكن تخاريف مجانين ؟ ! ... أليست زيادة الانتاج أمراً طبيعياً ، ناجماً عن تقدم الكشف العلمي وتحسين وسائل الفن ، مما يجب تشجيعه وتنشيطه ما دام العالم محروماً من الخيرات وفي حاجة ملحة الى الاستهلاك ؟ ! ...

إنه لمن الواجب مساهمة الكشف العلمي والاستفادة من القوات الهائلة التي يضعها العلم تحت تصرف الانسان . من الواجب الاستفادة ما أمكن من الطبيعة وتسخيرها وابتزاز خيراتها وجعلها في متناول الجميع ينعمون بالانتفاع بها حتى تزول الحاجة ويزول الحرمان من الناس — والحل الاقتصادي الوحيد هو التنظيم لاعداد الناس لاستقبال عهد الرخاء بزيادة مقدرتهم على الاستهلاك

هذا هو الحل الذي أراده الحزب الديمقراطي المصري من قوله « تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الامكان » . تلك الفقرة التي قررها الحزب في يوم صفاء ذهن وبعد نظر ، دون سابق علم بأنه سيقوم ، بعد عشر سنوات من تاريخ اقراره لهذه الفقرة ، اقتصاديون فطاحل وكتاب عالميون يرون رأيه ، وينادون بمذهبه

لقد خلق الحزب على هذا النحو نوعاً سامياً من الديمقراطية الاقتصادية ، أي من الاشتراكية السمحاء بعيدة عن حرب الطبقات وعن الطفرة والعدوان ومصادرة الاموال ، تعجز الناس بالخيرات . وتستند في ذلك الى ما أثبتته التاريخ من تسخير قوى الطبيعة للانسان فازداد الانتاج زيادة كبيرة أدت الى أزمة الفقر والخراب التي منينا بها وكان من الواجب ان تؤدي الى عكس ذلك ، الى اليسر والرواج بفضل ما نراه من ضرورة التنظيم الديمقراطي الاشتراكي في الدولة الحديثة

القسم الثاني : في الديمقراطية الاقتصادية

من حيث نموها وتطورها

لقد بينا فيما سبق ان الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية شيان مختلفان غير مرتبطة احدهما بالآخرى . قد لا تظهران معاً وقد لا تسيران معاً وقد تتعارض احدهما مع الأخرى ، بينما يتحتم انسجامهما لتصدق الديمقراطية وتكتمل عناصرها

كيف ظهرت الديمقراطية السياسية والاقتصادية متناقضتين وكيف عولج هذا التناقض او بعبارة أخرى كيف عرضت للعالم مشكلاته الاقتصادية وكيف ساد رأس المال العمل بعد ان تقررت المساواة بين الافراد واستتبت الديمقراطية السياسية ؟

إن العهد الذي نأخذه أساساً لاستتباب الديمقراطية السياسية في العالم هو عهد الثورة الفرنسية ، حيث ظهرت فيه الديمقراطية لأول مرة على نمط انساني بحث باعتبارها حقاً مشاعاً لجميع الأمم والافراد ، لا تختص به دولة دون أخرى ولا تستأثر به جماعة دون باقي الجماعات والشئ العجيب المدهش في الثورة الفرنسية انه بينما قررت الديمقراطية السياسية الصحيحة فحررت الافراد من قيود العبودية وهدمت امتيازات الطبقات وجردتهم من السلطان ، خلقت في الوقت نفسه مبادئ الاستعباد الاقتصادي . ويخيل الى الباحث ان أثر الديمقراطية السياسية في الحياة الاقتصادية وبال ورجوع الى الوراء إذ أوجدت في العالم ما هو شر من القيود والسلاسل التي كان يرسف فيها الناس ، أوجدت الفقر والجوع والحرمان وعزلت الفرد عن جماعته التي كانت تتولى مسنده وحمايته

لقد تمّ هذا الأمر غير المنتظر بسبب ان الثورة الفرنسية قد غالت في تطبيقها مبادئ تأست عليهما :

المبدأ الاول : «الفردية المطلقة» بمعنى أنها لا تعترف بالكيان الحقيقي الا للفرد وحده . فما الدولة الا مجموعة من الافراد . وما سلطان الشعب الا امتداد لسلطان الافراد ، وليس بين الدولة والافراد مكان لكائن من الكائنات ، فهدمت طبقة الاشراف والكهنوت وهدمت جماعات العمال واصحاب الاعمال وجردتهم جميعاً من كل سلطان وامتياز

المبدأ الثاني : « الحرية المطلقة » والحرية ليست سياسية فقط كحرية الرأي والدين والعبادة ، وحرية القول والنشر والاجتماع ، ولكنها اقتصادية أيضاً كحرية العمل وفتح المناجر واكتراء العمال بأجور الجوع

و «الفردية والحرية» كلاهما خير ولنعمة . الا أنهما شرٌّ ونقمة اذا ما أسيء استعمالهما . فالفردية اذا ما تجاوزت حدودها أنتجت التفكك وحرمت الفرد من الحماية الفعالة التي كان يتمتع بها كعضو في جماعة . كذلك الحال بالقياس الى الحرية فاذا ما أطلقت من عقابها كانت الفوضى يمينها تترك القوي يستبيح حق الضعيف ، وتترك الخبيث يتلاعب بالنزيه ، وتترك الجشع يستأثر بمجهود العامل صاحب الحق في انتاجه . تقترف هذه الآثام على مشهد من الجميع ينظرون في عجز وألم الى الثروات الطائلة ذات الرائحة الكريهة تبني صروحها على اطلال الفاقة والخراب العام

لقد عانى القرن التاسع عشر كله ، ولا تزال الإنسانية تعاني شؤماً وارتباكاً وتعساً وشقاءً بسبب المغالاة في تقديم الفردية والمغالاة في إطلاق الحرية. ومهما نسع في معالجة أهوال هذه المشكلات فيكاد اليأس يأخذ بخناقنا لأننا لا نزال نحمل تركمة الماضي المثقلة بالمشكلات والصعاب

كيف تراكت جميع هذه المشكلات على الإنسانية ؟ نختصر الإجابة عن هذا السؤال بأن الإنسانية اجتازت أولاً مرحلة طويلة ، ساد فيها نظام الطوائف وساد فيه السلام الاجتماعي فتحقق به التوازن الاقتصادي بين العمال وأصحاب الأعمال وبين المنتجين والمستهلكين إلى أن استنبطت الآلات الميكانيكية وقامت الصناعات الكبيرة فظهر أن نظام الطوائف عاجز عن أن يواجه حاجتها ، بل كان معطلاً لها لا يسايرها في طريق التقدم . ولذلك اضطرت الحكومات إلى هدم نظام الطوائف بل تركت الأمور الاقتصادية للأفراد يتصرفون فيها وحدهم بحسب مصالحهم أو أهوائهم دون أن تحمل محله نظاماً آخر . فسادت الفوضى وساد الاضطراب إلى أن أرغمت الحكومات أخيراً على اتخاذ مقومات للحد من فوضى الحرية والفردية وتفصيلاً لكل ذلك نقسم بياننا إلى الأبحاث الآتية :

البحث الأول : نظام الطوائف فضائله وعيوبه

البحث الثاني : هدم نظام الطوائف وظهور الرأسمالية في جبروت مستغلة العمال

البحث الثالث : الحد من تهور الرأسمالية وافتتاح عهد الديمقراطية الاقتصادية

البحث الأول : نظام الطوائف

عيوبه وفضائله

قبيل الثورة الفرنسية كان النظام الاقتصادي السائد في أوروبا كلها نظاماً مناقضاً لمبدئي الفردية والحرية . ومعنى ذلك أن الانتاج لم يكن حراً ، وأن العمل لم يكن حراً . بل كان يستأثر بهما طوائف تجمع كل طائفة منها المشتغلين بمهنة واحدة يحتكرون الانتاج ولقد شاع نظام الطوائف طوال القرون الوسطى في أوروبا وفي آسيا وشمال أفريقيا وفي مصر أيضاً ، ولا يزال بعض أحياء القاهرة يحمل لئلاً أسماء هذه الطوائف كالحساسين والطبالين والسقائين والخيمية والمغربلين والعقادين واللبانة وسوق السلاح والصاغة والفكرة الأساسية لنظام الطوائف أن يتجمع أهل كل حرفة أو مهنة في هيئة واحدة تشمل المشتغلين بها عمالاً وأصحاب أعمال وكان لكل طائفة احتكار مهنتها ، بمعنى أنه لا يجوز لفرد ما أن يشتغل بعمل من أعمال

مهنة او حرفة ما الا اذا كان مقبولا عضواً في طائفة هذه المهنة او هذه الحرفة ، يتبع قوانينها ولوائحها ويحتفظ بتقاليدها

وكانت هذه القوانين واللوائح والتقاليد تحدد كيفية الانتاج وأثمان المنتجات ، وكمياتها توزع على أصحاب الاعمال كل بحسب مقدراته وبحسب حاجة الاسواق . كما تحدد عدد العمال في كل مصنع وعدد الذين يجوز التحاقهم بالطائفة كل عام

وكانت تبين شروط الالتحاق والانتساب . فلا يدخل في الطائفة كل من هب ودب . بل يرجع ذلك أولاً وأخيراً الى حاجة العمل الى الأيدي الجديدة

يبتدىء المنتسب الى الحرفة او المهنة « صبيّاً » أي تلميذاً « apprenti » يدفع عن تعليمه أجراً عالياً . ويمضي في التدريب زمناً طويلاً لا يقل عن سبع سنوات وقد يصل في بعض الحرف الى اثني عشر عاماً ، يتتبع فيها « معلمه » الذي يتعهد تربيته ويلقنه أسرار الصنعة في دكانه او مقيمها في منزله آكلاً شارباً نائماً

فاذا ما أتم الصبي مدة تعليمه بنجاح ، أصبح عاملاً Compagnon وبحث عن عمل عند أحد المعلمين يقات منه . وفي هذه الحالة يُفرض على العامل تمرين جديد لا تقل مدته عن خمس سنوات يؤدي بعدها امتحاناً ويقدم تحفة فنية اذا نجح فيهما قبل معلماً ، وأيسح له والحالة هذه ان يفتح دكاناً يشتغل فيه مستقلاً يساعده في ذلك عدد محدد من الصبيان والعمال

قدر البقاء لنظام الطوائف طوال القرون الوسطى الى قبيل الثورة الفرنسية لانه نظام اتفق وطبيعة الاشياء في ذلك العهد الذي سادت فيه الصناعات اليدوية ، ذلك العهد المسمى بال Artisanat . ومن فضائل هذا النظام انه تعهد بالتعليم الفني والصناعي واحتفظ بالمهن والحرف في مرتبتها الرفيعة وأنشأ خيراً العلاقات بين اهل الطائفة الواحدة عمالاً وأصحاب اعمال فكان أهل كل طائفة يجتمعون مع الشعور بانهم متكاتفون متضامنون يعملون على رفعة الطائفة ورفي المهنة . ولا يشتغلون لمجرد الكسب وحسب ، ولكن ايضاً مع الاعتقاد بانهم يؤدون رسالة واجبة عليهم نحو الجماعة فيحسنون الاداء . ويضعون همهم وشمهم في الاحتفاظ بشرف المهنة وبكرامة الطائفة قبل نظرهم الى مصلحتهم الخاصة

وكانت علاقات أفراد الطائفة بعضهم ببعض أشبه ما يكون بعلاقات الاسرة الواحدة : فيها الرئيس وفيها الاعضاء لكل منهم درجة تفرض عليه الطاعة لمن يعاوه مرتبة . فلا حرب بينهم ولا تنازع على الأجور ولا على شروط العمل . وكانت سلطة صاحب العمل سلطة رب الاسرة فيها رحمة وفيها شفقة وفيها حذب على الفقير والصغير وفيها تقويم لعمله وخلقه ، لا استغلال فيه ولا إرهاب

إلا أن عهد الطوائف لم يحتفظ دائماً بفوائده بل تداخل فيه عيبان كانا السبب في هدمه العيب الاول : تحولت تقاليد من الخير الى سوء بأن استعاض مشائخه بالنفوذ والمحسوبية من الامتحان والتحفة الفنية في إرتفاع العامل من درجته الى درجة المعلمين حيث أجازوا في النهاية لأي شخص أن يصل الى الاستاذية مقابل مال يدفعه كما أجازوا لابن صاحب العمل أو لزوج ابنته ان يحل محله في مصنعه دون قيد ولا شرط . وقد غلب والحالة هذه عنصر المال على عنصر الفن وابتعد المعلمون عن العمال وفقد العمال أمل الارتقاء الى طبقة أصحاب الأعمال وانحرفت في النهاية الهوة سحيقة بين العمال وأصحاب الأعمال

العيب الثاني : لما اخترعت الآلات الميكانيكية وظهر عهد الصناعات الكبيرة والانتاج الكبير عجز نظام الطوائف عن مسايرة التقدم الصناعي فقاوم اهله إدخال الآلات الميكانيكية في الصناعات واضطر أقيال ذلك الزمان الى استصدار مراسيم بإنشاء « فابريكات » سميت « بالفابريكات الملوكية » كانت تعمل خارج المدن تحت حراسة الجنود

كل ذلك أفضى الى قيام مشكلات واضطرابات فمن جهة بدأ العداء بين العمال واصحاب الأعمال . ومن جهة ثانية نافس اصحاب الاعمال بعضهم بعضاً . ومن جهة ثالثة قاوم اهل الطوائف السلطات العامة في حمايتها للفابريكات الجديدة والصناعات الميكانيكية التي كان من وضح نتائجها إيجاد العطل في صفوف المنتجين عمالاً واصحاب اعمال

ولما تدرجت الحال سوءاً حرمت الحكومات إجتماع الطوائف . وتبعته الثورة الفرنسية التي هدمت نظام الطوائف بقانونها المعروف باسم قانون Le Chapelier الصادر في ١٤ - ١٧ يونيو سنة ١٧٩١

البحث الثاني : نتائج هدم نظام الطوائف

ظهور رأس المال واستغلاله العمال

هدمت الثورة الفرنسية نظام الطوائف دون أن تحل محله نظاماً آخر . فأصبح العمال بين لرفة عين وانتباهتها عزلاً مفككين لا قوانين تحميهم ولا نظام يرعاهم في وقت كانوا أحوج ا يكون الى التنظيم والحماية بسبب ظهور الرأسمالية في قوة ونمو وجبروت تجمع في الوقت نفسه بين أوضح المنافع وأحط الرذائل ، تجمع بين الاكثار من الانتاج وخلق الصناعات وبناء ثروات وبين استغلال العمال وخفض مستوى المعيشة

وكان من أسباب ذلك انه لما استنبطت الآلات الميكانيكية وادخلت في الصناعات كعنصر من ناصر الانتاج ، استغنى أصحاب الاعمال عن العمال الاخصائيين الفنيين من ذوي المهارة طول المراتة . واكتفوا بالعمال الآليين العاديين

وتدفع العمال العاديون على المصانع وتنافسوا فيها وزاد العرض من جانب العمال وقلَّ الطلب من جانب اصحاب الاعمال فتدهورت الأجور وتحكم أصحاب الأعمال في العمال وفرضوا عليهم الشروط القاسية واضطر العمال الى قبولها لضعفهم وفقيرهم وشدة عوزهم فأضحى العمل سلعة رخيصة وضيفة حقيرة لا تكفي صاحبها أوده اليومي فعمَّ البؤس وشاع الفقر في السواد الاعظم من الشعب وتكونت طبقة البؤساء الذين نزلوا الى حضيض الفاقة والجوع والحرمان وقد تحققت في تلك الاوقات بعض النظريات الثورية الكارلمكسية التي تقول بتضخم الثروة في أعلى المجتمع وبزيادة الفاقة في أسفله . فاذا ما حسبتم متوسط ايراد الفرد في مجموع الامة وجدتموه — كما هو الحال الآن في مصر — يهبط يوماً بعد آخر هبوطاً مخيفاً مريعاً أعجز الناس عن مواجهة الحاجيات الضروريات للكيان ، فانحطت الاجسام وضعفت العقول وانطبعت مظاهر التعس والشقاء على المجموع الذي أخذ ينحدر طبقة بعد أخرى وجيلاً بعد آخر الى مهاوي التأخر والاضمحلال . ولقد تأثر الرأي العام بمشاهدة تلك الحال ، وبدأ أهل البصر من العمال المتيقظين يفتحون عيون اخوانهم ليقاوموا هذه المأساة . ولكن بهم ، والقوانين تحرم عليهم أي نوع من أنواع الاجتماع

لقد اضطرَّ العمال والحالة هذه الى التحايل على القانون . فأسسوا جمعياتهم على هامش القانون تحت ستار هيئات قد يحللها القانون كجمعيات التعاون والمساعدة المتبادلة وما اليها ولكن الادارة الحكومية اذا ما غضت الطرف حيناً عن هذه التشكيلات في جو من التساهل أباحتها سماحة بعض الحكومات ، فانها كانت تأخذ عادة هذه التشكيلات بالعنف اذا ما زالت السماحة عن تلك الحكومات . فكانت تشرد العمال وتضطهدهم وتقبض عليهم وتحميلهم على المحاكم التي كانت تأخذهم بأشد العقوبات

فاضطرَّ العمال الى التكون لا على هامش القانون ، ولكن على الرغم من القانون في جمعيات سرية ، انتشرت في جميع البلدان الصناعية وامتازت بوسائل اربابها الشنيعة الفظيعة من الاعتداء على النفس وقتل اصحاب الاعمال ومديرهم والانتقام من ذويهم الى حرق منازلهم وتخريب مصانعهم واغراق مناجمهم

فظائع هلعت لها القلوب ، واقتشعت من هولها الاجسام . وأثرت في الرأي العام تأثيراً عميقاً . فقرر مجلس العموم البريطاني تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق أسباب هذا الاضطراب ، أسفرت نتائج تحقيقها عن أن حرمان العمال حقَّ تشكيل النقابات هو أصل الشر وسبب كل بلاء . فصدر قانون ١٨٧١ — ١٨٧٦ بإباحة تكوين النقابات للعمال ولأصحاب الاعمال وسارت فرنسا في هذا السبيل فأصدرت قانون ٢١ مارس ١٨٨٤ المعدل بقانون ١٢ مارس ١٩٢٠ لهذا الغرض نفسه

البحث الثالث : الحد من تهور الرأسمالية

وافتح عهد الديمقراطية الاقتصادية

إن الاعتراف بحق العامل في انشاء النقابات هو حجر الزاوية وضعه العمال في بناء الديمقراطية الاقتصادية

قضى العمال والحالة هذه على عهد « الاقتصاديين الأحرار » الذين سادوا العالم بنظرياتهم من أواخر القرن الثامن عشر الى بداية القرن العشرين ، مدعين بأن قوانين طبيعية تتحكم في الشؤون الاقتصادية بالدقة والضبط اللذين تتحكم بهما في سير الاجرام السماوية . وقد ادعوا أيضاً أن المصلحة تحتم ترك الناس يرعون شؤونهم كما تترك الاجرام السماوية تسير في أفلاكها ، فان حصل هفو او غلط رجعت الاشياء الى أصولها من تلقاء نفسها

كل هذا كلام في كلام . وحقيقة الواقع ان سياسة الترك *laissez faire* أنتجت الفوضى الاقتصادية علاوة على ما أنتجته من مفاسد ومظالم وارتباكات وأزمات . وأنتجت فوق ذلك انزال الفرد عن جماعته الطبيعية التي تكفل حمايته فأضعفته وأخضعته لسلطان رأس المال وجردته من كل سلاح يقاوم به مساوئه وطغيانه

ولما عدلت الدولة عن سياسة « ترك الشؤون الاقتصادية » للأفراد ، ولما ردت الدولة العمال الى جماعاتهم الطبيعية وأباحت لهم حق الاحتماء والانتظام في نقابات تزيدهم حياة وقوة وترسم لهم طريق الدفاع عن مصالحهم ، والأخذ بأسباب النهضة والتقدم ، أخذ بناء الديمقراطية الاقتصادية ينمو شيئاً فشيئاً بفضل جهود العمال وجهادهم المستمر وتأثيرهم في البرلمان وفي الرأي العام . وقد عاونهم في ذلك الحكومات والرأي العام اولاً ثم اصحاب الأعمال أنفسهم أخيراً . أما الحكومات والسلطات العامة فقد تغيرت آراؤها في ماهية العامل بعد أن عدته اداة من أدوات الانتاج ووضعت في مرتبتها . ولم تكن الدولة قد فطنت بعد الى أنه شريك في الانتاج إن لم يكن العامل الأول فيه

وعلى هذا الأساس كانت الدولة تبذل جهدها في الاحتفاظ بالاجور الواطية بفكرة ان نقص الاجور فيه إنتقاص لتكاليف الانتاج . وهذا الاقتصاد ضرورة لخفض الاسعار ، مما يشجع على الاستهلاك ويدفع رأس المال الى الاكثار من الانتاج جرياً وراء الربح الكبير واقتناء الثروة . ولم تكن الدولة قد أدركت بعد ان ثراء بعض الافراد ثراءً فاحشاً ليس ثراءً حقيقياً للبلاد . بل بالعكس ، فكثيراً ما كان بناء تلك الثروات الهائلة على حساب الشعب وفقره . ودليل ذلك انكم اذا ما حسبتم نصيب الفرد من مجموع ثروة البلاد وجدتموه والعدم سواء مهما تبلغ ضخامة ثروات بعض الأفراد

وقد أخذت الدولة تشعر بأن التعمس المتزايد يوماً بعد آخر في الصفوف الفقيرة قد يؤثر في النهاية في صحة الافراد ودرجة ادراكهم الفكري والثقافي وفي حيوية الشعب ونموه ورفقه وفي النهاية في مستقبل الامة نفسها

وانقلبت أوضاع السياسة العمالية من جانب الدولة : فبعد ان كانت تقمع بالقوة والقهر مطالب العمال في زيادة الأجور ، أخذت تشجعهم على المطالبة بذلك وتساعدهم على تحقيق مطالبهم . وقد أخذت من وجهة عامة تحسن أحوالهم وترفع مستوى حياتهم باعتبار أنهم الركن الهام في الانتاج وانهم السواد الاعظم من السكان وهم الرأس المال الحقيقي للبلاد تتقدم منفعته على سواه من رؤوس الاموال

وهكذا وضع الحجر الثاني في بناء الديمقراطية الاقتصادية بتحرير الافراد من ربة المال من ذلك الوقت والدولة الحديثة ترى — على خلاف ما كانت تراه الدولة السابقة — ان أهم وظيفة لها تعهد سواد الشعب بالحماية والرعاية ، تسعى في ترقيته وتقويته واعداد الحياة الهنية الرفيعة له

عنيت الدولة أولاً بالصحة العامة للافراد خصوصاً عن طريق وقايتهم من الامراض . تساعد على نظافة الجسم ، ونظافة المنازل والمصانع ، وتشجع البلديات على اعداد المياه الصالحة للشرب وبناء المجاري . كما ان الدولة تقاوم الامراض الوبائية وتعد المستشفيات العازلة ومختلف المصحات . وكذلك عيادات للتطبيب خصوصاً من الامراض المسببة من الاختلاط الاجتماعي او الجنسي . وتحفظ بالصحة بالسير على سلامة الأغذية ومحاربة الفاسد منها والمغشوش . وتنشئ معامل التحليل لمختلف الأغراض الطبية ، والمطاعم الرخيصة تسد بها حاجة الشعب الى التغذية الصحية الرخيصة كما انها تحارب تعاطي المسكرات والمخدرات

وعنيت الدولة ثانياً بسكنى الطبقات الفقيرة بالقضاء على الاكواخ والعشش الرديئة والتشجيع على بناء المنازل الصحية الرخيصة يقيم بها الافراد والجماعات . وتقوم هي ببنائها من تلقاء نفسها . وتتخذ في ذلك مختلف السبل منها ما هو منصوص عليه في قانون Le Loucheur الصادر قبيل الحرب الماضية في فرنسا ومنها ما هو خاص ببناء مدن بأسرها تحوطها الرياض ويطلق عليه اسم Cité Jardin أي «مدن الحدائق» ومنها أنواع أخرى يضيق المقام عن ذكرها وعنيت الدولة ثالثاً بالرياضة العامة والترفيه عن الافراد . فشجعت الكشف ودفعت البلديات على بناء ميادين الرياضة ومدارجها وأحواض السباحة . وأصبح الهم الاول للبلديات القيام بالعمران فهي تبني دوراً ومجموعات للمدارس والمستشفيات والعيادات وأحواض السباحة ودور البريد والندوة حيث يستمتع المواطنون لمختلف الاذاعات اللاسلكية وحيث يشاهدون مناظر السينما

المسلية أو التعليمية والثقافية. هذا خلاف المتزهات والملاهي العامة، ورياض الاطفال وما اليها وعنيت الدولة رابعاً باقتصاد الافراد تحوطه بالاعانة والتنمية : أما اعانتهم فعند الحاجة . ثم هي انشأت لهم مختلف التأمينات ضد حوادث العمل والمرض والعطل والشيخوخة والوفاة . وأما للتنمية فالتشجيع على الادخار اولاً بإنشاء صناديقه تحيطها بمختلف الضمانات ، وبالتشجيع ثانياً على إنشاء جمعيات لمختلف أنواع التعاون ، وبالسعي ثالثاً الى زيادة الأجور سواء بالمطالبة بها أو بتقرير حد أدنى لها

وعنيت الدولة خامساً بشؤون الطفولة والامومة . فأصدرت التشريعات الحامية للشباب وللطفل وللأم ، وأنشأت معاهد تشرف على الامومة قبل الولادة وبعدها ، ومعاهد تتعهد الطفل منذ الولادة وتدرج به مع تقدم سنه الى ان يصل الى التعليم وهو في عنقوان القوة يقبل على الحياة مستعداً لها مملوءاً بالرغبة في العمل والأهلية لخدمة الوطن

ان نصيب الدولة في الميدان الاجتماعي عظيم جداً لا يقف عند حد ولا حصر . بل انه يزداد كل يوم نمواً وتنوعاً . ولقد اصبحت وظيفة الدولة في النهوض بأسباب التقدم العمراني ووظيفة أساسية وصرنا نتعرف درجة تقدم الامم لامن ثروات افرادها ولا من مظاهر بذخهم واسرافهم ولكن بعد منشأتها الاجتماعية وبقوة نفوذها في حياة الشعب تدفعه الى النهوض دفعاً . والدول الكسولة المتأخرة هي المتباطئة في طرق هذا الميدان ، المتباعدة عن شعبها تهمله ولا تعرف له كياناً الا عند ابتزاز أمواله تصرفها في استمتاع الأغنياء وليبقى هو في جوعه وعراه راضياً عن حياة جهله ومرضه وفاقة وشقاءه

بقي علينا أن نذكر أن التطور الاجتماعي يأخذ في اتجاهه الحديث الى تحرير العمال من ربقة رأس المال طريق اخراج العمال من طبقة الاجراء وادخالهم في طبقة الملاك

لقد تبيّن فيما مضى ان العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال كانت شرّاً وعداءً عند ما انتظم العمل على أساس الانتاج الكبير بالآلات الميكانيكية وعلى أساس ابتعاد العمال عن أصحاب الأعمال وذلك بعد هدم الطوائف التي كانت تجمعهم

ثم تكونت النقابات — نقابات العمال وأصحاب الأعمال — على انها اداة حرب ونضال بين طبقتي العمال وأصحاب الأعمال ، تستخلص كل طبقة مصالحها من الاخرى بسلاح القوة والقهر ، فمن تغلب منها طغى وتجر . ومن انهزم وقف بالمرصاد حتى يأخذ بالشار . وهكذا يتمكن العداء بين الطرفين ويدوم التناحر وتهدم في النهاية صروح الانتاج كان من مصلحة الجميع ان يحيطوها بالبقاء

الا اننا شهدنا — خصوصاً بعد الحرب الماضية — تياراً حارفاً يقلب أوضاع العلاقة

بين أصحاب الأعمال والعمال . وبعد أن كانت العلاقة حرباً وعداء ، بدأت تتجه نحو الصفاء والشعور بضرورة التعاون لمصلحة الانتاج العامة وللمصلحة الخاصة للعمال واصحاب الاعمال جميعاً وترفع الولايات المتحدة الامريكية لواء الزعامة في نشر هذه الآراء الحديثة . ويرجع الفضل في كشفها الى مهندس عالمي ذي فكر عميق كان اول من وضع قواعد التنظيم الصناعي الحديث الذي حمل اسم Paylor فعرف مذهبه باسم الـ Paylorisme . يحوي هذا المذهب قواعد للعمل منها جعل العمل سهلاً معقولاً للاكثار من الانتاج ووضع العلاقات بين العمال واصحاب الأعمال على اساس التعاون والتضامن والثقة المتبادلة . وقد أخذ بهذه المبادئ الرئيس روزفلت عند ما وضع أسس الاقتصاد الجديد المعروفة باسم الـ New Deal أو les Nouveaux Codes Roosevelt لعلاج الازمة الاقتصادية بالولايات المتحدة

وقد سار على نهجه النابغة فورد صاحب مصنع السيارات الشهير حيث ساعد عماله على انشاء كثير من المؤسسات التي ترفع مستواهم . وقد إمتاز بأمرين

الاول : السعي في زيادة إنتاج العمال بزيادة ساعات الراحة والسهرة على الصحة وتنويع اعمالهم بأن اهلهم للعمل شتاءً في مصانعهم وصيفاً في مزارعهم
ثانياً : رفع اجور العمال رفعا لم يشاهده التاريخ من قبل ، مما يضاعف قدرتهم على الشراء فاستطاع كل عامل اقتناء سيارة من مصنعه وكانوا والحالة هذه اول معامليه العاملين بصدق على نشر سياراته في الاسواق

ولقد بنى معمل « باتا » علاقاته بعماله على أساس اخراجهم من كونهم ادوات مسخرات الى كونهم شركاء في مسؤولية العمل كل في دائرته يصيبهم ربحه ويحتملون خسارته وتحققت فكرة التعاون بين العمال واصحاب الاعمال في شركات كثيرة حيث يجلس مندوبو العمال ومندوبو الشركة يتداولون معاً في تحسين أوجه الاستغلال والاقتصاد في النفقات مما ينشأ عنه ارباح للعمال تزيد اجورهم إرتفاعاً

ولقد نشأ عن زيادة الأجور في امريكا أن ساهم العمال في الشركات التي يعملون فيها فأصبحوا مالكين لشطر كبير من اسهمها يدفعهم الى الحرص على حسن القيام بأعمالها والسهرة على مصالحها وأنشأ العمال كثيراً من الجمعيات التعاونية للانتاج ساعدت في توازن العلاقات بينهم وبين اصحاب الاعمال وانتشرت في جميع البلدان انتشار جمعياتهم التعاونية للاستهلاك

ولقد استلزم كل ذلك انشاء البنوك المالية التي اختصت بتمويل مشروعاتهم الاقتصادية وساعدتهم على الادخار والاحتفاظ بأموال النقابات . وأخذت هذه البنوك التي يمتلك العمال جميع اسهمها تقوى وتنتشر كلما قويت الصناعات التي يمتلكها العمال

البحث الرابع : معنى التحول الاخير الديمقراطية

والحكم على مختلف ضروبها

ما معنى هذا التحول الجديد في علاقة العمال برأس المال ، وهو الذي نشاهده في خروج العمال من طبقة الأجراء الى طبقة الملاك ؟ وهل هذا يعنى القضاء على عهد الأجراء المسمى بال Salarialat وينفي الى تحول الديمقراطية الاقتصادية الى عهد جديد يتأسس على المساواة الحقيقية الصادقة أو على اعطاء الفرد من يوم ولادته حظه في الوصول دون عائق إصطناعي الى تلك المساواة ؟ !

هذا التطور يبعدنا كثيراً من حالة البؤس والفاقة التي رافقت العمال طول حياتهم في القرن التاسع عشر حيث ازدهرت الرأسمالية وطمغت بمادياتها على الانسانية المعذبة . لقد اشاع هذا التطور في صفوف العمال الرخاء والسعادة والشعور بالامتلاك والكرامة ، وقضى على الهوة الساحقة التي كانت تفصل فيما مضى بين الغني والفقير

ولكن هل يفيد كل ذلك اننا قضينا على الرأسمالية وعلى مساوئها ؟ ان الرأسمالية تعاني الآن متاعب حمة . وقد يتفق الجميع على أنها في النزع الاخير ، ويتحدث الجميع عن نظام جديد يعلن الدكتاتوريين تفاصيله في طبل وزمر وتهويل وتشويش ، بينما يتكلم عنه الحلفاء في تردد واناة وفي شيء من الضعف ...

إن البلد المخلص في مبادئه ، العظيم في اقتصادياته هو الاتحاد السوفيتي . وهو محط الانظار لجميع الاحرار والموئل الذي تلجأ اليه الديمقراطية الصادقة في أيامها السود التي تمر بها الى ان تحين فرصة النصر لأن تنشر ألويتها على العالم الجديد

وإذن فلنسأل سؤالاً آخر ، هل من الخير للديمقراطية أن يكون الاقتصاد فردياً أو اجتماعياً . هذه نقطة شائكة لا أريد زيادتها تعقيداً بزيادتها تفصيلاً ، فأختصر الاجابة عليها بما يأتي :

إن عنصر الاستهلاك في الاقتصاد هو بطبيعته من شأن الافراد اما من جهة الانتاج ، فيجب أن نقرر مبدئياً أن الفرد حقيقة كائنة ، وأن الجماعة حقيقة كائنة . ولقد كان للانتاج الفردي وللانتاج الجماعي مزايا لكل منهما ومضار . والامثلة على ذلك عديدة لا تقبل الحصر تجدونها مسرودة سرداً وافياً في الكتب الخاصة بأزمة رأس المال فإن كان هناك أفراد متقدمون نامون قادرين على القيام بالمشروعات الاقتصادية تركنا لهم الانتاج من غير غضاضة دون ان نعطي لهم فرصة استغلال الغير بالربح غير المشروع وإن لم يتوافر في بعض البلاد أفراد متقدمون من النوع السابق او كانت هناك مشروعات

كبيرة يعجز الافراد عن القيام بها او كانت هناك مشروعات مثمرة او تتطلب نوعاً من الاحتكار فلا بأس من ان تتولاها الدولة بنفسها

على أنه لا توجد في العالم بلدان تتمسك بالاشتراكية الكلية او بالفردية المطلقة :

فقد يقضي النظام الاقتصادي الجديد N. E. P. في الاتحاد السوفيتي بأن تهيمن الدولة على الاقتصاد . ولكن الدولة تبيع الملكية الفردية والتعامل التجاري واستغلال الارض بواسطة الجمعيات التعاونية Kolkhoses

وفي بلاد تركيا ، تستغل مواردها الاقتصادية شركات يمتلك نصف أسهمها الافراد والنصف الآخر أو ما يزيد عليه قليلاً تمتلكه الدولة

على أن الفردية المطلقة لا تسود أيضاً في بلادها المختارة كإنجلترا والولايات المتحدة حيث كَوَّن الأفراد شركات هائلة واتفاقات بين الشركات تؤدي الى الاحتكار وتمنع المنافسة . وهي في استغلالها أقرب ما يكون الى الاستغلال الاشتراكي

وفي فرنسا تقوم الدولة بعدة احتكارات في استغلال الدخان والكبريت والبريد والأزوت وبعض مهابط المياه المولدة للكهرباء ، وغير ذلك من الاقتصاديات كما تستغل شركات متحدة جميع أنواع السكك الحديدية

وفي مصر تستغل الدولة سككها الحديدية . وقد أثبتت كفايتها وعلو كعبها في هذا الميدان مما لا يبيح ترهات بعض الموظفين الجامدين الذين يرددون من وقت لآخر بأن الدولة لا يمكن ان تتدخل في الاستغلال الاقتصادي

والحقيقة والواقع انه ليس من الخير ان يتقدم الانسان في الشؤون الاقتصادية بحلول متطرفة قد تكون جامدة أو على شيء من الجراءة والتهور وأكره ما يجب ان نكرهه حركات الانقلاب الفجائية . لقد أطلت في بيان أضرارها فيما ذكرته عن الثورة الفرنسية . ولقد مكثت بلاد الاتحاد السوفيتي طويلاً تعاني ثورتها الاقتصادية الى ان صححت مركزها في

ال N. E. P. وتحولت من الشيوعية المطلقة الى نوع من الاستثمار الفردي والاجتماعي — حتى وصلت اليوم الى أعظم ما يتصوره العقل من الرقي الاجتماعي والصناعي ومن النهضة الفكرية والادبية . وهي تقف اليوم في وجه المعتدي العاتي مرفوعة الجبين تصليه ناراً وحاماً وتهتد من شوكته وجبروته ، واضعة نفسها سياجاً متيناً منيعاً أمام كل عدوان على الانسانية

هذه هي كلتي الاخيرة عن الديمقراطية الاقتصادية وخلاصتها — مع إقراي بتنوع وسائلها وأساليبها — ان يمتنع استغلال الانسان للانسان وان توجه الاموال العامة الى خدمة الجماعة وان يتساوى الجميع في حظ الحياة الرفيعة الراقية



العلم

بين النظم الدكتاتورية والديمقراطية

محاضرة الاستاذ فؤاد صروف

العلم والديمقراطية، قوتان رئيستان من قوى العصر الحديث وهما أبداً قوتان متفاعلتان فالعلم ونتاجه النظري وتطبيقه العملي يتيح للديمقراطية ، العناصر التي توسع من نطاقها وترسخ من أركانها وتعمم من نعمها . والديمقراطية ، تهى للعلم التربة والجو اللذين يزكو فيهما غرسه وينضج ورقه وينضج ثمرة . أما العلم والدكتاتورية فقوتان أبداً متنافيتان ، فهي تتخذ من نتاج العلم أداة لتقييد العلم وكتم أنفاسه وهو يأبى القيد وإما أن يهجر الأرض التي يلقاه فيها وإما أن ينحني ويرزح تحت عبئه ثم يذوي ولا ينتعش إلا بعد مشقة وتعمد طويل . وقد عني كاتب اجتماعي إيطالي كبير ، من نحو عشر سنوات بتصنيف كتاب ، عنوانه « امتحان الدكتاتورية » وطلب الى طائفة من كبار الكتاب أن يكتبوا فصوله ، وهي عشرون فصلاً أو تزيد ، فكتب أندريه موروى فصلاً في « الدكتاتورية والرجل العظيم » واميل فندرفلد الاشتراكي البلجيكي فصلاً في « الاشتراكيين والدكتاتورية » وولتر فون مولو رئيس الاكاديمية الألمانية في « الدكتاتورية والذهن الألماني » وجوليماو فريرو المؤرخ المتوفى من عهد قريب في « الدكتاتورية في روما القديمة » وسائر الفصول على هذا النمط . وهي تتفاوت طولاً من خمس صفحات الى ثلاثين صفحة أو أربعين . وطلب المصنف الى العلامة البرت اينشتين ، أن يكتب فصلاً في « العلم والدكتاتورية » فكتب فصلاً في عبارتين اثنتين ولم يزد . قال : « الدكتاتورية تعني كم العقول والافواه فالعاقبة الضمور والهدم . وإما العلم فلا يزدهر إلا في جو من الحرية » . وقول اينشتين ، فيه فصل

الخطاب . لا لأنه اينشتين ، ولكن لأن اينشتين ، لخص في عبارتيه حكمة أيديتها دهور متوالية من تاريخ الارتقاء الانساني

ذلك بأن نواة الصلة ، بين العلم والديمقراطية من جهة ، ثم بين العلم والدكتاتورية من جهة أخرى . هي صورة الحرية ومنزلتها في الاجتماع البشري — في ارتقاءه الفكري وفي تطور نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعاً

العلم والحرية

لست أعرف انقلاباً في العصر الحديث ، أعظم شأنًا ، وأبعد أثرًا في الحضارة والحياة ، من الانقلاب الاجتماعي الذي أساسه تطبيق قواعد العلوم الطبيعية على مقتضيات العمران . فقد سيطر الانسان بالعلم على طائفة غير يسيرة من عناصر الطبيعة وقواها ، واستخدمها في قضاء ما ربه فتضاعفت قوته ، وزادت ساعات فراغه ، واتسعت قدرته على الانتاج . وقواعد العلوم الطبيعية وما استعملت له ، تدخل في كل كبيرة وصغيرة من حياتنا سواءً فرديةً كانت أم قومية أم دولية

وقد أصبح المهندسون من جهة والكيميائيون من جهة أخرى في منزلة مبدعين ، يبارون الطبيعة في استحداث كل عجيب مفيد . انهم صيروا الأرض كالكرة التي يلهو بها الطفل ، بما استنبطوه من وسائل المواصلات والمحاطبات السريعة

فاليوم أبطأ ما تكون رسالةً ان نطت عاجلها بريش القشعم
حمل ألوكتك الفضاء يؤدّها شرراً الى أقصى مدى متيمّم
فالجوّ بالقطين طرسٌ دائرٌ والبرق أسرع ما ترى من مرقيم^(١)

كلُّ هذا وغيره كثير جديد ، يعود تاريخه الى مختتم القرن الماضي . والمرجح ان بين الاحياء الآن كثيرين ما فتئوا يذكرون الهندسة الكهربائية وأربابها وهم يحاولون اثبات وجودهم في العقد الثامن من القرن الماضي . او يذكرون الانباء الاولين من التليفون وكيف قوبلت بالاعراض والريب ، حتى وليم طمس ، المشهور بلورد كلفن ، أعجب وعجب حين رأى التليفون حقيقة واقعة يراها ويسمعها بعد ما تنهى اليه خبرها . ان هذه

(١) من قصيدة لخليل مطران في الاحتفال بكشف الستار عن تمثال المغفور له الشيخ ابراهيم اليازجي

الاطفال العلمية — اذا استعملنا لفظ فرادي في وصف هذه المستنبطات الجديدة — نمت واشتد ساعدها ، فزادت سيطرة الانسان على الطبيعة سيطرة قوية ، فهو أطول عمراً ، نتيجة لهذه البحوث والكشوف ، وأوفر راحة وأوسع علماً ، وأعظم قدرة على الانتاج ، وعلى الرغم من هذا الصراع الرهيب ، أقول انه أفهم لضرورة السلام والتعاون

ولكن هذه المخترعات والمستنبطات ، التي نطلق عليها غالباً صفة « العلم » ليست في الواقع إلا ثمر شجرة « العلم » ، ومع أن الثمر يانع ، فلا كيان له بغير الشجرة ، ومع أن الشجرة عاتية ، وجذورها ممتدة في تربة تغذيها وتمدها بعناصر الحياة ، فكيان الشجرة نفسها ، متصل بهذه التربة ، فاذا جفت ونزعت منها العناصر التي تتقوم بها حياة الشجرة تمشى اليبس في جذعها وغصونها ، وسرى الذبول والدواء في ورقها وزهرها وثمرها . والتربة التي انتشرت فيها جذور شجرة العلم هي تربة « الاسلوب العلمي » وعنصر الحياة الأول في هذه التربة ، هو حرية البحث ومما تنطوي عليه من حريات أخرى ، كحرية النشر ، وحرية تبادل النتائج العلمية مع طوائف العلماء في كل مكان . انما العلم مذكراته

ولعل أعظم خدمة أسداها العلم ، وأجداً أثر تركه في حياة البشر العقلية والاجتماعية ، يتلخصان في عبارة واحدة : هي كشف الأسلوب العلمي . وليس ثمة ظل من الشك — على قول العلامة مليكن — في أن المعنى الخاص بعصرنا والصفة المميزة لحضارتنا عن كل حضارة سبقت ، انما هما كشف الأسلوب العلمي ، والنتائج التي أسفر عنها تطبيقه

هذا الكشف لم يتم في عصرنا ، ولكن آثاره المتجمعة لم تبد دانية القطوف ، جليلة الأثر ، إلا في النصف الأخير من القرن الماضي وما انقضى من هذا القرن . فما هو الأسلوب العلمي ، الذي نشير إليه ، وما سر الطريقة التي جرى عليها غليليو في القرن السابع عشر ، فأفضت الى ما ينعتة الفيلسوف هويتهد ، بأنه أعظم انقلاب حدث في نظر البشر في الكون والحياة

يقوم هذا الأسلوب على المبدأ التالي : — في البحث عن الحقيقة ، لا تبدأ بمسلمات أو نظم فلسفية كما فعل فلاسفة الأقدمين على اختلاف مذاهبهم . ثم لا تعتمد الأقوال المستنبطة من مجرد التأمل في النفس ، وهو الطريق الذي جرى عليه أئمة الفلسفة المدرسية ، عندما كان المعلمون الأول من طراز أرسطو المراجع الأخير ، يقاس كل قول جديد بما قالوا ، ويمتنح كل مستنبط من الرأي بما طووه بين دفتات مؤلفاتهم . فالتجريب هو المعتمد في الأسلوب العلمي ، هو محكة الحقائق التي لا ترتبط ارتباطاً معيناً بفلسفة ما . قد يستعمل العلماء الجارون على هذا الأسلوب طريقة الاستنتاج من مسلمات معينة في مراحل معينة من البحث .

ووضع النظريات ، وتبديلها بين الحين والحين ، لا ندحة عنهما لتعليل الحقائق المتاحة . ولكن التجربة هي الصفة الأساسية والمرجع الاخير . وقرار نتيجتها ، لا يتم إلا اذا أعيدت مراراً في كل مكان يبدو لباحث أن يعيدها ، وإلا اذا أسفرت في كل مرة عن النتيجة نفسها ، كائناً من كان المجرّب الاول ، ومنزلته بين علماء القوم وأفاضلهم

هذه هي التربة ، التي تنمو فيها الشجرة التي نصفها عادةً بشجرة العلم . والبحث العلمي الجاري على هذا الأسلوب ، غايته توسيع نطاق المعرفة بكشف نوااميس الطبيعة والحياة ، بغير نظر الى ما يحتمل في المستقبل من تطبيق عملي . فكلارك مكسويل ، لم يفكر في عجائب الراديو المتنوعة ، عندما استخرج المعادلات ، التي أثبت بها وجود أمواج غير منظورة تشبه أشعة الضوء في النوااميس التي تخضع لها . وعندما أقبل هرتز على معادلات مكسويل ، وحاول إثبات صحتها ، أو خطأها بالتجريب ، لم يكن يفكر في عجائب الراديو . ولكنه أثبت وجود الأمواج ، فكان الثمر اليانع ، في التلغراف اللاسلكي ، والتليفون اللاسلكي ، والراديو ، ونقل الصور والمرئيات بهذه الأمواج الخفية

ان سرّ الحياة في هذه التربة ، ان قوام هذا الأسلوب ، هو حرية البحث . فالباحث الذي تمسّهُ غوامض الحياة ، وتوهم اليه أسرار الطبيعة بأصبع خفية ، ويكون ذهنه مهيباً ، عليه أن ينطلق خفيفاً من كل قيد ، الى حيث يقوده البحث . فاذا قال له البحث ، في العظم والدم والأحافير ، ان الانسان ، يمت بصلات كثيرة الى طوائف الحيوانات التي هي دونة ، فعليه أن يخضع للدليل ، ولو كان الأئمة من قبل قالوا بغير ذلك . واذا هداه البحث الى أن الأرض ليست مركز الكون انقاد الى النتيجة ، ولو كانت تخالف ما قاله بطليموس الاسكندري ، أو ما أخذت به الكنيسة . واذا تبين ان الاحتراق هو الاتحاد بالأكسجين ، أخذ به ولو قال رجال الثورة الفرنسية « ليست الثورة في حاجة الى العلماء » . واذا أيدت الأرصاد قول اينشتين في انحناء أشعة الضوء ، وجب ألا تنكره برلين لأن صاحب القول غير آري ، وأن يقبله العلماء ولو أنكرته برلين

فاذا انتفت حرية البحث ، سلب الاسلوب العلمي سرّ حياته ، واذا سلب الاسلوب سرّ حياته ، عاد الظلام يرين على العقول ، والسلاسل تقيّد الفكر ، أي ان شجرة العلم ، يتمشى اليبس فيها رويداً رويداً ، والذبول يسري في ورقها وثمرها . ان جميع مخترعات الأرض ، وهي من شجرة العلم في منزلة الثمر ، مردّها الى ما كشف من نوااميس الطبيعة ، وهي في منزلة الجذور

ان طريق حرية البحث ، وحرية الفكر ، كان خلال العصور طريقاً وعراً ، قامت على

جنباته أنصاب لذكرى من حرق ، ومن قطع رأسه ، ومن عذب ومن سجن ومن نفي .
ولكن اختبار البشر ، أثبت على مر العصور ، ان طريق الحرية العلمية أجدى وأنفع ، وهم
لذلك يرتابون في كل قيد يفرض ويناهضونه كما سألين
ومن مفاخر الحضارة الاسلامية في إبان ازدهارها العلمي من الف سنة ، أن الخلفاء
والأمراء كانوا يديحون للعلماء والباحثين حرية كاملة ، بغير نظر الى مذهب او عنصر . ولا عجب
في ذلك فالقرآن الكريم حث على العلم ، وقد كان الاسلام ديمقراطيًا ، والديمقراطية والعلم
قوتان متفاعلتان . وهذه الحرية العلمية ، هي سرُّ مانفع به العرب الحضارة العالمية من
تراث علمي نفهم

الحرية العلمية والدكتاتورية

من المظاهر التي تستوقف العناية ، في تاريخ العلم والحرية ، ان المانيا ، كانت مهداً من
مهود الحرية العلمية وقبراً لها

فالجامعات ومعاهد العلم العالي ، لا تستطيع أن تؤدي مهمتها وتضطلع بنشر رسالتها
الا اذا أتيحت الحرية المطلقة لأساتذتها . فالحرية الجامعية ، ليست صفة تنتحلها طبقة مميزة
من طبقات المجتمع البشري . ولكنها أداة لا يستغني عنها المجتمع ، في سبيل ما يحتاج اليه
وهو : تدريب الأجيال المتلاحقة من النشء تدريجياً يمكنها من اسداء الخدمة الى المجتمع على
أوفى وجه تتيحه أحوال الزمن . أما في ما يتعلق بالأساتذة أنفسهم ، فهذه المزية ، مزية
الحرية المطلقة التي تباح لهم ، ليست في أوسع معانيها ، ولا يجب أن تكون ، الا كسباً
يؤخذ ويحتفظ به بالبحث والاثقان والاخلاص للحقيقة كما يرونها

وقد كانت الجامعات الألمانية ، في القرون الأخيرة ، في مقدمة المعاهد العلمية العالية ،
التي طالبت بهذا الحق مطالبة قوية ، وفيها تم الاعتراف به تدريجاً . فقد انشئت جامعة
جوتنجن في سنة ١٧٣٢ ، وهي تعد في طليعة الجامعات الألمانية ، التي طالبت بالاعتراف
بقيمة حرية البحث وحرية التعليم في الجامعة . ومع ذلك كانت مطالبتها في عهدها الأول
منصبة على مقاومة الاملاء عليها من قبل الحكومة ، دون الاحتفاظ بحرية المعلمين في التعليم .
ولكن في النصف الأخير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والثالث الأول من
القرن العشرين ، اتجه الاهتمام خاصاً وتدرجاً الى ضمان حق الباحث في السير وراء الحقيقة
في ميدان بحثه ، أنسى قاده البحث . وهذا ينطبق على سائر الجامعات بوجه عام . ولعله يتجلى
في كلمة لتوماس جفرسن الديمقراطي الاميركي المشهور قالها في حفلة تأسيس جامعة فرجينيا سنة

١٨١٩ وهي « وتعرفون الحق والحق محرركم » وهو من آيات الانجيل . ثم أضاف « ستقوم هذه الجامعة على الاعتراف للعقل البشري بحرية لا تحد ، لأننا هنا لا نخشى أن نسير وراء الحقيقة أننى قادنا السير ، ولن نخشى التسامح مع أي خطأ ما دامت حرية نقده ومقاومته قائمة » . وفي يونيو من سنة ١٩٣٧ احتفلت جامعة جوتنجن الألمانية بانقضاء قرنين على تأسيسها . وكانت جامعة هيدلبرج قد احتفلت احتفالاً من هذا القبيل قبل سنة ، فحضر المدعوون الى هيدلبرج ، من معاهد العلم في أقطار الارض ، ولكنهم شهدوا احتفالاً سياسياً ، لا حفلاً علمياً وقوراً . فلما وجهت الدعوة الى جامعات أميركا وبريطانيا وفرنسا للاحتفال بعيد جامعة جوتنجن خشي ممثلو هذه الجامعات أن يكون احتفال جوتنجن ، احتفالاً بانقضاء أربع سنوات على الحكم النازي ، لا بانقضاء قرنين على تأسيس جامعة من أشهر جامعات المانيا ، وهي جامعة خسرت في خلال أربع سنوات من الحكم النازي ، نصف مدرسيها ، ونصف طلابها و١٥٠ في المائة من هيئة أساتذتها ، وتحولت جامعة سياسية ، بعدما فقدت تقاليدھا العريقة في حرية البحث . فاعتذر هؤلاء الممثلون عن تلبية الدعوة وفي وسعنا أن نبحت ما أصاب الجامعات الألمانية في الثماني السنوات الاخيرة ، على أنه مثال للعلم في ظل النظم الدكتاتورية ، تحت الموضوعات الآتية :

١ — الموقف من الحرية الجامعية

٢ — الموقف من بعض العلوم ونظرياتها

٣ — الموقف من التبادل العلمي الدولي

١ — يعتقد النازي ان أستاذ الجامعة يجب أن يخدم الدولة ، لا بالبحث الحر الذي يفضي الى الحقيقة في ميدان بحثه ، وما قد تفضي اليه هذه الحقيقة من تطبيق علمي تبجي الدولة فأئدته ، ولكن بقبول المبادئ أو « الايديولوجيا » التي يقوم عليها نظام الحكم ، ولا يكتفي بأن يقبل الأستاذ ما يفرضه عليه الحكم بل عليه أن يمارس . فالتجرد عن الهوى أو ما درجنا على تسميته بالموضوعية في العلم محقر عندهم الآن ، ومعدود مستحيلاً ومنافياً لروح الاجتماع

وهذا مناقض لما درجت عليه المانيا ، عند ما كانت جامعاتها في أوج ازدهارها ، ومفخرة بين معاهد العلم العالي في الدنيا كلها ، اليها تحدى ركائب طلاب العلم ، وعلى أقطابها تنال ألقاب الشرف وجوائز العلماء العليا . عندئذ كان يحق للاستاذ أن يقدم لفظ « فون » على اسم أسرته اعترافاً بشرف المنزلة التي بلغها ، بغير نظر الى جنس أو مذهب . وكان لا يسبق « اهر بروفسر » في الاندية والبلاط إلا كبار رجال الدولة والجيش ، وكانت الجامعات

منتشرة في طائفة كبيرة من المدن ، وكان في بعضها كليات اشتهرت بعلم أو طائفة من العلوم مثل كلية الرياضة في جوتنجن وكلية الفلسفة في برلين ، وكان الطلاب يؤمنونها من أنحاء الارض قاطبةً

اما الآن فقد اغلق الألمان معظم جامعاتهم . وفقد الاستاذ منزلته إذ انصرف الطلاب سعيًا الى منصب في الحزب بدلاً من تلقي العلم على استاذ مشهور . وفي اثناء الاحتفال بعيد جامعة هيدلبرج ، قال برنهارد رست ، وزير الثقافة : في خطبته « ان الفكرة القديمة في العلم القائمة على الايمان بتفوق العقل قد ماتت » . ولم يكن فرانك وزير العدل دون زميله رست صراحةً ، فقد قال في خطبته في جمعية أساتذة الجامعات « ان الموضوعية القديمة هذيان » . وقال « والاستاذ في الجامعة الألمانية عليه أن يسأل نفسه الآن سؤالاً واحداً هو : هل عملي العلمي يسدي خدمة ما الى الوطنية الاشتراكية » . وقال كريك مدير جامعة فرانكفورت « لا نعترف بعلم الا العلم الذي يقبله النازي »

وقد طبقت هذه المبادئ وما هو شبيه بها ، تطبيقاً دقيقاً على نظام الجامعات ، فنزعت حقوق شتى من هيئات الأساتذة ، ومنحت للحزب او للحكومة فأصبحت « الجامعات » — على قول الاستاذ هارستورن احد اساتذة كولومبيا وصاحب اوفى كتاب في موضوع « الجامعات الألمانية في ظل الوطنية الاشتراكية » — فرعاً من النظام السياسي الذي يسيطر عليه الحزب النازي . وكل استاذ جديد يتقدم أو يرشح للتعين في جامعة ما يجب ان يقنع ممتحنيه بأن ولاءه « للفورر » لا يداخله ريب ، والامتناع عن اقسام يمين الولاء ، بعد اثبات هذا الولاء في الماضي ، حاسم في الحيلولة بين الاستاذ والتعليم ، بل قد يفضي ، ومن المرجح انه يفضي الى مساوئ أخرى تصيبه . وإذا أقسم يمين الولاء للفورر « نشأت بينهما صلة — على قول ناطق رسمي باسم وزارة الثقافة — هي كصلة الرقيق بالأمير في عهد الاقطاع بالقرون الوسطى »

عجباً والله ! ان العلماء الذين بدأوا يأبون في عصر الإحياء ، أو العصر الذي تلاه ، ان يسلموا بما يقوله أرسطو ، لايمانهم بأن العقل يجب أن يبحث عن الحقيقة ، لا ان يستخرجها من أقوال القدامى ومؤلفاتهم مهما تسم منزلتهم ، وان يكون حراً في بحثه لا يخضع الا للدليل المائل بين يديه ، هؤلاء العداء مضطرون في ألمانيا الآن ، أن يقسموا يمين الولاء للفورر . وليس في هذا القسم من ناحية هذا البحث عيب ولا عليه اعتراض . ولكن اذا أقسموها أصبحوا منه في منزلة الرقيق للأمير السيد ، وعليهم أن يأخذوا عناصر نظرتهم ، نعم حتى النظرة العلمية البحتة ، من الدوائر الرسمية وهذا على الرغم من انهم خلفاء أولئك العلماء

الذين قاوموا مساعي الملوك من قبل للتحكم في معاهد العلم وفقاً لرغباتهم وأهوائهم وليس هذا التحكم في التعيين والفصل والنقل والإعفاء ، كل ما هنالك ، بل ان الجوّ الذي يسود الجامعات الألمانية الآن ، هو جوّ دسّ وتحذّر وقطيعة بين الاصدقاء والزملاء وقد روى الاستاذ هارتستهورن حوادث كثيرة منها القصة التالية وهي مثال . وملخصها ان أستاذين من الاساتذة كانا في احد الايام خارجين من حجرة المعلمين في جامعتهما ، فوجدا حقيبة نسيها أحد زملائهما ، ففتحها ليعلمها منها ، حقيبة من هي ، فوجدا أوراقاً كثيرة تحوي مذكرات عن حديثهما القريب في الحجرة ، وحديث غيرهما من الاساتذة ، وهي أحاديث يتبادلها الزملاء على الغالب للبتّ والشكوى في غير تحرّس أو قصد الاساءة الى الدولة . وكان واضحاً ان النية متجهة الى ابلاغ هذه المذكرات أو فحواها ، الى السلطات الادارية او الحزبية . والمكافاة عليها وعلى ما كان على شاكلتها هي الخطوة والترقي في سلم الحزب ، وفي سلم العلم كذلك ! وعرفت القصة ، وألقى صاحب المذكرات نفسه مقاطعاً من زملائه ، فلما سأل عن السبب وقيل له في المذكرات ، أجاب في غير يسير من الدهشة والسخرية « وهل تظنّ يا صاحبي انني وحدي بين الاساتذة في هذا » !

ومثل آخر : من عهد قريب أذاع مجلس أساتذة كلية الحقوق في احدى الجامعات الألمانية الجنوبية انه وافق على رسالة الدكتوراه لأحدهم ، ولكن موافقته ، يجب ألا تؤخذ دليلاً على انه يشاطر صاحب الرسالة رأيه المبثوث والمؤيد أقوى تأييد فيها وهو قرار مألوف في المعاهد العالية . ويلوح ان الرأي في هذه الرسالة لم يكن مما يفخر به النظام القائم ، فوجهت المجلة الرسمية « جوغند اوندشت » نقداً لاذعاً تعنيفاً قوياً الى مجلس أساتذة هذه الكلية لانه أحجم عن النهوض بالتبعة الواقعة عليه كما يجب وكما ينتظر

ومن الوسائل الخفية التي تعتمد في اقضاء اساتذة معينين ، لان تعليمهم وعلمهم وموقفهم بوجه عام لا يروق الحزب أن يعفى استاذ ما من تولي عمله في لجنة الامتحانات وذلك تجنباً لاعفائه رسمياً من مهام منصبه ، فلا يكون ذلك الاعفاء مناراً للتأويل في المانيا أو للاعتراض والمناقشة خارجها . واذا انتشر الخبر بين الطلاب بان الاستاذ الفلاني لا يدعى الى تولي مهمة الامتحان ، بدأ الطلبة ينصرفون عن تلقي العلم عليه ، ثم يظهر سجل الجامعة وليس امام اسم هذا الاستاذ عدد الطلاب الذين يحضرون دروسه ، فيستدعيه الوزير أو من كان في منزلة الوزير ، وقد يحتفي به ثم يسأله في براءة ودهشة ألا يظن أنه يحسن في هذه الاحوال ان يستقيل . والسؤال أمرٌ مستتر . وفي الوقت نفسه يقبل الطلاب — وهم جميعاً أعضاء في هيئة ما من هيئات الحزب — على الاساتذة الرموقي المقام فيه . وقد يكون الفرق ، من

حيث المكانة العلمية ، بين الاستاذ المُعفى ، والاستاذ الذي تزدحم في بابهِ وفود الطلاب ، كالفرق بين الضليع والناشئ ، أو بين المتمكن والمتعثر . والامثلة على هذا الاسلوب وغيره كثيرة

٢ — الموقف من بعض العلوم ونظرياتها

تأبى الدولة النازية ان تأخذ بمذاهب علمية شتى ، يأخذ بها العلماء في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها . وكان علماء ألمانيا نفسها قبل قيام النظام النازي يأخذون بها كذلك والاختلاف في ما يُعَدُّ حقيقة علمية ، مباح وهو كثير الوقوع ، الى أن تثبت الحقيقة بالتجربة والامتحان ، ويقوم عليها الدليل العلمي المقبول عند جمهرة العلماء . والاختلاف في النظريات العلمية اكثر ، وهو مباح كذلك لان النظريات انما توضع لتفسير طائفة من الحقائق العلمية المثبتة ونظمها في صورة متسقة الاجزاء مفهومة . ولكن أساس الاختلاف مردهُ في الحالة الاولى الى عدم وفاء الدليل ، وفي الثانية الى الاعتقاد بأن نظرية أخرى أوفى بالغرض من نظرية معينة . ولم نسمع في تاريخ العلم الحديث ان عالماً حراً يعتدُّ به ، أنكر حقيقة ، أو أبى الاخذ بنظرية ما ، لان مكتشف الحقيقة او صاحب النظرية ، من سلالة تختلف عن سلالته ، او لانه ديمقراطي او شيوعي أو مسلم أو مسيحي . اما في ألمانيا النازية فرفض الاخذ بنظريات معينة ، والاعتراف بعلوم معينة ، يرتدُّ الى مثل هذه الاسباب . وتفرضه الدولة على علمائها ، لانه يتفق ونظامها السياسي والاجتماعي أو يخالفه ، لا اكثر ولا أقل . ومع ذلك فالاسباب التي تستند اليها في رفض الاخذ بنظرية ما ، تتنوع وفقاً للرياح السياسية التي تكون غالبية في وقت ما . فقد نددت ألمانيا مثلاً بمذهب النسبية المشهور المقرون باسم اينشتين . وليس جميع العلماء الاحرار بمجمعين على الاخذ بكل مقتضياته . فخالفته أو مخالفة بعض اجزائه ومقتضياته ، ليس منكرًا لذاته . ولكن الدولة النازية نددت به لانه قطعة من « الشيوعية اليهودية » ، مهما يكن معنى هذا القول . ولكن حتى الدولة النازية لم تلتزم جادة التمسك في التنديد بهذا المذهب . فقد وصفته « بالشيوعية اليهودية » قبل عقد الاتفاق الألماني السوفياتي في شهر اغسطس من سنة ١٩٣٩ . فلما عقد ذلك الاتفاق أسقطت لفظة « الشيوعية » من التنديد لئلا يسيء الروس استعمالها ، ووُصف مذهب النسبية عندئذٍ بأنه مثل بليغ على التفكير اليهودي المشوه المشوش . ترى بماذا تصفه الآن ، لو دعا المقام الى وصفه وبين الروس والالمان ما بينهم ! !

وعلماء المانيا الذين قبلوا النظام النازي يذهبون كل مذهب في تسويغ مجاراتهم لحكامهم وانني لأضرب مثلاً على ذلك بأحد اعلامهم فيليب لينارد وهو ذو مقام عالمي وحائز جائزة نوبل الطبيعية وقد أطلق اسمه على معهد خاص بالبحث الطبيعي أنشئ في جامعة هيدلبرج . هذا العالم يزعم ان النوردين دون غيرهم أسدوا خدمات جليلة و اضافوا اضافات عظيمة الى العلم . وقد يكون العالم الطبيعي عالماً كبيراً وبحاجةً متفوقاً ولا يكون دقيق العلم بالتاريخ . وقد يلتمس العذر للاستاذ لينارد في هذا . ولكنه مؤلف كتاب في سير العلماء من فجر التاريخ فالاطلاع على ما أسدته الشعوب المختلفة الى الارتقاء العلمي مفروض فيه . ولكن الروح الغالبة في الجامعات الالمانية — التي قدّمت وصفاً موجزاً لها — تحمل على الظن ان لينارد مجار لأسيا المانيا السياسيين ، ناسياً أو متناسياً ما اسداه العرب مثلاً من خدمات جليلة الى العلم، بحفظهم كنوز المعرفة القديمة من الضياع و اضافتهم اليها اضافات جليلة ثم نقلها الى اوربا حيث كانت احدى الدعائم الكبرى التي قام عليها عصر الاحياء في العلوم . وناسياً أو متناسياً كذلك ما أسداه الفرنسيون والايطاليون والبولونيون واليهود وغيرهم من خدمات وما أضافوه من اضافات عظيمة الشأن

وقد كتب الاستاذ بيرباخ ، أحد أساتذة جامعة برلين مقالات ندد فيها بطريقة اليهود في معالجة الرياضيات . وهو واحد من جماعة من الاساتذة تذهب الى أن الرياضيات « علم أبطال » وان الالمان هم الذين كشفوا اللانهائية الرياضية ، وان غرض الرياضيات كغرض الوطنية الاشتراكية هو تحويل الفوضى الى نظام . وهذه الآراء وغيرها مبسوسة مبذولة في رسالة تؤيدها وزارة الثقافة الالمانية ، وهي تزعم ان السلالة النوردية منفردة بشعورها الدقيق « بالمدي الفسيح » وانه من الواجب على كل مدرس ان يغذي هذا الشعور ليتقي به الاطفال الالمان ، المنطق الذي يُعَدُّ لعنة الرياضيات عند الشعوب اللاتينية واليهود

ونظرة النازيين في الصلة بين العلم والدولة نظرة مرنة تتحوّل وفقاً للغرض السياسي . وقد قدمت مثلاً على ذلك في ما قالوه عن النسبية . وها هو ذا مثل آخر على هذه المرونة ، في ما يقولونه عن الآري وأوصافه . فعند ما تولوا الأمر في المانيا كان الكلام مصبوحاً على الآري الأشقر ، الأزرق العينين المستطيل الرأس ، المخلوق حاكماً أو سيّداً للناس ثم ظهر أن هذه الاوصاف لا تنطبق كل الانطباق على البقاريين ولا تنطبق انطباقاً ما على اليابانيين . وهناك ما يشير الى أن اليابانيين برموا بذكر اوصاف تلح من طريق غير مباشر الى انهم طبقة منحطة من البشر ، في حين كان هتلر وروبنتروب يخطبان ودّهم قبيل عقد اتفاق مقاومة الشيوعية في سنة ١٩٣٧ . فغيرت الاوصاف وقررت اكااديمية القانون الالمانى في مستهل سنة ١٩٣٨ أن

ألفاظ « الآري » و « الدم الألماني » و « الدم المتصل بالدم الألماني بصلة القرى » يجب أن يستبدل بها لفظا « السلالة الأوربية » . وليس هناك في علم الأجناس سلالة أوربية . فلما اشتد النزاع الألماني البولوني ، وكان من المتعذر إنكار بعض الأوصاف المتقدمة على البولونيين — وبخاصة لأن بعض البولونيين تجري في عروقهم دماء جرمانية ، وكثير تجري في عروقهم دماء صقلبية ، وهي متصلة بصلة القرى بالدماء الجرمانية ، والحالة السياسية تقضي بمحاسبة الروس — انتقل الاهتمام في الكتابات الألمانية من الأوصاف والصفات الجثمانية ، الى العناصر التي تدخل في تركيب « الروح الجرمني » . وكذلك وصف البولونيون بأنهم غير جرمني الروح ، بغير أن يوصفوا وصفاً يسمي الروس — حينئذٍ — ولا فيه تلميح اساءة الى اليابانيين ، الذين وصفوا بأن عناصر روحهم تتفق وعناصر الروح الجرمني قد يكون كل هذا سياسة بارعة ، ولكنه حتماً ليس علماً

وعلى ذكر بولونيا أريد أن أضرب مثلاً على موقف النازي من العلم والمعاهد العلمية في البلدان المحتلة ولبابه اخماد روح الشعب الخاضع بآبادة علمائه الذين قد يكونون نواة لنهضته العقلية . فعند ما خضعت بولونيا للحكم النازي ، دُمر معهد الطبيعة التجريبية في جامعة وارسو ، ونقلت جميع معدّاته العلمية الى الريخ . وأعدم الأستاذ بياو برزسكي أستاذ الطبيعة النظرية ، وهو من العلماء الممتازين . وفي جامعة كرا كوفيا — وهي من أقدم الجامعات الأوربية — دعي أعضاء هيئة التدريس الى اجتماع يتلقون فيه تفسير مبادئ الوطنية الاشتراكية لكي يعرفوا ما عليهم ان يلقنوه طلابهم . فلما خرجوا من حجرة الاجتماع وجدوا مركبات تنتظرهم في الخارج فنقلوا بها الى المعتقلات ، ثم صدرت صفحة اتهمهم فاذا هي تحتوي على تهم ثلاث أولاً — حاول الأساتذة ان يبدأوا دراساتهم الجامعية بغير ان ينبئوا السلطات الألمانية . ثانياً — انهم مضوا في التعليم وفي امتحان الطلبة بغير ان يستأذنوا في ذلك . ثالثاً — ان جامعة كرا كوفيا ما فتئت من خمسة قرون معقل الروح البولوني ومن الجائز ان التهمة الاولى والتهمة الثانية ، من الجرائم التي يعاقب عليها في بلدان محتلة في أثناء الحرب — اذا صحّت — ولكن يلوح ان التهمة الثالثة هي بيت القصيد في صفحة الاتهام هذه وهي « ان جامعة كرا كوفيا ما فتئت من خمسة قرون معقل الروح البولوني »

وقد مات ثمانية عشر من الأساتذة في المعتقل الاول ونقل خمسون الى معتقل آخر ليشتغلوا

بتكسير الحجارة ، والباقون أطلق سراحهم بعد ذلك . وما وقع في كراكوفيا وقع مثله أو على نمطه على تفاوت في جامعات فيينا وبراج وقرسوفيا وكوبنهاجن واوسلو وبروكسل وليدن واوترخت ولوفان وغيرها

وخلاصة القول في هذه الناحية من الموضوع ان الدولة النازية تتنكر حرية العالم وتعد العلم أداة تتلاعب بها وفقاً لأغراضها السياسية ، وتتنكر للعلماء الذين لا يجارونها ولو كانوا آريين من صميم الآرية ، وتتنكر لهم على إطلاق القول اذا كانوا غير آريين من اقطاب العلم المعترف بهم في جميع أنحاء العالم . وقد مات فرتز هاربر بعيداً عن ألمانيا منتحراً وهو الذي أنقذها في الحرب العالمية الماضية من قلة الغذاء ونفاد المواد المفرقة . وايفشتين منفي وقد زعت جنسيتها الألمانية وصودرت أملاكه ومقتنياته . وغيرهم عشرات مثل شرويدنغر وبورن في علم الطبيعة وماير هوف في علم وظائف الأعضاء وفرويد وكوهلر في علم النفس وفرديندلس في الفلك . ويقول الاستاذ نيدم Needham استاذ الكيمياء الحيوية في جامعة كمبردج ان ألفاً وثمانين ألفاً وثمانين عالماً من الطبقة الاولى أعفوا أو طردوا من جامعات ألمانيا والنمسا بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٨ ومنهم ٢٥ في المائة من نائلي جوائز نوبل العلمية من الألمان والنمسيين . وليسوا جميعاً من اليهود

ويقول نيدم كذلك ان معامل بحث متعددة قد ألغيت وفرق رجالها مثل معهد « رونا » لكيمياء الحماير (الانزيمات) ومعهد « اردمان » لتربية الانساج وبحث أشكال الأحياء (Morphology) ومعمل « ماير هوف » لبحث فسيولوجية العضلات . وقد بقي بعض تلاميذ ماير هوف في ألمانيا مثل لومان Loman — ولكنهم لم ينشروا بحوثاً جديدة خلال سنوات ثم ان علم الأجنة التجريبي علم وضع أسسه عالم ألماني هو قلهلم رو Roux وهو من أهم الأركان التي تقوم عليها علوم الأحياء . ولكن أكبر علمائه مشردون الآن وكروسي سيجان — وهو شيخ هذا العلم في ألمانيا — في جامعة فريبورج يشغله رجل كان في ماضى يُعد عالماً كبيراً في علم الأجنة ولكن جلّ اهتمامه الآن منصرف الى الطيران الحربي

٣ — الموقف من التبادل العلمي الدولي

ليس ثمة ريب ، في ان التبادل العلمي الدولي ، من أسرار تقدم العلم الحديث . وقد تكفي عبارة عابرة في رسالة علمية تكتب في ألمانيا ، لتحرك ذهن باحث اميركي ، الى كشف

خطير الشأن . وهذا وقع فعلاً في استنباط «السيكوترون» او الجهاز الرحوي الذي يمكن أصحابه الآن من صنع مواد مشعة من عناصر غير مشعة بالطبيعة

ومن هنا فائدة المؤتمرات العلمية ، والمجلات العلمية التي تنشر فيها انباء البحوث الأصلية، وتبادل الاساتذة بين بلد وآخر
ولكن الباحث الألماني مقيّد بشئ القيود التي تحول دون هذا التبادل او تحد كثيراً منه . فاذا تلقى دعوة من معهد أجنبي للتدريس ، او لتولي البحث في احد معامله ، او من هيئة علمية معترف بها ، لحضور مؤتمر من مؤتمراتها فعليه أولاً ان يقدم تقريراً الى مدير الجامعة أو الى وزارة الثقافة عن كل دعوة يتلقاها من هذا القبيل . وهذا امر لا يعترض عليه . ولكنه — أي الباحث او الاستاذ — لا يستطيع أن يقبل دعوة ما من هذا القبيل الا بموافقة الوزارة وعليه ان يعرض على الوزارة كل خطاب ينوي ان يلقيه او كل رسالة يقصد ان يتلوها او ان ينشرها ، حتى ولو كان بينها مقالات أعدت للنشر في المجلات الألمانية

وفي جميع هذه الحالات لا بدّ من موافقة الزعيم النازي المحلي لعصبة مدرسي الجامعات . وجميع الأوراق التي تبيح له قبول الدعوة يجب ان ترسل الى وزارة الخارجية ومكاتب حكومية أخرى ويتعين عليه في أثناء اقامته في الخارج أن يبقى متصلاً بممثلي ألمانيا الدبلوماسيين أو ممثلي هيئة الحزب المحلية ، وبعد عودته عليه أن يعد تقريراً يحتوي في ما يحتوي عليه ، مشاهداته السياسية

واذا تقرر ارسال وفد لحضور مؤتمر علمي في الخارج ، عين قائد ذلك الوفد من أعضاء الحزب الذين يصحّ الاعتماد على ولائهم . فالتبادل العلمي الحر ، في مثل هذه الأحوال بين الوفد الألماني ووفود سائر الأمم متعذر ، والاتصال ببعض الزملاء الألمان المقيمين في الخارج صعب او مستحيل

وقرارات كل مؤتمر علمي يحضره وفد ألماني ، في مسائل علمية بحث ، لا يجوز لهذا الوفد قبولها الا اذا كانت موافقةً للتعليمات الصادرة اليهم من الحكام

وليست هذه القيود بمقتصرة على المصادر العلمي من ألمانيا ، بل هي مفروضة كذلك في الوارد العلمي اليها ، من محاضرين وكتب ومجلات . والحجة البينة في المرسوم الوزاري الصادر في ٩ يناير ١٩٣٥ على هذا الموقف هي : ان بعض المحاضرين أعربوا عن آراء لا تدل

على انهم من أولئك الأجانب المرغوب فيهم للمحاضرة في الجامعات الالمانية من ناحية السياسة الثقافية . حقا ان المانيا فرضت بيديها على نفسها حصراً عقلياً

وفي سنة ١٩٣٧ حظر دخول مجلة نايتشر الى المانيا ، لانها احتجت على معاملة العلماء غير الآريين في المانيا . ومجلة نايتشر من المجلات العلمية العالمية ، التي تؤدي خدمة التبادل العلمي الأممي على خير وجه ، وفي جميع بلدان العالم . وقد يبلغ عدد الرسائل العلمية الأصلية التي تنشر فيها في سنة واحدة الف رسالة ، من علماء وبحاث في ثلاثين بلداً أو أكثر خارج بريطانيا . وفي طليعة العلماء الذين يوافقونها بنتائج أبحاثهم ، لتعرض على أنظار علماء العالم ، هم العلماء الألمان . وعلى الرغم من قانون الحظر الذي حال بين مجلة نايتشر وبين العلماء الألمان ، ظلّ ناشرو الكتب العلمية من الألمان يرسلون الى ادارة هذه المجلة الكتب التي ينشرونها — الى ان نشبت الحرب — ليتولى مراجعتها ووزنها ، علماء متوفرون على موضوعاتهم منزهون في إبداء الرأي عن كل هووى وغرض

العلم والدمقراطية

اذا كانت كلمة اينشتين : « الدكتاتورية تعني كمّ الافواه والعقول فالعاقبة هي الضمور والهدم ، واما العلم فلا يزدهر إلا في جوّ من الحرية » تلخص لباب الصلة بين العلم والدكتاتورية ، فكلمة قولتير المشهورة : « انني أمقت ما تقول وأخالفك في كل كلمة منه ولكنني أدفع بحياتي عن حقك في قوله » ، تلخص لباب الصلة بين العلم والدمقراطية فالدمقراطية من حيث هي نظام سياسي للحكم ، مفرغ في قالب الحكم النيابي ، ومن حيث هي نظرة فلسفية الى الاجتماع البشري وصلة الناس بعضهم ببعض ، وصلتهم بالدولة ، تسعى أبداً الى تحقيق حريّات شتى وضمانها ، وهذه الحريات ، من الارتقاء البشري ، في منزلة السائل الحيوي المندفع في العروق . وهذا السعي نابع من الايمان بأن السلطان الاول والأعلى على شؤون الناس يجب أن يكون للعقل لا للشهوة . وللحكمة لا للدماء . وقولتير وجون ستيوارت مل ، وهما قطب الدعوة الى الحرية كانا يعلمان أن الانسان أميل بطبعه الى الشهوة منه الى العقل ، فغرائزه متأصلة في تركيبه الجثامي من الوف السنين ، واما العقل فلا يعدو كونه طبقة جديدة على سطح تكوينه السيكلولوجي ، ولذلك كانا مقتنعين بأنه لا بد من اخضاع الشهوة أو الغريزة ، لضبط العقل المثقف المصقول . وأنه ما لم يعتمد الى أداة المناقشة المطلقة

من القيود ، والنقد الحر ، وما لم يتعلم أن يستمع الى الرأي المعارض ، فلا أمل له في بلوغ الحكمة ، اي لا أمل له في تنشئة العقول التي تجعل المجتمع الأمل او الدنوّ منه مستطاعاً ، ولو كان تحقيقه على وجه الأتم بعيد المنال

هذه النزعة الى تحكيم العقل ، هي الصفة التي تميز حضارتنا الحديثة ، في نظمها السياسية ونزعاتها الاجتماعية عما سبقها ، من حضارات ، وعما ينبت في أحضانها من نبات دكتاتوري - غريب عنها . فلباب حضارتنا الديمقراطية ، ليس تقدّمها المادي والصناعي مع اننا نبهر به . ولا ثروتها وثورتها الصناعية التي أفضت الى الاستعمار . فالثروة بحدّ ذاتها محنّقة . والاستعمار أبداً ممقوت . ولكن لبابها هو خلاصة التراث الذي خلفته شعوب شتى ، فشيدت صرحاً رفعت فيه من شأن الانسان وأعزّت من كرامته . ففرنسا عن طريق قولتير وغيره أيّدت ما للعامل الانساني من شأن عظيم في بناء الحضارة والايمان بالعقل ، والاصرار على ان للانسان الفكر كرامة في ذاته . وليس هذا بالشيء الجديد في التاريخ . فقد سبقت الحضارة الاسلامية اليه عند ما كانت في ابان عزها فبهرت العالم والتاريخ بعلمها وفنونها . ولكن سبعة قرون أو ثمانية انقضت قبل أن استكشف مفكرو فرنسا هذه الحقائق الاساسية مرة ثانية وجعلوها عناصر أساسية في نظام فلسفي . ثم تمكنوا عن طريق الثورة الكبرى من جعلها أركان النظام السياسي الاجتماعي

وقد علمتنا الأمة البريطانية ان السلطان السياسي ينطوي على شيء أهم من مجرد التعبير عن مصالح الجماعة التي في الحكم ، وأشهدتنا على ان السلطان والحرية غير متنافيين ، وان في وسع الانسان التمتع بالحرية بغير أن تنتشر الفوضى ، وفي وسع الحكومة ان تمارس السلطات بغير أن يعم الاستبداد

وكيفما قلبنا النظر في ارتقاء العالم في القرنين الأخيرين ، بعد عهد الاستنارة ، نجد المبادئ نفسها مفرغة في قوالب شتى . فثمة أولاً الفكرة الأساسية التي قوامها ان الفرد الانساني غاية في حد ذاته . وليس مجرد آلة أو أداة تحركها قوة طاغية . واذا سلّمنا بأن الفرد الانساني له قيمة في ذاته ، استخرجنا من هذه القاعدة الأصلية ، القول بوجود منح هذا الفرد بضع حريات أساسية ، لكي يتاح له النمو العقلي والروحي المتسق . ومن هنا المطالبة بأن تطلق له الحرية ليزن الأمور ويحكم عليها بنفسه وان يناقش وأن يبحث وأن يعرب عن رأيه . فالحرية المدنية والروحية هي روح الحضارة وهي روح الديمقراطية . أما المخترعات والمكتشفات فلم تنبع إلا من الاعتراف بكرامة العقل وحرية الانسان ، والمواهب المبدعة المولدة ، التي كشفت واخترعت ، لا بدّ ان تحمد عند ما ينطق ذلك الروح ، فتغدو المواهب

جميعاً وكأنها جهاز كسر محرّكه أو جسم فقد سرّ الحياة فيه
نعم ان الحكومات الديمقراطية لم تحقق كل هذا على وجهه الأوفى ، ولا على وجهه الذي
يرضي . واذا كانت الحريات السياسية في بعض البلدان مضمونة ، دستوراً وعملاً ، فان
الحريات الاقتصادية ليست كذلك ، ولا الاجتماعية ، ولا بدّ أن يؤثر ذلك في ممارسة الحريات
السياسية . ولكن يكفيننا أن المثل الذي نسعى اليه أمامنا مهما يكن بعيد المنال ، ونحن على ما فينا
من نقص وجهل وأثرة ، نحاول ان نتغلب عليهما . فالحاجة الى مزيد من حرية العقل ، وحرية
تثقيفه ، وضبط الشهوات واخضاعها . فعلياً أن تفكر بعقولنا لا بدمائنا ، لا أن نقلب الآية
كما يريدنا الطغاة أن نفعل وكما فرضوا على شعوبهم أن تفعل

في هذا الجو ، الذي نشأت فيه هذه المثل السياسية والاجتماعية ، نشأ العلم الحديث
وازدهر . وقد كان طريق حرية البحث والمناقشة والتعبير عن الرأي طريقاً وعراً . ولكن
النتائج الباهرة التي أسفر عنها البحث العلمي ذللت الصعاب ، ومهّدت الوعر ، فعزّزت ما
اعترف به في بيان الحقوق الاميركي ، وبيان الحقوق الفرنسي من حق حرية الفكر وضمانها ،
ومن ثمّ دخل هذا الحقّ الدساتير الحديثة وضمنته الدول التي أخذت بأساليب الحكم النيابي
ولكن النصّ عليه في الدساتير ، شيء ، وتطبيقه والتمتع به شيء آخر . فالنصّ عليه
في الدساتير ، لم يكن كافياً للتغلب على جميع ألوان المعارضة لهذه الحرية ، من قبل جماعات
مختلفة من الناس ، ظنّت ان مصلحتها مقدّمة على مصلحة المجموع . ولذلك كان سبيل الحرية
الفكرية ، أبداً سبيل كفاحٍ ونضالٍ . ومن أمجاد الانسانية ، ان رجال الفكر المخلصين
لرسالتهم ، أدركوا في كل عصر ان النهوض بمهمتهم ليس فيه ما يغري ، إلاّ الوعد بأن كلّ
من يؤدي مهمته يفوز باحترام النفس ، ويحقّ له أن يعدّ نفسه — على الرغم من النفي
والتشريد والموت — جندياً في « حرب تحرير الانسانية »

حتى في البلاد التي اشتهرت بأنها مهد من مهد الحرية الفكرية ، كالولايات المتحدة ، كان
لابدّ لرجال الفكر من اليقظة الدائمة لتأييد حقهم بالكفاح . وقد رأيت أن أضرب مثلاً
أو مثليين على هذا وحسي ذلك الآن

الجامعة وحرية البحث

كان التمسك بعيار الذهب من حيث هو أساساً للنقد ، مبدأ في منزلة العقيدة ، عند
أهل الولايات الشرقية من الولايات المتحدة الاميركية ، وكان جلّهم من المحافظين . وفي سنة
١٨٩٧ دعا الدكتور اندروز رئيس جامعة برون ، الى استعمال النقدين الكريمين أي الذهب

والفضة Bimetallism فساء رأيه هذا كثيرين من أمناء الجامعة وأصدقائها . نعم انه لم يعف رسمياً من مهام رئاسة الجامعة ، ولكنه تعرض لنقد لاذع من قبل أعضاء مجلس الأمناء فلم يسعه إلا الاستقالة . وعينت لجنة للاجتماع بالرئيس ، لا لتطلب منه التخلي عن رأيه بل للانكفاء عن اذاعتها لئلا يضر نشرها بمصلحة الجامعة من الوجهة المالية ، وهي معتمدة كما نعلم على تبرع الموسرين . ولم يكن أساتذة الجامعة طرفاً في هذا الجدل ولكن لم يسعهم السكوت على هذا التعرض لحرية الرأي . فأعدوا بياناً ناشدوا فيه مجلسي الأمناء الكف عن هذا التعرض ومما جاء في هذا البيان قولهم : ان عمل الامناء : —

« قائم على نظرية اذا أصبحت أساساً لعمل واسع النطاق ، أكلت قلب معاهدنا ، وهي نظرية ان نمو الجامعة من الناحية المادية ، أهم من استقلال الفكر والتعبير المباح لرئيسها وأساتذتها . وان لمجالس الامناء الحق في أن يقترحوا حدوداً لهذا الاستقلال »

« فليست وظيفة الجامعة أن تمثل طائفة معينة من الآراء السياسية أو الدينية ، أو ان تدعو اليها ، بل أن تلهم الشباب محبة الحقيقة والمعرفة ، وأن تعلم بحرية وتسامح وسائل ادراكها . وظيفتها أن تتيح تربية قائمة على الحرية لا على التحكم »

« إن طلابنا سيعلمون ، ان صمت رئيسهم في بعض الموضوعات شرى شراء أو فرض عليه فرضاً . . . فاذا داخلهم ريب في ذلك فانهم سيشكون في الاساتذة »

« ونحن لم نتكلم دفاعاً عن آراء الرئيس المالية لأننا على العموم وعلى مدى فهمنا للمسألة مخالفون له فيها . . . ونحن يهمننا طبعاً نمو المعهد من الناحية المادية وأشد اهتماماً من غيرنا بتقدمه واتساعه ، ومع ذلك لا نرى أن نموه يحقق ولا نعتقد أن نموه يمكن أن يحقق ، بالضغط السياسي والانقياد له . لأننا مؤمنون بان سيال الحياة في عروق الجامعة هو الحرية لا المال »

وتاريخ هذا البيان اول يوليو ١٨٩٧ وقد وقعته اربعة وعشرون من اعضاء مجلس الاساتذة . ولكن الرئيس اندروز كان قد قدم استقالته ، بعد ما وجه اليه من لوم الأمناء ، فقال انه عاجز عن تحقيق رغبات الأمناء بغير التخلي عن حرية التعبير التي تمتع هو وزملاؤه بها وأسلافهم من قبلهم

وتوالت البيانات الموجهة الى مجلس أمناء جامعة برون ، وهي تناشدتهم استدعاء اندروز وتقليده الرئاسة ثانية ، ونزع وصمة تقييد حرية الرأي عن جبين جامعة برون . وطلب نحو ستمائة خريج من خريجي الجامعة أن يعمل الامناء عملاً من شأنه ابطال التهمة الموجهة اليهم وهي التهمة التي لبابها تقييد حرية البحث والتعبير عن الرأي في جامعة برون . وكتب اساتذة

دوائر العلوم الاقتصادية في جامعات اميركية اخرى — ومنهم توسيج في هارفرد وسليجس في كولومبيا — معربين عن أملهم في أن يمتنع مجلس اعضاء جامعة برون عن الاقدام على عمل ما يمكن ان يفسر بأنه تقييد لحرية الرأي في هيئات المعلمين في جامعاتنا . . . لأن كل بحث اداري او تحقيق في سلامة الآراء المعبر عنها في مسألة ما او مجموعة من المسائل ، لا بد أن يحد حرية التعبير ويميل الى القضاء على الاستقلال العقلي ، ونقص احترام الناس لنتائج البحث . وتدخل رؤساء الجامعات الاخرى — مثل اليوت رئيس هارفرد وجلمن رئيس جونز هبكنز — فأرسلوا الى أمناء برون بياناً اقترحوا فيه عملاً من قبل الأمناء يفضي بالرئيس اندروز الى استرداد استقالته

وبعد ثلاثة اشهر اقر مجلس أمناء برون باجماع الحاضرين (وكان خمسة من الاعضاء غائبين) توجيه رسالة الى الدكتور اندروز ينكرون فيها رغبتهم في تقييد حرية الرأي أو الحد من مدى معقول لحرية التعبير . وطلبوا الى الرئيس استرداد استقالته . فاستردها ولبت سنة في الرأسة ثم استقال ليتفرغ للتأليف

تقييد العلم بالتشريع

في صيف سنة ١٩٢٥ حوكم في بلدة ديتون بولاية تيسي من الولايات المتحدة الاميركية مدرس شاب يدعى سكوبس لأنه علم الطلاب مذهب التطور العضوي ، مخالفاً بذلك شروط المدرسة التي يدرس فيها وقوانين الولاية القاضية بان يُعلم بصحة الاصحاب الأول من سفر التكوين عن الخلق . وكانت هذه المحاكمة اثرأ من دعوة طويلة عريضة ، دعا اليها فريق من الناس ، فاصابت نجاحاً في ولاية او ولايتين وأخفقت في غيرها . اي ان جماعات منظمة من الناس حاولت ان تفرض قيلاً على العلم والتعليم عن طريق التشريع . وقد كتبت في المقتطف في عدد اغسطس من سنة ١٩٢٥ قبيل المحاكمة : قد يكون المستر بريان Bryan — وهو سياسي ديمقراطي وخطيب مفوه ولكنه ليس عالماً — مصيباً في ان مذهب النشوء القائل بان انواع النبات والحيوان تولد بعضها من بعض جرياً على نواميس الطبيعة ، كما تولد عندنا القطن السكلا ريدي من العفني ، وكما تولدت اصناف الكلاب المختلفة من أصل واحد أصلي على مرور الزمن ، قد يصح قوله بان هذا المذهب يتوسل به بعض الناس الى الاستخفاف بالاديان وإنكار فعل الخالق واباحة ما لا عقاب عليه قانوناً ، ولكن اذا كان مذهب النشوء صحيحاً لذاته وجب التسليم به كما يجب التسليم بكل ما هو صحيح لذاته وقد يصدر حكم المحلفين بادانة الاستاذ سكوبس لانهم يختارون في الغالب من الصناعات والتجار والعمال الذين يجهلون العلوم الطبيعية ولكن حكمهم يكون هزئاً لدى حكماء العصر .

فإن مجمع تقدم العلوم الاميركي اقام ثلاثة من اكبر علماء البيولوجيا وهم الاستاذ كونكان استاذ البيولوجيا في برنستون في جامعة برنستون ، والدكتور دافنبورت مدير النشوء الامتحاني (التجريبي) في معهد كارنيجي في واشنطن ، والدكتور اوسبرن رئيس امناء متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك، فقرروا اولاً ان الأدلة التي اقيمت على نشوء الحيوانات بعضها من بعض والانسان منها ، لادليل على انها ظنون وما من مذهب علمي تأيد بأدلة أثبتت من الأدلة التي تأيد بها مذهب النشوء . وثانياً ان الأدلة على نشوء الانسان كافية لاقتناع كل عالم طبيعي (مواليدي) يؤبه له في المسكونة ، وهذه الأدلة تزيد عدداً وشأناً كل سنة . وثالثاً ان مذهب النشوء من أنفع المذاهب التي اختبرها الناس فانه دعا الى توسيع المعارف وعزز البحث الخالي من الغرض وساعد على التفتيش عن الحقائق مساعدة لا تثنى . ورابعاً ان كل تشريع الغرض منه تقييد مذهب علمي شائع مؤيد الى هذا الحد كمذهب النشوء ، يكون خطأ محضاً يضر تقدم المعارف ويؤخر ارتقاء البشرية بنفيه حرية التعليم والبحث الضرورية لكل تقدم ونجاح واستفتت مجلة نايتشر طائفة من كبار رجال العلم والتعليم والدين في هذا الموضوع فقال الاستاذ مكبريد في ما قاله — وهو استاذ علم الحيوان في كلية العلم والفن الامبراطورية بسوث كنسنجتين — ان الطريقة الوحيدة الفعالة لمقاومة الرأي الميكانيكي المادي هي ان ننتقده نقداً مقنعاً مبنيّاً على المبادئ الكمالية . وهذه هي الطريقة التي اتبعت في انكثارات ومن اكبر انصارها هكسلي ... وقد ارتقى هذا النقد بعد هكسلي ارتقاءً عظيماً فنجم عن ذلك ان جميع الناس في بلاد الانكليز ومنهم قساوسة الكنيسة سلخوا بصحة مذهب التطور من غير ان يقبلوا الرأي الميكانيكي في الحياة والكون . وقال الدكتور بارنز رئيس أساقفة برمنغهام : « انني لأربأ بنفسي كرجل يحل الحرية الفكرية عن أن أرى جماعة انجلوسكسونية تحاول ان تمنع نشر المعارف بالتشريع » وبعد ما بحث الموضوع من ناحية صلته بأقوال الانجيل قال : « ان العقابة الوحيدة التي لا بد ان تنشأ عن مقاومة العلم باسم الدين ، هي اغراء الوف من طلبة المدارس الأحداث بالتخلي عن المسيحية حامبين خطأ انها مرتبطة كل الارتباط بهذا الغباء » . وقال الاستاذ ارنست باركر مدير كلية الملك بلندن « ان روح الحرية الذي أوجد المجالس النيابية وهو روح حياتها يجب أن يمنعها عن القضاء على روح الحرية الذي نفخ في معاهد التعليم وصار روح حياتها كذلك »^(١)

وليس غرضي أن أعرض لموضوع المقابلة بين أنصار التطور وخصومه — وليس على ما أعلم له خصوم بين العلماء الذين يعتمد رأيهم — ولكن الغرض ان أبين انه على الرغم

من النص في بيان الحقوق الأميركي على حرية الفكر ، كان لا بدّ لانتصار هذه الحرية من ان يخوضوا في سبيل تثبيتها وضمانها معارك حامية

والسبب واضح لا يعتوره الغموض ولا ريب . فالغرض من التعليم تنبيه القوى العقلية وتدريبها ، وليس ثمة معلم يستطيع ان ينبه عقول تلاميذه ويديرها الا اذا استعمل عقله حرّاً من القيود . فاذا علم ما يؤمر بتعليمه كان هو وتلاميذه كالآلة ، هو ينقل ما قيل له أن ينقله ، وهم يقبلونه من غير بحث ولا مناقشة وكان العلم والتعليم سطحيين . ومتى قيد المعلم كذلك ، فقد احترامه نفسه وما له من مقام وكرامة في نفوس تلاميذه ، واذا فقد مقامه في نفوسهم عجز عن التأثير في عقولهم . والتعليم الصحيح يتوقف على اشتراك المعلم والتلميذ في البحث اشتراكاً حرّاً ، هو يعلم ما يملئ به البحث والفكر وهم ينقادون اليه لما في تدريبه من قوة فيقودهم في سبيل البحث والتنقيب ولا يستطيع أحد أن يقود غيره اذا لم يكن كلامه خارجاً من أعماق نفسه

والمعلم المستبد بأرائه المتعصب لها ينشئ طلبة جامدين ، والدولة التي تجري على نظام تعليمي هذا أساسه تنشئ أمة تهمل الحرية الفكرية اللازمة للارتقاء

اننا لا نستطيع أن نملي على مجلس تشريعي مستقلاً ما يجب أن يقرّ فيه . ان الرأي العام قوة عظيمة ولكننا لا نستطيع أن نكون رأياً عاماً ناضجاً من غير مناقشة ، ولا مناقشة صحيحة من غير تعليم صحيح حرّ ، وتدريب للعقول على التفكير المستقيم . فاذا حاول مجلس من المجالس التشريعية أن يقضي على حرية التعليم قضى على نفسه لأنه قائم على حرية القول . واذا سعى الرأي العام الى طمس حرية الفكر والقول طمس صوته القوي ، لأن الرأي العام ينشأ من حرية التفكير والقول . وما من دولة ديمقراطية تقدر أن تقضي على الحرية أو تخمد حرية الفكر بغير أن تقضي على ذاتها وتخمد شعلة حياتها

ولذلك قلت ، ان العلم والديمقراطية ، من حيث لباب الصلة بينهما ، قوتان متفاعلتان . الديمقراطية تكفل للعلم الجو الذي يترعرع فيه ويزدهر . والعلم يدرّب العقول على التفكير الحرّ المستقيم ، وهو ما لا غنى عنه في الدولة الديمقراطية . واذا صحّ ان صوت الشعب من صوت الله ، فيجب أن يكون صوتاً صادراً عن تفكير مستقيم ، وإلاّ صحّ فيه قول خصوم الديمقراطية : ان صوت الشعب صدى لصوت الشيطان ، وهم يقولونها تسويغاً لكبت هذا الصوت

العلم والحرية الاقتصادية

اذا استباننا الصلة الأصلية بين العلم والديمقراطية ، اتضحت صلات أخرى بينهما ، تتفرع على هذه الصلة الأصلية . فالديمقراطية في معناها الأمثل تسعي الى تحقيق الحرية الاقتصادية

والاجتماعية علاوة على ضمان الحرية السياسية . لأنه اذا كان أفراد الشعب على جانب من الاكتفاء الاقتصادي ، كان أفرادهم أقل تأثراً بأقوال المهيجين الذين يدعونهم الى التفكير بدمائهم ، واحكم اشتراكاً في الشؤون العامة ، وأرشد رأياً فيها ، وأكثر استقلالاً في وزن الأمور . وليس ثمة ريب في ان ما أسداه العلم الى الحضارة سهل أسباب العيش على كثيرين من الناس ولكنه أفضى الى غير قليل من التفاوت والآثرة والتوزيع الجائر والنزعة المادية . ودواء هذه العلل ليس في اخماد شعلة العلم بل في زيادتها تأججاً ، ولكن على العلم والسياسة الديمقراطية ان يعمل معاً . على العلم ان يرشد الساسة والحكام ، الى ما فيه توفير الأحوال التي تعز من كرامة الانسان ، وعلى الساسة ان يأخذوا من العلم ، ويضمنوا بوسائلهم وأساليبهم ان ثماره لا تضيع جزافاً ولا يساء استعمالها في حياة الشعوب . واذا كانت السياسة في أثناء الحرب خادمة الخطة الحربية ، والعلم خادمهما معاً ، فالرجاء ان تغدو السياسة بعد الحرب خادمة العلم في سبيل المصلحة العامة . اذ لا بد ان يكون العالم بعد الحرب جريحاً كسيحاً ، تشتد فيه الفاقة ، وتعظم الحاجة ، وهناك المجال الواسع لأيدي العلم الآسية وقدرة العلم على الانشاء المنطوية في الفنون الميكانيكية والصناعية . ولا بد من الاعتراف بأن حاجات الحياة هي جزء من حقوق الانسان فالجوع يسخر الانسان وكذلك السيف . فالقضاء عليهما ينفخ معنىً وحياة في ذلك الحق الانساني الاصيل الذي بدأ به بيان حقوق الانسان الاميركي « حق الحياة ونشدان السعادة » ثم ان الديمقراطية باعلامها من شأن العقل ، تعلي من شأن التعاون وهو أساس السلام . والعلم الآن واقع تحت ظل غيمة قائمة ، لأن المخترعات والمستنبطات الميكانيكية ، هي سبب هذه المآسي التي تجرُّها الحرب في ذيلها . ولكن العلم نفسه لا يخدم الله الحرب دون الله السلام . ان العلم يعطينا بيد الأستمددة ويبد أخرى المفرقات . يجهزنا من ناحية بالأشعة السينية ووسائل الجراحة والمخدرات الطبية ومن ناحية أخرى بالمدافع الرشاشة ، والغاز الخناق والمغيبات . ولكن ما يجهزنا به العلم لأعمال السلام يفوق أضعاف أضعاف ما يجهزنا به لأعمال الحرب . فالمفجرات تستعمل في الحرب للهدم والقتل . ولكنها تستعمل في السلم لحفر الاتفاق وشق الترع وفتح المحاجر . والصلب لا يستعمل في صنع الأسنة والرماح وحسب ، بل يستعمل كذلك في صنع المحارث وقضبان سكك الحديد والسيارات والحصادات ومئات من الادوات اللازمة في الصناعة والزراعة والتجارة

ولكن قوة الانسان سبقت حكمته . والعلاج تثقيف العقل ، وتمكينه من السيطرة على الشهوات . فالعلم لم يغير رغبات الانسان وشهواته بل مهّد له طريق تنفيذها . فاذا لم تصقل وتخضع لنواهي العقل ، وإذا لم يحكم الاتزان بينها وبين ما يعليه العقل ، أفلتت ، واتخذت من مآتي

العقل سلاحاً تدمر به الحضارة . وإن أزعج ان التنقف بأساليب العلم الصحيح الحرّ، مفض بعد طول الممارسة ، الى مهيع الحكمة والرشاد
ثم ان حقائق العلم وثمار العلم ، لا تميز بين الاجناس والعقائد والمذاهب الاجتماعية .
فالكلينا تشفي المصاب بالبرداء سواء أبيض كان أم أسود، وهندياً أم أوروبياً ، وشيوعياً أم محافظاً، وقسيس كنيسة أم حاخام كنيس أم شيخ جامع
وكما ان العلم لا يميز هذا التميز بين الناس ، فجميع الشعوب اشتركت في بناء صرحه .
وكل دخل هيكله وفي يده قربانه . من المصريين الاقدمين والاشوريين والكلدانين الى العرب والهنود الى اليونان والظليان والالمان والانكليز والفرنسيين والأميركيين وغيرهم . فالعلم في الواقع هو الجامعة العالمية الكبرى . وهو بهذا الفهم ، يجب ان يكون معواناً للديمقراطية ، في نضالها لتحقيق عالم أفضل من العالم الذي نعيش فيه

دستور العلم الدولي

- وفي الختام اسمحو الي أن اتلو عليكم « دستور العلم الدولي » كما وضعه مجمع تقدم العلوم البريطاني وأقره اعضاؤه في مؤتمهم المنعقد في لندن في سبتمبر من سنة ١٩٤١
- ١ — حرية التعلم ، وفرصة التعليم ، والقدرة على الفهم ، لا غنى عنها في توسيع نطاق المعرفة ، ونحن العلماء نقول ان التوضيحية بها تقضي الى اهدار كرامة الحياة البشرية
 - ٢ — الجماعات تعتمد في بقائها وتقدمها على معرفتها أنفسها وخواص الأشياء في العالم الذي يحيط بها
 - ٣ — جميع الأمم وجميع الطبقات أسدت أيادي الى المعرفة وطرق استعمال الموارد الطبيعية والى فهم تأثيرها في الارتقاء البشري
 - ٤ — المبادئ الاساسية في العلم تعتمد على الاستقلال مقترناً بالتعاون وتتأثر بحاجات الانسانية السائرة الى الامام
 - ٥ — ان رجال العلم هم أمناء كل جيل على ما يرثه من المعارف الطبيعية . فيتعين عليهم ان يراعوا هذا الارث وان يضيفوا اليه ، بالوصاية الآمنة وخدمة المشل العالية
 - ٦ — جميع طوائف المشتغلين بالعلم اخوان في جامعة العلم العامة ، وهذه الجامعة نطاقها الأرض قاطبة وكشف الحقيقة غرضها الاسمى
 - ٧ — إن المضي في البحث العلمي يقتضى حرية عقلية وتبادلاً دولياً لا قيد لها ، ولا يترعرع الا في حضن الحياة المتمدنة الحرة

الديمقراطية والإخلاق

للدكتور منصور فهمي بك

مدير دار الكتب الملكية المصرية

﴿تمهيد﴾ يحسن أن نقبين من عبارة « الديمقراطية » مدلولها وحدودها ، ففي تحديد معاني الكلمات خير عون على توضيح الحقائق العملية . وحين يفهم معنى اللفظ المتداول على وجه من الوجوه ، ثم يتغلغل هذا الفهم في قوى النفس المريدة الفاعلة ، يبدو أثر ذلك جلياً في تقدير قيم الحياة وشؤونها ، ومن ثم في أخلاق الناس ومسالكتهم تذكر كلمة « الديمقراطية » ، ويتردد صداها في الجماعات وحول الاسماع وقد يختلف ذا كروها وسامعوها في فهم معناها باختلاف طبقاتهم وثقافتهم . حتى إنه ليلوح أحياناً للبعض من معناها محاولة إضعاف الفوارق التي فرضتها الطبيعة بين ضروب الناس ، وهيأتها فيهم ملابسات الحياة الاجتماعية ، بل لقد يذهب منهم من يحاول محو الفوارق كل المحو إلى حد القول بتعميم المساواة فيما يصير إلى الناس من أمور الحياة جميعاً . وقد يخيل إلى بعض الناس كذلك أن « الديمقراطية » هي اتجاه إلى التوسع في معنى الحقوق الفردية ، حتى ليذهب بهم هذا التخيل إلى استساعة الإفراط في استباحتهم شتى الحريات ، وفكاهتهم من قيود الآداب كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . وقد يبدو لبعض الناس أيضاً أن « الديمقراطية » تؤدي إلى الخروج على كل سلطان ، سواء أروحيّاً كان هذا السلطان كسلطان الديانات والعقائد ، أم مستمدّاً من الحياة الاجتماعية

والنفسية كسلطان الأب والمعلم والحاكم ومن اليهم من ذوي السلطان الذي تفرضه طبيعة الوجود ومهما يكن من تباين الافهام ، على دقتها أو بساطتها ، في تحديد معنى « الديمقراطية » وفي تحليل حدودها ، بل مهما يكن بُعد الفهم أو قربها من العلم بها على نحو ما يفقه أهل الذكر وطلاب الحقائق ، فإن فهمها على أية صورة لابد أن يؤدي الى ما فيه تقوية شخصية الفرد ، وإبرازها في ميدان الحياة الاجتماعية مؤيدة بنزعات الحرية والاستقلال . على أنه ليس ينبغي أن يعول في فهم « الديمقراطية » على ما أشرنا إليه مما يجري في سواد الناس ويتناقله الجماهير . ولكن ينبغي أن يعول على ما يدرك المحققون ويطمح اليه المثقفون ممن يتقرون سير الفكر البشري ويتبعون تاريخه في تقديره لمعاني « الديمقراطية » الحققة وصلتها بالاخلاق

❖ **ضروب الديمقراطية والاخلاق** ❖ وقبل أن نخوض في صميم الموضوع يجب ألا نغفل ما هنالك من ضروب شتى من الديمقراطيات وما هنالك أيضاً من ألوان متباينة للأخلاق . فقد توجد ديمقراطية اقتصادية ، وثانية سياسية ، وثالثة دينية . وقد تختلف الديمقراطية السياسية في بعض البلاد عنها في البعض الآخر ، فديمقراطية أميركا قد تغاير ديمقراطية الانكليز وكتلتها مغايرة للديمقراطية في فرنسا ، أو في روسيا ، أو في غيرها من الممالك والأمم . وقد تجد في بعض الديمقراطيات أن اللون الانساني أنصع من اللون القومي ، كذلك الديمقراطية الفرنسية التي تقررت في الثورة الفرنسية الكبرى ، وعلى العكس من ذلك نجد اللون القومي أشد نصاعة في بلاد أخرى . وكذلك الشأن في الاخلاق ، فهي تمتاز في بعض ألوانها على الرغم من وحدة الأسس والاصول ، فقد تطبع الثقافة الانكليزية اخلاق الانكليز بطابع يميز مسالكهم عن مسالك الفرنسيين ، وقد تطبع الثقافة الاسلامية أهل الاسلام بطابع يتميز عن طابع الغربيين في اخلاقهم أو الصينيين أو أهل اليابان

ونحن في حرصنا على ألا يتشعب الحديث نقصر القول فيما يلوح لنا من صورة محببة للديمقراطية تقارب بين أشتات الناس والطبقات في الثروة وفي بعض متع الحياة ، وتتوافرها أخلاق العدالة والغيرية والتراحم والتعاون ، وتتأكد عند أفرادها الراشدين أوضاع عقلية ووجدانية تؤهلهم للاشتراك في أمور الجماعة التي ينتمون اليها ، وابداء الرأي المستنير في تقدير الصالح العام ، مدفوعين الى ذلك بعاطفة صادقة ووجدان .

وكذلك نقصر القول في صورة من الاخلاق تجتمع فيها الاصول الأولى على ما هو متفق عليه في تعاقب الازمان والعصور ، وفي اختلاف البيئات والشرائع والعقائد والفلسفات . ولعل هذه الصورة من الديمقراطية ليست من نسج الخيال وحده ، فقد استطاعت بعض البلاد الأوروبية كسويسرا والدانمارك والسويد والنرويج أن تحقق منها الجانب الكبير . ولعل

ما نقصد اليه من الاخلاق المرجوة يبدو فيما هو متفق عليه في الديانات من أخلاق الرحمة والحنان والعدل والاحسان والتعاون والتضامن والتآخي بين الناس . وكذلك في الاخلاق المدنية الفاضلة التي تلازم روح التقدم والحياة الديمقراطية الصحيحة

ولكي نضمن في حصر الحديث حول الديمقراطية ، نجتزئ في بحثنا بصورة من صور الديمقراطية السياسية التي قد يكون لها أفعال الأثر في تحقيق الصورة المتقدمة ، حينما تحدد هذه الديمقراطية السياسية بأنها حكم جميع الأفراد الراشدين في جماعة ما لشؤون أنفسهم وعملهم في سياسة مصالحهم المشتركة ، إذ يشتركون في هذا الحكم ، ويسومون هذه المصالح . فالجماعة الديمقراطية توجب إذن أن يضطلع الجميع بمهام الحكم مباشرة أو بالواسطة ، واذن فهي تدع لهم أن يضعوا النظم والقوانين والمناهج التي يريد أفراد الجماعة أو أكثرهم انتهاجها لصالح المجموع ، ويرون في تلك المناهج ما يرضيهم لأن فيها الحق والعدل والسعادة والخير في هذه الحياة الدنيا . ويستخلص مما تقدم ومما نتخلله من صورة الديمقراطية المعقولة إن أشد الاخلاق صلة بها هي تلك التي تعين على تحقيق المصلحة العامة المشتركة التي تجمع بين خير الأفراد المتضامنين في وحدة من الوحدات الاجتماعية ، فما هي إذن أهم الاخلاق التي يجب ان يتخلق بها الأفراد جميعاً ليساهموا في خير المجموع ؟

لعلها كثيرة ، فمنها خلق الغيرية والعدل والرحمة والسخاء والقناعة والواجب وإتقان العمل وغير ذلك . وأحسب إن جماع تلك الاخلاق اللازمة للديمقراطية هو العدل والغيرية وما يجب أن نلتفت اليه هو أن هذه الاخلاق ليست كلها من عمل الفطرة والطبيعة ، فكثير منها من كسب التربية والارشاد وتوجيه الحياة الاجتماعية ، ومن ثم فالصلة قوية بين التربية والاخلاق وبين تغلغل الحياة الديمقراطية في أمة من الأمم . لأن الفرد الانساني الذي يتربى من المهد الى اللحد وتستقيم نظراته في الحياة بما يصل إليه من التربية والتهذيب ، وتتلون أخلاقه طوعاً لمختلف المؤثرات — هذا الفرد خليق بأن تنسجم أخلاقه التي ينشأ عليها مع مطالب الحياة الديمقراطية التي تنتهي على الجملة الى التوسع في تقدير حقوق الفرد وتقرير واجباته أصح تقدير وتقرير

﴿ اكتساب الخلق الديمقراطي ﴾ وما دمنّا قد قررنا أن أكثر الاخلاق اكتسابي ، فلنبحث اذن في خير الطرق والوسائل التي يغنم الفرد بها خلق العدالة وخلق الغيرة . وليس من شك في أن بيئة البيت والاسرة والقدوة الحسنة ، كل ذلك له عظيم الأثر في تلوين أخلاق الفرد ، ولكني أتجاوز الآن هذه البيئة البيتية لأخطو الى البيئة المدرسية وأثرها في الاخلاق ما دامت مصر قد أصبحت تقدر كما يقدر غيرها من البلاد الراقية قيمة التعليم العام والتربية

وحق أبنائها فيهما، وما دامت تحاول سوق ناشئتها جبراً الى هذا التعليم العام منذ فتوة السن لكي تهيم هذا النشء للقيام بالواجبات يعملون لها في جماعة متضامنة ووحدة متماسكة . فالواجب الأول على المدارس إذن أن تثقف العقول بقدر من العلم والمعرفة الصحيحة النابتة الواضحة تعين الافهام على الاصابة في الحكم على أمهات المسائل الاجتماعية والحقوق الفردية . وفي الوقت نفسه تؤكد هذه المدارس في نفوس الناشئين بمختلف طرائقها في التربية قيمة الفضائل اللازمة للديمقراطية وتعمل على أن تروضهم عليها بشتى الوسائل ولكي يكون الفرد في أمة ما غيرت عادلاً يجب أن يفهم أولاً معنى هذه الغيرية ويدرك قيمة ذلك العدل . وهل يفهم ذلك إذا خلا عقله من ثقافة ذهنية واسعة وعلمية ناصعة ، تعين على تقدير ما ينبغي تقريره من هذه الاخلاق ؟

﴿ التربية العقلية والاخلاق ﴾ فأي ضروب العلم أعود بالنفع لتقدير الغيرية والعدل ؟ وأية المعلومات أكنل بخلق ذهن منطقي صحيح الادراك يهيمن على مسلك الفرد ويهديه في حياته الاجتماعية العامة ؟ وأية الدراسات أجل أثراً في تهئية الفرد لحسن التفكير وتنوير البصيرة في ميادين العيش ؟ انه بالعقل وحسن التفكير يتسنى للمرء أن يميز بين قيم الغايات التي يتخذها أهدافاً له ، وبالعقل وحسن التفكير يتعرف المرء أقرب الطرق وأيسرها الى ما يبلغه هذه الغايات والأهداف . وإذا كان الخلق يستخدم في التزام السبيل الموصلة الى الغاية فان العقل والتفكير هو المرشد الأول الى هذه السبيل . فاذا كانت مكانة العقل من الخلق على هذا النحو فأول الواجبات إذن أن يتربى العقل ويهذب بحيث ترتفع عنه كل غشاوة تحول دون حسن التمييز . وعلى هذا يجب أن تكون التربية العقلية حائلة بين الفرد وبين كل ما يحجب عنه معاني الحق والعدل والغيرية . وعلى الجملة تكون التربية منطقية علمية تبنى على ما لا يقاوم من اليقينيّات والمشاهدات والتجارب المقنعة والحق الواضح وحب الحق الواضح

ولعلمه يبدو عسيراً ذلك الطموح الى صقل عقول الافراد جميعاً في أمة من الامم ، وتوفير الصحة والسلامة في فطرتهم وأفكارهم ، بحيث يلتزمون الحق والعلم الصحيح والعدل والغيرية ، مما تطمئن به الحياة الديمقراطية اطمئناناً وتأكيد . ولعل مرجع ذلك العمر الى أنه ليس من الهين أن يكون لجميع الافراد حظ متساو من نتائج العلم والعرفان يبصرهم بمسائل الاجتماع ومصالح الحياة المعقدة المتشابكة . ذلك لأن الناس ليسوا سواء في الذكاء ، وإن كانت حظوظهم منه متقاربة ، وقد تكون الملابس المحيطة ببعضهم مغايرة لما يلبس البعض الآخر في تهيتهم لقبول النتائج العلمية والاقبال عليها . فمن شؤون صحية تداخل الفرد ، الى شؤون نفسية أو اقتصادية تحول بينه وبين ما يراده . على أنه إذا كان التساوي

عسيراً بين مختلف الأفراد في الذكاء وتحصيل العلم وتنوير البصيرة وفهم الأمور الاجتماعية العويصة ، فإن من اليسير أن يتقاربوا في تقدير ما يجيء به أهل الذكر والخبرة من الآراء . فالحياة الاجتماعية الراقية تمتاز بتنوع في الأعمال وتزايد في الاختصاص ، فإن قدر لكل فرد من الأفراد في الحياة الديمقراطية أن يطمئن إلى عمل المختصين فيما اختصوا به ، كانت النتيجة أن تقدر الجماعة قيم النشاط في مجموعها ، وأن يتلاقى الجميع في حسن تقدير هذه القيم التي تعود على مجتمعهم بالخير والتوفيق . وهنا ترسخ فكرة التضامن بين شتى الطبقات وذوي الاختصاصات ، ويتأكد شعور الأفراد بحاجة بعضهم إلى بعض ، ويتواصلون مع تفاوت مراكزهم في الفهم وتباين وجهاتهم في الأعمال ، وتظهر إذن حرمة النظام . وكل ذلك من أجلى مظاهر الديمقراطية الصحيحة التي تنتهي بالفرد إلى أن يكون للجماعة ، وتنتهي بالجماعة إلى أن تكون للفرد

﴿ مختلف المعلومات والأخلاق ﴾ ورب سائل يسأل ما هي المقادير العلمية التي أشرت إلى ضرورة تلقينها لتكوين الفكر المستنير في بيئة ديمقراطية ، ولانشاء جماعة تلتقي في المعرفة العامة إلى حد مشترك بين الجميع ، دون أن يكون جميع أفراد تلك الجماعة علماء مختصين أو خبراء متفقيين . والجواب عن هذا السؤال يقضي في عباب التربية حيث تتلاطم الآراء والنزعات ، وتتنازع التوجيهات والارشادات ، فحسي أن ألمع دون تفصيل إلى ما يجب أن يكون عليه الفرد من ثقافة عامة يمكن أن تستخلص مما يلحق في التعليم الابتدائي وبعض ما في التعليم الثانوي ، بشرط أن يتخذ لوناً جديداً من العرض والايضاح والتيسير ، فاذا أضيف إلى هذا ثقافة المجالات والمحاضرات العلمية وغيرها من النشرات والاذاعات التي تبصر الناس بحقائق الحياة ، أمكن أن يجتمع من ذلك كله غذاء صالح لتنمية ذهن الفرد وحبه للحقيقة وتعويد احترام الحق والعدل مما يمكن فيه الخلق ، ويجعله صالحاً للقيام بقسطه في محيط ديمقراطي رشيد يتداول أهله الرأي في حرية واستقامة وسداد ، فتمضي الجماعة متساندة إلى تحقيق آمالها الجسام في تطور طبيعي جدير بالديمقراطية الحقة البعيدة عن تيار الثورات الجارفة

﴿ الدين وتربية القلب ﴾ وإذا كان في تعميم التربية العقلية ما يعين على الحق ومن ثم على الخير ، حين تعد العقول لقبول الأحكام الصحيحة ، فانه لا بد مع ذلك من تربية القلب والوجدان . والحديث في تربية الوجدان يطول ويتشعب كما يطول الحديث في التربية العقلية ويتشعب ، مع أن المقام مقام إيجاز ، وحسي القول بأن الدين كان منذ القدم أكبر مستودع تستمد منه التربية الوجدانية السامية . ففي تاريخ الديانات أنها جميعاً تنهى عن العدوان الشخصي على اختلاف صورته ، وتحض على النظام والاستقامة ، وتوجه إلى محبة الغير والاحسان والتراحم وغير ذلك من الفضائل التي أجمعت عليها شتى الديانات ، فيجب أن

تجري هذه الفضائل في النفوس مجرى الدم في العروق ، وتسيطر على النزعات حيث تسيطر العقائد على توجيه الافعال وإن شموع هذه الفضائل لازم للانسانية ديمقراطية وغير ديمقراطية ﴿الفضائل المدنية﴾ ولكن هناك فضائل أوجب وألزم للصيغة الديمقراطية وهي ما اصطلح على تسميته بالفضائل المدنية التي ترمي الى تمكين صفة الاجتماعية بين الناس وتسويد خلة التضامن بين الأفراد حين يعيشون جميعاً خيراً جميعاً . فادراك ذلك إدراك للغيرية التي استوجبتها للحياة الديمقراطية الصالحة

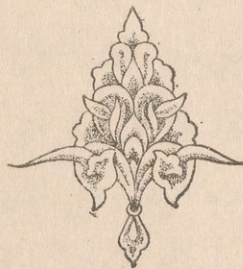
ويلوح لي أنه يتحتم في تقدير معنى الغيرية أن يعرف الفرد أولاً حقه الشخصي وواجبه حيال نفسه ، وذلك يقتضي استكمال شخصيته بالتربية الاستقلالية التي تؤهل نمو الذات بما فيها من قوى ومقدمات واستعدادات خاصة ، خير المجتمع ولحاجات التضامن الاجتماعي ، ولهذا يجب أن يسود تقدير قيمة الحرية ويسود خلقها عند الأفراد ، ويجب أن ينعم في ساحتها هؤلاء الأفراد ويتمتعوا ، على أن يحسنوا كيف يكون الوقوف عند حدود هذه الحرية ، لأن الحرية المطلقة لا وجود لها ولأنها وهم وخيال ، أما الحرية السليمة فهي مقيدة بالحق والعدل وتجنب الهوى والعمل للواجب والصالح العام ، ومقيدة قبل كل ذلك وبعده بالغيرية التي هي الفضيلة المنشودة في الحياة الديمقراطية

ومتى كان الفرد المثقف ثقافة مقبولة في جماعة ديمقراطية ذا شخصية مستقلة حرة ، دون أن يتجاوز حدود هذه الحرية التي يبيحها هدى المنطق وفطرة الله ، فانه يصبح قوة من القوى العاملة وهمة من الهمم الوثابة في الجماعة . وتحتاج الهمم والقوى العاملة المتوثبة الى تنسيقها في سلك النظام وأخلاق النظام . ومن مقتضيات النظام خلق الخضوع للقوانين وما يشبه القوانين في سيطرتها . وكذلك مراعاة الحرمات لذويها وإعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك خلق الوطنية ، حين تكون الوطنية تآلفاً وتجمعاً بين الأفراد المتلاقين على مصلحة جماعة ما في بيئة ما ، وهوى يربط الفرد بوطنه ويربط الوطن ببنيه ، دون أن يشاب ذلك بكراهة وبغضاء للجماعات المتغايرة في البيئات المتغايرة ، لأن الوطنية المشوبة بالكراهية والبغضاء وطنية مزيفة تشبه أنانية الانانيين

وفوق ذلك لابد من أخلاق أخرى تمت الى هذه الاخلاق المدنية لا ينفصح المجال لتفصيلها الآن ﴿لزوم الدين للديمقراطية﴾ ويبدولي في خاتمة القول إن الهدايات الخلقية الكبرى التي وصلت اليها من طريق الديانات ، أراها مطابقة لمقتضيات المنطق المنزه عن الشوائب ، فهي إذن جدرة بكل رعاية وعناية واحترام ، وإن في المسيحية والمحمدية وآثارها والمأثور من تراثهما الخلقى ما يتناسق مع مطالب الديمقراطية المعقولة ، حين تتجه الديمقراطية الى التوسع

في الحريات لمصلحة الجماعة وحين يجد الدين هذه الحريات طوعاً لما يتطلبه الصالح العام ، فالديانات تأمر بالتواصي بالحق والعدل والتراحم والنظام وما الى ذلك من فضائل . والديمقراطية الحقبة السليمة لا تقوم إلا على مثل هذه الاخلاق . وبما أن الدين مرانة للعقيدة فان الديمقراطية تقوى وترسخ كلما كانت متصلة بالقلب والاعتقاد

﴿ مصر والديمقراطية ﴾ ويلوح لي أن مصر تكسب كسباً عظيماً إذا اصطبغت اتجاهاتها الديمقراطية بصبغة الدين والاعتقاد ، فمصر صاحبة ماضٍ ديني طويل المدى في أغوار التاريخ ، وللهين في الأمة المصرية مكانة موموقة . ولعل الديمقراطية ترتفع كلما تسامت الى قدس العقائد ، واعتصمت بكنف الله الذي هو جماع كل عدل وخير وحق ورحمة



الديمقراطية والحياة الاجتماعية

محاضرة محضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور طه حسين بك

سيدي صاحب المعالي ، أيها السادة :

من أخص ما يمتاز به الحياة الاجتماعية في كل أمة من الأمم أن الحقائق التي تحيط بها معرضة لخطأ كثير ، فلا بد قبل أن أتحدث في الموضوع الذي دعيت إلى أن أتحدث إليكم فيه من أن نتفق على بعض الحقائق الأولى . ولست أدري عن أي الأمرين أعبر ، أعن سروري وغبطتي بتشريف معالي وزير الشؤون الاجتماعية هذا الحديث عن الحياة الاجتماعية ، أم عن إشفائي من حضور ممثل السلطة التنفيذية التي يخاف أو يجب أن يخاف منها دائماً ، ولا سيما أن الحديث عن الحياة الاجتماعية في مصر مهما يكن المتحدث حسن النية ، ومهما يكن راغباً في الخير متجنباً للشر ، فهذا الحديث معرض دائماً لنقد أعمال السلطة التنفيذية في كثير من الأشياء . ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية يسمع النقد في كل يوم متى ذهب إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، فكنت أتمنى أن يكون محضره بعيداً عن استماع النقد لوزارة الشؤون الاجتماعية أو لتصرفات الدولة حكومة وبرلماناً ، ولكنه - وهو يعرفني حق المعرفة - تفضل ، فقبل أن يحضر هذا الاجتماع .

فاذا سمع شيئاً من النقد يوجه إلى السلطة التنفيذية التي هو متضامن معها فاني أسأله ألا يغضب ، وألا يأمر بنوع خاص بأن أوجه بعد خروجي إلى السجن بدلا من أن أوجه إلى البيت .

وأول حقيقة أريد أن نتفق عليها منذ الآن تتصل بمعنى كلمة الديمقراطية ، فالناس في هذا العصر الحديث ينظرون إلى الديمقراطية على أنها مظهر من مظاهر الحياة السياسية ، وعلى أنها لون من ألوان الحكم ، أو نوع من أنواع النظم التي يقوم عليها الحكم في أي بلد من البلاد ، وهم

بعد ذلك يقولون أو يحاولون أن يقولوا : إن الديمقراطية قد أخذت في هذا العصر الحديث تتطور وتوسع وتمرن شيئاً فشيئاً بحيث تجاوزت السياسة وانصلت بالشئون الاقتصادية ، ثم اتصلت بالشئون الاجتماعية ، ونشأ عن هذا التطور ما نشأ من المذاهب التي تتصل بتنظيم الحياة فيما يجاوز شئون الحكم . فهذا النوع من التفكير ليس في نفسه صحيحاً . ليس صحيحاً في نفسه ، ولا سيما عند ما ننظر إلى نشأة الديمقراطية في تاريخها القديم ، فالديمقراطية في تاريخها القديم كانت نظاماً اجتماعياً اقتصادياً قبل أن تكون نظاماً سياسياً . والواقع أن اليونان الذين هم أول من أهدى النظام الديمقراطي إلى العالم ، الواقع أن اليونان عند ما فكروا في النظام الذي أنشأوه لم يريدوا به إصلاح نظم الحكم وحدها ، ولكنهم أرادوا أن يصلحوا به قبل كل شيء نظم الحياة الاجتماعية ، ونظم الحياة الاقتصادية . واتخذوا السياسة كما ينبغي أن تتخذ دائماً على أنها وسيلة لا غاية ، واتخذوا نظام الحكم على أنه الأداة لإصلاح بعض الأغلاط أو بعض سوء الذي كان يفسد الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت .

فمن أهم أسباب الثورة في أثينا التي مكنت لسولون من أن يضع أول نظام ديمقراطي عرفه اليونان ، من أهم هذه الأسباب فساد الحياة الاجتماعية : تحكم الأرستقراطية في الشعب ، تحكم الأغنياء في الفقراء ، تحكم القوى في الضعيف ، فهذه الأشياء التي كانت مصدر شقاء للجمهرة الأثينيين هي التي دعت إلى أن تثور الجماعة الأثينية وإلى أن يوكل إلى سولون وضع أول نظام ديمقراطي ، والعلاج الذي اقترحه لإصلاح الحال كان علاجاً أكثره يتصل بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يتصل بالحياة السياسية إلا في الطور الأخير من أطواره ، فسولون ألغى الديون ، وسولون حرر الأرض كما كان يقول في بعض شعره ، ثم هو في الوقت نفسه منع بيع المدين في سبيل أداء الدين ، كما قيد نظام حبس المدين في سبيل أداء الدين .

ومن هذا كله تلاحظون أن الإصلاح الذي أحدثه سولون إنما كان إصلاحاً يتصل بالناحية الاجتماعية ، وبالعلاقات بين الطبقات من جهة ، ويتصل بالنظام الاقتصادي من جهة أخرى ، ولم تكن السياسة إلا أداة لتحقيق هذا الإصلاح ، وتطورت الديمقراطية التي نشأت في العصر القديم بعد سولون حتى انتهت إلى التطرف وإلى ما يعرفه الناس . كل هذه كانت تتصل بشئون الحياة الاجتماعية ، وبشئون الحياة الاقتصادية كما تتصل بشئون الحياة السياسية . فالذين يقولون : إن الديمقراطية نظام سياسي قبل كل شيء ، وأن هذا النظام السياسي هو الذي

أتاح التفكير في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادى ، أظن أنهم يسرفون على أنفسهم ويسرفون على التاريخ . وإذن فليس هناك شئ يدعو إلى العجب عند ما نتحدث عن الديمقراطية والحياة الاجتماعية . فالديمقراطية قبل كل شئ تتصل بالحياة الاجتماعية ، وبالعلاقات بين الأفراد والعلاقات بين الطبقات بالنظام الاجتماعي بوجه عام وبالنظام الاقتصادى أيضاً ، وتتصل بالسياسة من حيث أن السياسة هى الأداة التى توجد حكومة تمكن من إنصاف الضعيف ، والفقير من الغنى ، وتحقق العلاقات التى تقوم على العدل بين الأفراد ، وبين الجماعات ، وبين الطبقات . هذه حقيقة يجب أن نتفق عليها قبل البدء فى الحديث عن الحياة الاجتماعية من حيث ما يكون من الصلة بينها وبين النظام الديمقراطى .

إذا كانت الديمقراطية شيئاً يتصل بالحياة الاجتماعية قبل أن تتصل بشئون السياسة ، فما عسى أن تكون الحياة الاجتماعية التى تلائم هذا النظام الديمقراطى ، أو التى فهمها الذين فكروا فى النظام الديمقراطى على اختلاف العصور ، وعلى اختلاف الأطوار التى مرت بهذا النظام ، الواقع أن كل نظام من النظم يتصل بحياة الجماعة لا قيمة له ولا خير فيه إذا لم يكن الغرض الذى يرمى إليه هو تحقيق العدل أو محاولة تحقيق العدل ، سواء أ كان تحقيق العدل هذا شيئاً واقعاً بالفعل ، أم غرضاً يرمى إليه الذين يضعون النظم ويدعون إلى الإصلاح ، فكل ما يتصل بالحياة الاجتماعية ، وكل ما يتصل بتنظيم العلاقات بين الجماعات وتنظيم العلاقات بين الأفراد لا خير فيه إلا إذا كان الغرض هو تحقيق العدل بين الأفراد .

وإذن فالمثل الأعلى للنظام الذى تقوم عليه الحياة الاجتماعية فى أى بلد من البلاد وفى ظل أى نظام من النظم إنما هو العدل الاجتماعى الذى ينصف الفرد من نظيره ، وينصف الجماعة من الجماعات الأخرى التى تنافسها ، ويحقق شيئاً من التوازن المعقول بين الذين يعيشون فى وطن واحد ويخضعون لقانون أو لقوانين متشابهة ، يخضعون بوجه عام لنظام واحد . وإذا كانت الديمقراطية تمتاز من النظم المختلفة بشئ ، فهو أن هذه الديمقراطية هى النظام الذى يظن أصحابه أنه أدنى إلى تحقيق العدل وأدنى إلى تحقيق الانصاف فى كل ما يكون من العلاقات بين الأفراد والجماعات وبين الشعب والحكومة ، أدنى إلى تحقيق العدل من حيث أن النظام الديمقراطى يقوم قبل كل شئ على أساس لامعنى المناقشة فيه وهو المساواة . لامعنى للمناقشة فيه ، ومع ذلك فالناس يناقشون كثيراً جداً فى المساواة ، ومنهم من ينكر أن تكون شيئاً ممكناً .

فهم يقولون أن الناس مختلفون في المواهب فمنهم الذكي ومنهم ذو الذكاء المتواضع ومنهم النابغة ومنهم الغبي ومنهم القادر على النشاط البارع في هذا النشاط ومنهم الخامل الذي لا يستطيع أن ينشط ولا يستطيع أن ينتج، كما يختلفون في تكوين أجسامهم، فمنهم الطويل والمتوسط والضعيف والنحيف . فكما أن المساواة لا يمكن تحقيقها في المواهب ولا يمكن أن تتحقق في الأجسام فليس من المعقول أن نطالب بتحقيق المساواة في الحياة الاجتماعية وفيما يكون من العلاقات بين الأفراد والجماعات مادامت المساواة شيئاً يحلم به الناس دون أن تقبله الطبيعة

هذا كلام قليل وسيقال دائماً وربما كانت الديمقراطية من الأسباب التي تدعو إلى أن يقال هذا الكلام وإلى أن يقال كثيراً بسبب بسيط وهو أن الديمقراطية تدعو إلى الحرية وتبيح أن يقول كل واحد ما يخطر بباله ، ولكن إذا كانت المساواة في المواهب ليست من الحقائق الواقعة ، وإذا كانت المساواة في تكوين الأجسام ليست من الحقائق الواقعة ، فإن هناك مساواة لا أظن أن أحداً يستطيع أن يجادل فيها . ومادامت توجد المساواة فلا بد من أن يحسب حسابها ، فالناس مهما تختلف طبقاتهم ومهما تختلف مواهبهم ومهما تختلف ظروفهم وحظوظ أسرهم في الحياة يتساوون في دخولهم في هذه الحياة ، فهم جميعاً يولدون بطريقة واحدة ، وهم يتساوون في الأشياء الأساسية في هذه الحياة ، فهم جميعاً يحيمون بالتنفس والغذاء ، وهم جميعاً ينمون نمواً متشابهاً . هم جميعاً في حاجة إلى أن يتنفسوا ، ليعيشوا وإلى أن يأكلوا ويشربوا لينمو وليعيشوا آخر الأمر ، ثم هم يتساوون في الموت فهم جميعاً يموتون على طريقة واحدة ، واذن فهم قد سوى بينهم في دخول الحياة ، وسوى بينهم في الخروج من الحياة ، وسوى بينهم فيما يمكنهم من احتمال هذه الحياة أو الاستمتاع بها . واذن فهناك اختلاف بين الناس من جهة ، وهناك تساو واتفاق بين الناس من جهة أخرى .

فالذين ينكرون أن تكون المساواة حقيقة واقعة لأنهم يخدعون ببعض الأشياء التي يختلف الناس فيها ينبغي أن يلاحظوا هذه الأشياء الأساسية التي يتساوى الناس فيها ، وما دما جميعاً ندخل الحياة على طريقة واحدة ، ونخرج من الحياة على طريقة واحدة ، ونحمل الحياة على طريقة واحدة ، فأظن أننا معذورون إذا طلبنا أن نتساوى فيما يكون من هذه الأشياء الإضافية التي تعرض لنا في الحياة ، وهي التي تمكننا من أن يؤدي كل منا واجبه ، ومن أن ينتج كل واحد ما يستطيع إنتاجه بناء على نظام يقوم على التقريب ، وعلى التوفيق ، وعلى التضامن ، وعلى المساواة في الحقوق

وعلى المساواة في الواجبات . ومع ذلك ففكرة المساواة هذه لم تقم عليها الديمقراطية القديمة من جميع الوجوه ، فالذين يذكرون الديمقراطية اليونانية أو الديمقراطية عند الرومان يجب عليهم ان يلاحظوا أن هذه الديمقراطية كانت أبعد الاشياء عن الديمقراطية كما نتصورها نحن في هذا العصر الحديث ، ذلك ان الديمقراطية التي كانت تحقق المساواة بين المواطنين في مدينة يونانية كاثينا كانت تقوم على ان هؤلاء المواطنين جماعة محصورة تحصر وتسجل أسماء أعضائها في سجلات الدولة ، وهذه الجماعة كانت قلة ضئيلة جداً بالقياس الى الذين كانوا يسكنون اثينا أو من يسكنون اقليم اتيكا الذي كانت عاصمته مدينة أثينا . فالذين يستمتعون بالحقوق الوطنية وتوجد بينهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات كانوا قلة ، وكانت كثرة الشعب التي تخضع لهذه الاقلية ، هذه الكثرة كانت تتألف من الرقيق ومن الاجانب الذين لم يكونوا يستمتعون بالنظم السياسية الدبلوماسية المعروفة الآن ، ومن الغرباء الذين لم يكونوا ينتمون الى وطن بعينه . واذن ففي مدينة كمدينة أثينا اذا بلغ الشعب الاثيني المستمتع بالحقوق السياسية الوطنية والمستمتع بالمساواة ٢٠ الفا فقد كان هناك أكثر من ١٠٠ الف يسكنون مدينة أثينا وليس لهم أى حق سياسى ولا يستمتعون بأى حق أو أى نصيب من هذه المساواة ، فالديمقراطية الاثينية أو القديمة في التاريخ القديم كانت تقوم على مساواة ضيقة جداً على مساواة محصورة في طبقة بعينها من الناس . كانت نوعاً من الارستقراطية ، غاية الأمر ان هذه الارستقراطية كانت ضيقة في العصور الاولى ثم أخذت تتسع حتى انتهت الى ما انتهت اليه في القرن الرابع قبل المسيح ، ولكنها لم تكن الديمقراطية بالمعنى الذى نفهمه نحن الآن .

بل في نفس العصر الحديث ، نفس الديمقراطية التي انتشرت في اوروبا ووصلت اليها آخر الامر لم تقم على المساواة بمعناها الدقيق ، فالذين كانوا يستمتعون بالحقوق الوطنية والذين كانوا يشاركون في الحقوق وتقوم الامور بينهم على المساواة كانوا محدودين في أول الأمر . فكانت الحقوق تحصر في الذين يؤدون الى الدولة مثلاً نوعاً بعينه من الضرائب . ثم أخذت هذه الطبقة تتسع شيئاً فشيئاً حتى انتهت في بعض البلاد على الأقل الى تحقيق المساواة بين جميع طبقات الشعب والى ازالة الفروق التي تنشأ عن الثروة أو تنشأ عما يملكه الافراد وما لا يملكونه . ومع ذلك ففي بعض البلاد الديمقراطية ، ونحن من هذه البلاد ، يوجد نوع من الديمقراطية لا تتحقق فيه المساواة بمعناها الصحيح . فالنوع الانساني يتألف من الرجال والنساء والمساواة في

الحقوق السياسية ليست موجودة وليست متحققة في مصر ولا في كثير من البلاد التي تتمتع بالنظام الديمقراطي وإنما الحقوق كلها محصورة في نصف النوع والنصف الآخر حرّم هذه الحقوق، فإذا وجدت بلاد تحققت فيها المساواة السياسية تحققت تماماً، فهناك بلاد أخرى لم توجد أو لم تتحقق فيها المساواة السياسية تحققت تماماً، وهي البلاد التي لم تستمتع المرأة فيها بحقوقها السياسية

أكثر من هذا وهو الشيء الذي يعيننا في حديثنا عن الديمقراطية وعن النظام الاجتماعي أو الحياة الاجتماعية، ففي البلاد الديمقراطية حتى التي تستمتع فيها المرأة بحقوقها السياسية والتي توجد فيها المساواة السياسية كاملة، فهي مستمتعة بالمساواة بمعناها الصحيح كما ينبغي؟ الواقع ان حقائق الاشياء تجميعنا بالنفي

ذلك لأن التساوي في الحقوق وفي الواجبات يجب أن يفهم على معناه الواسع، فالتساوي في الحقوق والواجبات ليس معناه أن يتساوى الناس جميعاً في أداء الخدمة العسكرية عندما تطلب اليهم، وأن يتساوى الناس جميعاً في التصويت في الانتخابات لمجلس النواب أو الشيوخ، وأن يتساوى الناس جميعاً امام القانون، امام القضاء مثلاً، ولكن هناك نوع آخر من المساواة لعله أن يكون أهم من هذه الانواع التي ذكرتها الآن من المساواة، وهو المساواة في القدرة على الاستمتاع بالحياة، المساواة في القدرة على تجنب الشقاء، المساواة في أن نشقى جميعاً اذا لم يكن بد من أن نشقى، وأن نلعم جميعاً اذا كان من حق الناس أن ينعموا، وإلا ينظر بعضنا الى بعض هذه النظرة التي فيها الخوف احياناً وفيها الحسد أحياناً، وفيها الحقد أحياناً، وفيها الاستعداد لاقتراف الجرائم أحياناً أخرى

هذه المساواة تأتي عندما يكون العدل الاجتماعي محققاً بأدق ما يمكن أن يتحقق به العدل الاجتماعي، فلا يجوع انسان ليشبع انسان آخر، أو لا يشبع انسان ليجوع انسان آخر. ولا يتاح لأبي العلاء أن يقول غني زيد يكون بفقر عمرو. هذا النوع من المساواة لم يتحقق ولم تصل الديمقراطية يوماً ما الى تحقيقه، ولا اشك في أن المثل الأعلى في العدل، المثل الأعلى للحياة الاجتماعية الصالحة يقتضي أن يتساوى الناس هذا النوع من المساواة. وإلا يوجد بين الناس من ينعم على حين يشقى قوم آخرون، أو من يشقى على حين ينعم قوم آخرون، واذن فالديمقراطية ليست شيئاً مجتمعاً يمكن أن نتصوره ونقول انه قد تحقق بالفعل فيمكننا أن نقضى عليه بأنه حسن أو رديء، وإنما الديمقراطية قبل كل شيء طموح الى المثل العليا يسعى الناس في سبيلها

ماوسعهم السعي ، يحققون منها شيئاً ولكنهم لا يصلون الى أن يحققوها كاملة إلا إذا كان قد قدر للإنسان أن يحقق مثله العليا كاملة ، فإذا تفاوتت الأوطان والأمم في حظوظها من الديمقراطية فلا غرابة في هذا ، وإذا تفاوتت الطبقات في بلد من البلاد في شعورها بالعدل الاجتماعي ومن تصورهما للديمقراطية وتحقيقها لهذه الديمقراطية فليس في ذلك شيء من الغرابة أيضاً ، ذلك لأن الديمقراطية من أخص ما يمتاز به أنها شيء قابل للنمو ، قابل للتطور المستمر ، لا يمكن أن ينتهي ولا أن يصل الى غاية لا تتعداها ، فإذا فرضنا أن بلداً من البلاد وصل الى نوع من الرقي عظيم جداً في تحقيق العدل الاجتماعي فيجب أن نشق منذ الآن بأن هذا البلد لن يطمئن ولن يعتقده أنه قد وصل الى غايته ولن يعتقد بأنه قد ارضى حاجته الى العدل الاجتماعي ، ذلك لسبب بسيط هو أن حاجة من عاش لا تنقضي ، وإن المثل العليا تسبقنا دائماً وتجري امامنا وهما نسرع في طلبها فلن نبلغها ، فنحن اذن في سعي متصل في سبيل هذه المثل ، ونحن اذن في سعي متصل في سبيل تحقيق العدل الاجتماعي ، ونحن قد نحقق من هذا العدل الاجتماعي الشيء الكثير ، ولكننا لا نبلغ منه طوراً إلا طمعنا في طور أرقى منه ، ولن نصل الى منزلة إلا طمعنا في منزلة أرقى منها ، ، واذن فليس علينا بأس من أن نلاحظ ملاحظتين

الملاحظة الاولى اننا في مصر بنوع خاص قد حققنا رقياً ليس به بأس في حياتنا الاجتماعية وفي حياتنا السياسية وفي حياتنا الاقتصادية ، ولكن ليس علينا بأس من أن نلاحظ الملاحظة الثانية وهي أن هذا الرقي الذي حققناه ليس شيئاً وأنه مع تسجيله ومع الاغتراب به ليس في حقيقة الأمر رقياً ، ولكنه شيء ذو حدين نشعر به فنغبط ثم نشعر به فنحس باننا لازلنا بعيدين كل البعد عن أن نحقق حظنا الطبيعي من العدل الاجتماعي . ذلك لأن من أخص ما يمتاز به الرقي الاجتماعي الصحيح هو أن يشعر الناس بانفسهم ، وإذا شعروا هم بانفسهم شعروا بحقوقهم وواجباتهم . فنحن ارتقينا في حياتنا الاجتماعية ، ولكن لأننا ارتقينا في حياتنا السياسية والاجتماعية أخذنا نحس بانحطاطنا ، وأخذنا نحس بحاجتنا الى أن نرقى ، وأخذنا نلوم حكوماتنا ونلوم الدولة ونطالبها بتحقيق ما نطمح فيه وما نطمح اليه ، وأيسر نظرة في حياتنا القريبة تقيم الحكم الدليل على هذا . في أول هذا القرن لم نكون نطالب الحكومة بكثير لأننا لم نكون نعرف أننا في حاجة الى كثير من الأشياء التي لا نستطيع أن نستغني عنها ، ذلك لأننا لم نكون في أول هذا القرن قد وصلنا الى الطور الذي وصلنا اليه من الرقي ، فكنا نجعل فائدة إنتشار التعليم ، وكنا نجعل حق المواطن

فى أن يكون موضعاً للعناية بصحته من الماء الذى يشربه والمسكن الذى يسكنه ، كنا نجهل هذه الاشياء فلما انتشر التعليم أخذ فريق يشعرون بانفسهم ويشعرون بحقوقهم وحقوق الشعب ويطالبون الحكومة باشياء لم يكونوا يطالبونها بها من قبل . ونحن الآن نطالب الحكومة باشياء ما كنا نحلم فى أول هذا القرن بأنها من حق الشعب، وبأن الشعب مكلف أن يطالب بها الحكومة. وبأن الحكومة مكلفة أن تحققها وإلا فلا معنى لوجودها . وكذلك كلما ارتقينا وكلما تقدمنا فى سبيل مثلنا العليا ازداد إلحاحنا فى الإصلاح وازدادت مطالبتنا للدولة، وازدادت التكاليف التى تفرضها على الدولة . فاذا كان الذين ينهضون بامور الحكم فى مصر يعتقدون أنهم سيرضون الشعب يوماً ما، وسيظفرون بالرضا الكامل عنهم والثناء المطلق عليهم فاني ابشرهم منذ الآن بانهم يجب أن يأسوا من هذا كله يأساً تاماً، ويجب أن يعتقدوا أنهم سيظلون دائماً معرضين للنقد ، معرضين للمطالبة ، معرضين للوم لأنهم لن يحققوا للشعب ما يطلبه الشعب . ذلك لأن الشعب كلما ارتقى ازدادت حاجته وكلما ارتقى ازدادت مطالبه . والدليل على رقى الشعب هو أن حاجته تزداد ، وأن مطالبه تزداد، وأن إلحاحه على الدولة وعلى الحكومة يزداد ويشتد بين يوم ويوم . واذا وجدت شعباً لا ينقد حكومته ولا يلومها ولا يؤنبها لأنها مقصرة فى هذه الناحية أو تلك، فثقبوا بأن هذا الشعب لا يزال خامداً بعيداً عن الحياة وعن الرقى، وثقبوا بان هذا الشعب فى حاجة الى من يوقظه من نومه العميق .

وبعد هذا كله يمكن أن نتساءل عن ديمقراطيتنا المصرية وعن صلتها بالحياة الاجتماعية، أفأخذت ديمقراطيتنا المصرية حقيقة تنهض بواجباتها الأولى فى العناية بالشعب؟ أما أنا فعلى القاعدة التى عرضتها عليكم الآن اعتقد بكل بساطة أن ديمقراطيتنا المصرية بعيدة عن أن تكون قد قامت ببسط ما يجب أن تقوم به من اداء حقوق الشعب لسبب بسيط وهو أن كثرة الشعب، والكثرة الساحقة ، الكثرة الساحقة التى تعتمد عليها الديمقراطية، والكثرة الساحقة التى ترسل أعضاء البرلمان الى البرلمان، والتى يمثلها البرلمان، والكثرة الساحقة التى ترسل الحكومة الى مجلس الوزراء والتى تعتمد عليها الحكومة الديمقراطية، هذه الكثرة الساحقة آسف أشد الاسف لأننى مضطر الى أن أقول ان هذه الكثرة التى تستقر فيها سلطة الشعب والتى تستقر فيها قوة الدستور هذه الكثرة مظلومة ظالماً شنيعاً، مظلومة من نفسها أولاً لأنهم لم تصل بعد الى أن تعرف حقوقها ، والويل كل الويل لمصر اذا وصلت هذه الكثرة الى ان تعرف حقوقها، ثم نظرت فرأت هذه

الحقوق لم تؤد اليها ، هذه الكثرة مظلومة ظالما شنيعا بالضبط لانها تجهل نفسها ، وهي تجهل نفسها لأن الدولة لم تؤد اليها حقها من التعليم . هذه الكثرة مظلومة ظالما شنيعا لأن صحتها معرضة في كل لحظة لالوان من الخطر لا تحصى ، فهي تشرب ماء يحمل اليها المرض ، وربما حمل اليها الموت ، وهي تقيم في بيوت أقل ما توصف به أنها لا تلائم كرامة الانسان ، وهي معرضة لألوان من الفقر والبؤس والشقاء نسمها في كل لحظة ، وهي معرضة لهذا كله لأن الدولة لم تؤد اليها بعد حقها من العناية بصحتها ، ومن تدبير ما ينبغي أن تسكنه من المنازل وما ينبغي أن تشربه من الماء النقي ، إلى هذه الأشياء التي نطالب بها كل يوم ، والتي تطالب بها الحكومات نفسها في كل يوم ، وإذا فليس من الصحيح أن ديمقراطيتنا المصرية قد أخذت تنهض بواجباتها على وجه معقول ، أو على وجه قريب من المعقول ، وإنما الذي حصل إلى الآن هو أنه قيل لهذه الكثرة ، كثرة الشعب ، أن لها حقها في أن تكون أمة عزيزة مستقلة ذات سيادة ، وأن مظاهر هذا الاستقلال ، وهذه القوة ، وهذه السيادة هو الانتخاب والبرلمان ، وهذا النوع من نظم الحكم ، وأنسى الذين قالوا للشعب هذا ، أنسوا شيئا بسيطا جداً ، وهو أن الدستور والبرلمان ونظام الحكم على النحو الذي نعرفه ليس في نفسه غاية وإنما هو وسيلة ، وأؤكد لكم أنه لا يعنيني مطلقاً أن يوجد برلمان ولا حكومة برلمانية بقدر ما يعنيني أن أستمع بالحياة كما ينبغي أن أستمع ، بالحياة الهادئة الهانئة التي أجنب فيها الشقاء بمقدار ما يستطيع الناس أن يجنبوا الشقاء ، فإذا لم يصل البرلمان ولم تصل الحكومة البرلمانية ، وبعبارة أصح إذا لم تستطع الديمقراطية أن تمكنني من الحرية العزيزة فلست في حاجة لا إلى البرلمان ولا إلى الحكومة البرلمانية .

والذي حصل في مصر هو شيء بسيط يلاحظه الفلاسفة عادة ، وهو أن الوسيلة تحولت فأصبحت غاية ، وأن الغاية نسيت نسياناً تاماً . الأصل عند ما نلبس الثياب أننا نريد أن نتقي بهذه الثياب التي نلبسها الحر في الصيف والبرد في الشتاء ، ثم يظهر أن من الخير أن تكون هذه الثياب أنيقة فيها حظ من الظرف ، حسنة التنسيق ، ولكن يوجد من الناس من ينسون نسياناً تاماً أن الغرض الأساسي من الثياب هو اتقاء الحر والبرد ، ويعتقدون اعتقاداً قوياً جداً أن الغرض هو أن تكون أنيقة هذا ما وصلنا إليه بالضبط في نظامنا الاجتماعي والسياسي . قيل للشعب : إن الحياة الجديدة ، الحياة الحديثة التي يقتضيها الوضع الجديد لمصر ، وهو أنها متصلة بأوروبا ، وأنها كما قال الخديو اسماعيل جزء من أوروبا . هذه الحياة تقتضي أن يكون لمصر دستور ، وأن يكون لها

مجلس نواب ، ومجلس شيوخ ، ومجلس وزراء ، وأن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه الأمور فى بريطانيا العظمى وفى فرنسا وفى أمريكا وفى أي بلد ديمقراطى . وأننا إذا لم نفعل هذا كنا مسرفين فى المحافظة ، أو منحطين مغرقين فى الانحطاط ، فلا بد من أن نعيش كغيرنا كما أن كل واحد من الطبقة الوسطى يستطيع أن ينسق صالونه على النحو الذى يفعله غيره من الأغنياء . قيل لنا هذا ووجد مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ والنظام الذى عرف فى أوروبا ، ولكن خيل إلينا آخر الأمر أننا متى انتخبنا ، ومتى جلس النواب فى مجالسهم الهائلة من نوفمبر إلى مايو أو يونيو ، ومتى ألح البرلمانون على الوزراء فى الأسئلة والاستجابات ، وأحسن الوزراء فى أن يجيبوا البرلمان ، فقد تحققت أغراضنا من الحياة . والواقع أننا شغلنا بالوسيلة وجعلنا الوسيلة غاية واعتقدنا أننا قد وصلنا إلى كل شئ ، على حين أننا لم نصل إلى شئ ما . وإذن فاني أسمح لنفسى بأن أتساءل ، أوجدت الديمقراطية المصرية أم لم توجد ؟ أما على الورق فوجدت من غير شك ، وأما فيما يتعلق بالحقوق المسجلة فوجدت من غير شك ، فهناك دستور ، وهذا الدستور يكفل للأمة حقوقها ، ومعنى هذا أن حقوق الأمة مسجلة قد اعترف بها فى داخل البلاد وخارجها . فحقوق الديمقراطية شئ لا غبار عليه ، ولكن من الناحية العملية شئ مشكوك فيه كل الشك ، مشكوك فيه كل الشك لأسباب مختلفة .

فالديمقراطية الحقيقية : يجب أن تكون خلقاً ، وخلقاً شائعاً بين الناس جميعاً بين المواطنين جميعاً ، بمعنى أن كل مواطن يجب أن يكون مؤمناً فيما بينه وبين نفسه إذا خلا إلى نفسه ولم يشعر بأن أحداً يراقبه ، يجب أن يكون مؤمناً بأنه مساو لمواطنه فى حقوقه وواجباته ، وبأنه لا ينبغى أن يستأثر بشئ من دون مواطنيه ، وبأنه لا ينبغى أن يكذب على مواطنيه ، وإذا تحدث إليهم فيزعم أنه مؤمن بالمساواة ، فإذا خلا إلى نفسه أو إلى شياطينه سخر بالمساواة وبالمواطنين جميعاً .

هذا الخلق ، الخلق الديمقراطى الذى هو الشرط الأساسى للديمقراطية الصحيحة ، أوجد فى مصر أم لم يوجد بعد ؟ أظن أن الذين يستطيعون أن يقولوا ان هذا الخلق قد وجد يمكن أن يعدوا على أصابع اليدين أو أصابع اليد الواحدة ، فالخلق الديمقراطى لم يوجد بعد . وليس أدل على هذا من هذه الأيام التى نعيش فيها والتى نشعر فيها فى كل لحظة بأن من المصريين قوماً ينعمون إلى أقصى غايات النعيم ، وقوماً آخرون يشقون إلى أقصى غايات

الشقاء ، وأولئك يعيشون مع شقائهم حتى ينتهى بهم الى الموت . وهؤلاء يعيشون مع نعيمهم حتى ينتهى بهم الى الموت أيضا ، وتحقق هذه المساواة فى الموت مادامت لم تستطع أن تتحقق فى الحياة ، والمسألة التى ينبغى أن نتساءل عنها عند ما نريد أن نحيب على السؤال أوجد الخلق الديمقراطى أم لم يوجد هى هذه :

يجب أن نغنى بالشعب ، وأن نصلح من أمره ، وأن نجعله حسن الصحة قويا متينا قادراً على النشاط ، وقادراً على الجهاد الى هذا الكلام الذى تقرأه كل يوم فى كل صحيفة من الصحف .

ولكن هنا نوعان من العناية بالشعب . هناك العناية بالشعب التى هى أشبه بعناية المالك بماشيته ، فصاحب البقر والجاموس يعنى ببقره وجاموسه عناية هائلة ، ويعنيه كل العناية ان تكون صحة ماشيته جيدة جداً ، وإذا مرضت ماشيته ضاق بهذا وشقى شقاء شديداً ، ذلك لأنه يستغل هذه الماشية ، ولأن حياته موقوفة على أن تكون الحيوانات جيدة الصحة قادرة على أن تؤدى له ما يطلب اليها مهما يكن هذا الذى يطلبه .

وهناك عناية أخرى بالشعب . هناك العناية التى تأتى من أن الذين يطلبون العناية بالشعب لا يريدون استغلاله ولا يعنون به ليوذى اليهم ما يطلبونه ، وإنما يعنون به لأن العناية حق للشعب ولأنهم وجدوا ليوذوا هذه العناية . فإذا لم يؤدوا له هذا الحق لم يكونوا آثمين أمام ضمائرهم وأمام أخلاقهم وأمام الله فحسب ، ولكنهم يكونون آثمين أمام الشعب أيضا ، وأصبح من حقه أن يعاقبهم ويسألهم لماذا لم يؤدوا اليه هذا الحق .

من المؤكد أن الماشية لا تستطيع أن تعاقب صاحبها إذا لم يعن بها ، ولكن من الحق أن الشعب الحر يعاقب الدولة إذا لم تؤد حقه من العناية ، فأى النوعين من العناية يقدم إلى شعبنا المصرى الآن ؟

نقدم اليه العناية التى ينبغى أن تقدم اليه لأنها حقه ؟ أم نقدم اليه هذه العناية لأننا فى حاجة إلى أن يخدمنا ؟

أما الحكومة والبرلمان ، من حيث هما حكومة ومن حيث هما برلمان ، فيؤديان العناية إلى الشعب لان الشعب يستحق هذه العناية ، لأن هذا حق الشعب على الحكومة وعلى البرلمان . ولكننى كما قلت لكم أول الحديث ان الديمقراطية ليست محصورة فى مكاتب الوزراء ولا فى مجلسى

البرلمان ، وإنما الديمقراطية خلق من الأخلاق ، فكل واحد يستطيع أن يتصل بالشعب اتصال الشرف من قريب أو من بعيد ، أي معنى بالشعب لأن الشعب يستحق هذه العناية ؟ أم يؤديها لأنه محتاج إلى الشعب ؟ صاحب الأرض الزراعية الهائلة الواسعة إذا عني بالفلاح أي معنى بالفلاح لأن الفلاح يستحق هذه العناية ، أم يعنى به لأنه إذا لم يكن حسن الصحة فإن أرضه معرضة للخطر ، وزراعته معرضة للضياع . وتجارته معرضة للكساد ؟

هذه هي المسألة التي ينبغي أن نسألها والتي ينبغي أن يفكر فيها كل واحد ، وهي أن ما ينبغي أن يقدم إلى الشعب من العناية حق للشعب ، لا ينبغي أن يقدم إليه من حيث أن فلاناً وفلاناً أو هذه الطبقة في حاجة إلى الشعب ، بل تقدم إليه لأنها حق له ، وإذا لم تقدم إليه كان هناك إثم يجب أن يعاقب الذين ارتكبوه .

وإذا كان الأمر كذلك فما هي العناية التي تقدمها الديمقراطية الصحيحة إلى الشعب ؟ في غاية البساطة ، كل واحد منا يعرفها ، وقد اختصرها أحد وزراء فرنسا ، المسجونين الآن (بلوم) في بعض النشرات التي قدمها في بعض المراكز الانتخابية ، وهي أن الديمقراطية يجب أن تكفل للشعب ثلاثة أشياء . الحرية ، والقوت ، والسلم (الأمن) .

يجب أن تكفل الديمقراطية للشعب المصري أن يكون حراً ، فلا يضار في أى عمل يأتيه أو أى قول يقوله مادام لا يخالف القوانين ولا يتعرض لقانون الجنايات .

ويجب أن تكفل الديمقراطية المصرية للشعب القوت ، وهذه هي مشكلة المشكلات ، يظهر إلى الآن أن الديمقراطية المصرية لم تشعر بأن من الحق عليها أن تكفل للمصريين القوت ، وليس أدل على هذا من أن الديمقراطية المصرية إلى الآن لا تزال تعتقد بأن من الطبيعي أن يوجد المحسنون والمتصدقون ، وأنه إذا لم يوجد المحسنون والمتصدقون فمن الجائز أن يموت بعض الناس جوعاً .

إذا كانت الديمقراطية المصرية موجودة بالفعل ، وإذا كانت صحيحة بالفعل ، فيجب ألا يتعرض أحد من المصريين للجوع ، فضلاً عن أن يتعرض أحد من المصريين للمرض أو لليلة أو الموت بسبب الجوع . لتبذل الديمقراطية ما تستطيع ، لتفعل ما تشاء أن تفعل ، ولتسلك في سبيل الغاية ما تستطيع أن تسلكه من السبل ، فالديمقراطية التي يمثلها أمانا البرلمان والحكومة ، هذه الديمقراطية مكلفة ألا ينام مصري وهو يحس ألم الجوع ، وكل وسيلة في سبيل هذه الغاية

مباحة للديمقراطية المصرية ، فرض الضرائب ، اكره الاغنياء على أن ينزلوا عن بعض أموالهم ، مصادرة الأموال ، عمل أى شئ ليضمن لأبناء الشعب ألا يحسوا الجوع ، هذا حق لا توجد الديمقراطية بدونهُ .

ثم الأمن ، سواء أكان هذا الأمن داخلياً أم خارجياً . من حق الشعب على الديمقراطية أن تعصمه من أن يكون معرضاً للغارة الخارجية ، كما أن من حق الشعب على الديمقراطية أن تعصمه من أن يكون معرضاً لأن يطغى بعض أبناء الشعب على بعض . ويوم تصل الحكومة ، أو تصل الديمقراطية إلى أن تضمن للمصريين حريتهم كاملة ، ويوم تصل الديمقراطية إلى أن تضمن لهم قوتهم ، وإلى أن تعصمهم من الجوع أو التعرض له ، وإلى أن تعصمهم من اعتداء بعضهم على بعض ، وتعصمهم من الاعتداء من الداخل والخارج ، يوم تصل إلى هذا نقول : إن الديمقراطية المصرية قد أخذت تنهض بواجبها ، ولكنها كما قلت عند ما تحقق هذا كله لا تكون قد نهضت بواجباتها كلها ، ولكنها تكون قد أخذت تنهض وأباحت للشعب أن يطالبها بواجبات أخرى ، ذلك ان من طبيعة الحياة الإنسانية الطموح والرغبة في الرقي ، فكلما وصلنا إلى طور طمحننا الى طور آخر ، فيجب أن تضمن لنا الديمقراطية هذا الطور الأدنى الذي نأمن فيه على حريتنا ، وعلى أقاتنا ، وعلى أمننا ، ثم يكون بيننا وبين ديمقراطيتنا المصرية حساب آخر ، ذلك لأننا سنطالبها بأن تمكننا من أن نستطيع الفقير أن يصل الى ما يصل اليه الغني في هذا الطور أو ذاك من أطوار حياته .

ينبغي أن تمكننا من أن نطمح الى الكمال ، وأن نطمح في تحسين أحوالنا ، وأن يستريح العامل وقتاً ما في العام وهو ضامن أجره ، ويطمح الفلاح الى أن يستريح وقتاً وهو ضامن أنه لن يشقى ، الخ هذه الأشياء .

وكذلك تلاحظون أيها السادة اننا عندما نتكلم عن الديمقراطية والحياة الاجتماعية في مصر لسنا في حقيقة الأمر إلا في أول المراحل ، فديمقراطيتنا قد وجدت ، كما قلت لكم ، وجوداً نظرياً وأخذت تحاول أن توجد وجوداً عملياً ، ولكن نتائج هذا الوجود العملي لم تظهر بعد .

وأظن أن السبيل الى أن تظهر نتائج الوجود العملي للديمقراطية المصرية ليست عسيرة ولا صعبة ، فإخص ما تمتاز به الديمقراطية أنها تمنح أصحابها الحق في أن يطالبوا ، وفي أن يلحوا ، وفي

أن يشغلوا في المطالبة والالحاح، فإذا كنا نريد أن توجد ديمقراطيتنا المصرية وجوداً بالفعل، وجوداً منتجاً، وإذا كنا نريد أن نلمس بأيدينا النتائج الأولى لوجود هذه الديمقراطية، فليس أمامنا إلا أن نطالب وأن نلح، وإلا أن نبداً فنوجه مطالبتنا والالحاحنا إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية الذي شرفنا، نطالبه بأن تنهض وزارة الشؤون الاجتماعية بما ينبغي أن تنهض به في بلد ديمقراطي، فتتخذ الوسائل، وتسلك السبل إلى أن تضمن للمصريين حريتهم، وقوتهم، وأمنهم، وإلى أن يمكن المصريين من أن يفكروا في أن الحياة ليست شقاء فحسب، وليكن الحياة يمكن أن تكون مصدراً للنعيم، ومصدراً للابتسام



الديمقراطية والحياة الدينية

محاضرة حضرة الشيخ المحترم الدكتور ابراهيم بيومي مذكور

قد يبدو غريباً هذا الازدواج بين ديمقراطية وحياة دينية ، خصوصاً وواضعو نظرية الديمقراطية الحديثة ، كما نادوا بمبدأ فصل السلطات ، حرصوا على أن يباعدوا بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، وأن يدعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؛ وكأنهم شاءوا أن يقطعوا دابر ذلك النضال العنيف الذي دام زمناً بين حكومة الدين وحكومة الدنيا ، بين رجال الكنيسة وحكام الشعب المدنيين . فقد قرروا أن الديمقراطية مدينة الضمائر الحرة المستقلة ، فلا وجود لها إن لم تعتمد على أساس سليم من حرية كاملة في القول والعمل والاعتقاد . وفي هذا ما قد يخرج بالحياة الدينية في تقاليدها المألوفة وطقوسها المقدسة عن واجبات الدولة ، ويجعلها مسألة فردية يصورها كل كما يبدوله ، ويعتق ما شاء من عقائد وآراء . فليس ثمت مجال اذن لأن نتحدث عن صلة بينها وبين النظم الديمقراطية ، ولا أدل على هذا من أن الديمقراطيين على اختلافهم يتحاشون الخوض في المسائل الدينية ، ويفضلون أن يضعوها جانبا ويخرجوا بها عن دائرة اختصاصهم .

يبد أن الديمقراطية وهي من الشعب وإليه تخضع لشتى عواطفه ومختلف اتجاهاته ، وللعاطفة الدينية بوجه خاص عليه سلطان كبير ، ولها فيه تأثير واضح . فمن الخطأ أن نهمل هذه الأمور المشتبكة ونتجاهل هذه العلاقات المتبادلة ، وإذا كان الديمقراطيون قد تغاضوا بالأمس عن العاطفة الدينية ومدى فعلها في الجماهير ، فما أحوجهم اليوم إلى أن يغذوها وينموها ، فهي لهم خير عون على بث دعوتهم وتأييد سلطانهم . ولا نزاع في أن ما عانته الديمقراطية من محن وما مرت بها من أزمات ، يرجع في قسط منه إلى أنها فقدت الكثير من تلك البواعث الروحية التي كانت تسيرها ، وذلك الإيمان الصادق الذي كان يملأ قلوب أنصارها ومؤيديها ، وفوزها بل وحياتها في أن تعود مرة أخرى يقيناً لا يتزعزع ، وعقيدة ثابتة تملأ الصدور حماسة ، وتمتزج لدى العامة بما ألفوا من طاعة وعبادة ؛ ذلك لأن الديمقراطية الحققة هي التي تقوم على دعائم شعبية صادقة .

ومهما يكن من شيء فقد تأثرت الديمقراطية بالحياة الدينية وأثرت فيها ، وكان بينهما تعاون وتآزر أحيانا أو تعارض وتنازع أحيانا أخرى ، ويعني لنا أن نبين في اختصار مدى هذا التأثير والتأثر . وفي ضوء الماضي والحاضر يمكننا أن نكشف عن أنجع الوسائل التي تلائم بين الديمقراطية الحقيقة والحياة الدينية الصحيحة دون عدوان على حرية أو محاربة لرأى أو فكرة .



ولقد درج الباحثون وخاصة علماء الفقه الدستوري على أن يقصروا الديمقراطية على حكومة الشعب للشعب ، ولعلمهم في ذلك متأثرون بمدلول الكلمة اللفظي ، إذ أنها في أصلها اليوناني مركبة من جزئين أولهما ديموس (demus) أى الشعب والثاني كراتوس (kratos) أى السلطة أو الحكومة . هذا إلى أن الديمقراطية الأثينية ، وهى أوضح وأعرف من الديمقراطيات القديمة ، لم تكن في مظهرها الرئيسى الانوعا من أنواع الحكم أريد به أن يحل محل الملكية وحكومة الاشراف . غير أن فكرة الديمقراطية لم تقف عند هذا الافق ، ولم تلتزم هذا المعنى المحدود ، بل نمت وتطورت ، شأن الظواهر الإنسانية على اختلافها ، وأخذت تنفذ الى نواحي المجتمع المختلفة ، وترسم اتجاهات الحياة العامة كلها . فليست مجرد نظام سياسى كما يظن بالأمس ، بل أضحت اليوم إلى جانب ذلك نظاما اجتماعيا واقتصاديا . ويظهر أن رجال الثورة الفرنسية لم يغفلوا هذه النواحي حين رمزوا لها بهذا الثالوث المشهور : حرية ، وإخاء ، ومساواة ، وفى الحرية ما يلتقى وجانبها السياسى ، وفى الإخاء ما يحقق غرضها الاجتماعى ، وفى المساواة ما يرمى إلى هدفها الاقتصادى .

أما أنها نظام سياسى فهذا هو جانبها الحساس ومظهرها القوى الذى يكاد يطفى على الجوانب الأخرى ، وإننا لنلمسه فى المعارك الانتخابية الصاخبة ، والأحزاب المتألمة ، والبرلمانات العائرة بممثلى الشعب الذين يرفعون صوته عاليا وينوبون عنه فى مراقبة الشؤون العامة ومحاسبة القائمين عليها . وأما أنها نظام اجتماعى فهذا واضح فيما تخلق من عادات وتدعم من تقاليد أسامها الشعور بالكرامة الإنسانية واحترام الأفراد بعضهم بعضا ، وما تنتهي إليه من إلغاء الفوارق والقضاء على الطبقات ، فلا أحساب ولا أنساب ولا سيد ولا مسود ولا عظيم ولا صعلوك

ولا امتياز ولا استثناء ، وإنما الكل أبناء وطن واحد يعتزون جميعاً بالانتساب إليه ، ويتساوون في الحقوق والواجبات . وأما أنها نظام اقتصادي فذلك بما تستلزم من عدالة اجتماعية وتكافؤ في الفرص ومساواة في الغرم والغنى ، وما تضطلع به من رفع مستوى المعيشة ، وتمكين أبناء الشعب جميعاً من وسائل العمران والرفاهية ، وتوفير حياة ملائمة لكل حر ديمقراطي .

* *

وفي كل ناحية من هذه النواحي قد تأثرت الديمقراطية بالتعاليم والحياة الدينية . فهي في مظهرها السياسي ليست إلا تحديداً للسلطات وتنسيقاً بينها ، والسلطات السياسية عموماً إنما نبتت في ظل الدين وتحت كنفه . فرؤساء القبائل الهمجية وحكامها كانوا يعدون في نظر مرؤسيهم من طبيعة غير طبيعة البشر ، ولم يكن ثمة فارق بينهم وبين رجال الدين بل كانوا في آن واحد رجال دين ودنيا . وكان قدماء المصريين يقدسون ملوكهم ويصعدون بهم ، إلى أصل سماوي ، كما كان اليونان في عهد هوميرو يعتبرون ملوكهم ورؤساءهم آلهة أو كآلهة . ودون أن نذهب بعيداً ونوغل في أساطير التاريخ القديم ، يمكننا أن نلاحظ أن عامة الانجليز والفرنسيين كانوا يستشفون بملوكهم حتى أخريات القرن الثامن عشر وأوائل القرن الماضي ، فكان يكفى في نظرهم أن يلمس ادوارد المعترف مثلاً أولويس السادس عشر مريضاً ليبراً من ساعته . ولا تزال شعوب ، وشعوب مستنيرة ، تنظر حتى اليوم إلى بعض قادتها وزعمائها نظرة فيها كثير من التقديس والاحلال ، وتكاد تعزو إليها سرّاً خفياً ومعجزة خارقة للعادة .

على أن الديمقراطية في مدلولها السياسي تأثرت بالأفكار والحركات الدينية في شكل أوضح وعن طريق اقصر . فقد أصبح من المقرر أن لشورة مارتن لوثر وحركته الإصلاحية دخلاً في تربية الروح الاستقلالية وحرية الضمير وأثراً في نشأة الديمقراطيات الحديثة ، وليس بعيد أن يكون في هذا ما يفسر لنا من جهة أخرى كيف تأخت في انجلائه وأمريكا البروتستانتية والنظم البرلمانية أخوة صادقة وناجحة . وعلى كل يكفي الأديان إدعائها للديمقراطية أنها اعتدت بالفرد وحقوقه ، وعرفت له شخصيته ومنزلته ، وأبرزته إلى جانب الأسرة والمجتمع ، فكان جديراً بما يسمى حقوق الإنسان . والرسول والأنبياء الذين جاءوا إلى العالم ليخلصوه من خطاياهم ، ويدعوا

حاجة العصر وتمتفق وسنة التدرج . وإلى جانب التشريع أخذت الديمقراطية شيئاً فشيئاً تنحى عن أمور صبغتها الدينية وتكسوها بكساء مدنى ، فالتعليم فى مواد وطرائقه والإشراف عليه مدنى بعد أن كانت تتنازع عليه الطوائف الدينية ، وحقوق الأسرة من زواج وطلاق وإرث ووصية ، وهى من أخص ما حرصت عليه الكنيسة واستمسكت به ، خضعت فى معظم البلاد الديمقراطية للمبادئ والقوانين المدنية ، ولم يبق فى اختصار للحياة الدينية إلا ذلك النطاق الضيق الذى يدور حول بعض الطقوس الجامعة فى المعابد والكنائس ، أو القربات الشخصية التى يتصرف فيها كل فرد ببله حريته ، فقطع بذلك دابر خصومات بين السلطات الدينية والمدنية أضحت ولا مبرر لها ، أو بعبارة أدق أصبحنا وليس ثمت سلطة دينية بالمعنى الكامل بل مجرد قيادة روحية .

ولسنا فى حاجة أن نلاحظ أن الديمقراطية قد أحسنت بهذا كله إلى الحياة الدينية ، إذ حالت دونها وخصومات ما كان أغناها عنها ، وباعدت بينها وخرافات ما كان أضرها بها ، وأمدتها بروح من التسامح ما كان أحوجها إليها . ولكنها من ناحية أخرى فهمت فى بعض الأحيان على أنها حكومة الإباحية بل والوثنية ، فارتكبت علناً تحت سمعها وبصرها منكرات ما كان يحجراً فاعلوها من قبل على أن يظهروها ، واستبيحت أمور كان الرأى العام الدينى يحول دون إتيانها ، وأشد ما تكون هذه الاستباحة خطراً وتأثيراً فى الجماهير يوم أن تصدر من القادة ومن واجبهم السهر على الأخلاق وحماية الآداب . وبهذا أضعفت الديمقراطية العاطفة الدينية وكادت تقضى على سلطانها إن لدى العامة أو الخاصة ، وانتزعت من قلوب الحاكمين والمحكومين تلك المعانى الروحية التى كانوا يلبون نداءها ويسرون وراءها ، وزلزلت تقاليد وعادات ما أحوج المجتمع إليها . حتماً إنما لم تعلن على الأديان تلك الخصومة الشعواء التى شنتها بعض المذاهب الجديدة كالنازية والشيوعية ، إلا أنها دون نزاع قد احتكت بها وانتقصت نفوذها ، وإن شاءت مسالمتها وقفت منها موقفاً سلبياً وتجاهلتها بحيث أضحت وكأن لا صلة لها بالحياة الاجتماعية وتقلباتها . ويظهر أن بعض الديمقراطيين فى اعتدادهم بالحرية الشخصية كثيراً ما أسرفوا فى التعصب لها ، ونسوا أن لها حدوداً يجب أن تقف عندها ، فإن جاوزتها أضحت عدواناً على حريات الآخرين وامتهاناً لكرامة المجتمع وحقوقه ، والحرية المطلقة التى لا رادع لها من عرف أو تقليد هى الفوضى بعينها .

هذه صورة مجملة للتفاعل والتأثير المتبادل بين الديمقراطية والحياة الدينية وقفنا فيها عند المعالم الكبرى ، والخطوط الرئيسية . فقصرنا بحثنا على الديمقراطيات الحديثة ، لأن القديمة قد اختلطت بالدين وامتزجت به ، فلم يكن فيها حياة سياسية تقابل الحياة الدينية وتؤثر فيها أو تتأثر بها ، ولم نشأ أن ندخل في التفاصيل أو الجزئيات التي يعز استقصاؤها ، وقنعنا بالآثار الهامة والنتائج الجوهرية . كما أننا لم نحاول أن نتبع تاريخ الديمقراطيات الحديثة كل واحدة على انفرادها ، لأننا وجدناها بوجه عام تلتقى في صفات مشتركة ومظاهر متقاربة في الناحية التي نحن بصدددها .

ومن هذه الصورة على اختصارها يمكن أن تستخلص دروس نكتفي بأن نشير إلى بعضها . وفي مقدمتها أننا إذا كنا نتحاشى بالأمس البحث في العلاقة بين الديمقراطية والحياة الدينية ، فما أحوالنا اليوم إلى أن نعالجه ونعده في دقة وعناية . لأننا نلاحظ فقراً في المعاني والاعتبارات الروحية تعانیه الإنسانية وتشقى منه إن في السلم أو في الحرب . ففي السلم نرى مادية طاغية وتنافساً حاداً لا يعتد بفضيلة ولا تكاد تكبحه رذيلة ، وكل همه الكسب والسيادة ، وقد استولت هذه المادية على الأفراد استيلاءها على الدول والحكومات . فالأفراد في تعاملهم طامعون شرهون ، وفي صلاتهم أنانيون لا يكادون يحسون بشكوى شاك أو يتوجعون لأنين متألم ، وكأنما انتزعت الشفقة من صدورهم وسلبت الرحمة من قلوبهم . والدول في علاقاتها أضحت وكأن لا هدف لها إلا الاستغلال واستنزاف الدماء ، تاركة جانباً ما كانت تدعيه قديماً من نشر ألوية الحضارة والمدنية ؛ هذا في السلم . أما في الحرب - وخاصة الحرب الحاضرة - فإننا نرى رجل القرن العشرين ، وهو رجل العلم والثقافة ، يأتي من ألوان القسوة وضروب الوحشية ما لم يأت به متوحشو العصور الغابرة . ويرجع هذا كله في قسط كبير إلى ضعف البواعث الروحية عامة والدينية خاصة ، ولاغنى للمجتمع عن حياة دينية تغذي روحه ويطمئن إليها قلبه .

والديمقراطية نفسها في حاجة ماسة إلى دعامة روحية تستمد منها حرارة الإيمان وحماس العقيدة ، وتعرف تحت تأثيرها كيف تتصل بال الجماهير وتستولى عليهم . هذا إلى أنها لم تقم إلا على أساس الاعتداد بالفرد واحترام الشخصية الإنسانية ، فهي دائماً تخاطب الأفراد ذوي الضمائر الحرة المستقلة ، وليس تمت ضمير ولا شخصية ما لم يستكمل المرء عواطفه ويحظى بشعور هادئ ورأى قاطع ، فتتعم باليقين روحه . وإذا تتبعنا تاريخ الديمقراطية في القرنين الماضيين وجدنا أنها في

حاجة العصر وتمتفق وسنة التدرج . وإلى جانب التشريع أخذت الديمقراطية شيئاً فشيئاً تنحى عن أمور صبغتها الدينية وتكسوها بكساء مدنى ، فالتعليم فى مواده وطرائقه والإشراف عليه مدنى بعد أن كانت تتنازع عليه الطوائف الدينية ، وحقوق الأسرة من زواج وطلاق وإرث ووصية ، وهى من أخص ما حرصت عليه الكنيسة واستمسكت به ، خضعت فى معظم البلاد الديمقراطية للمبادئ والقوانين المدنية ، ولم يبق فى اختصار للحياة الدينية إلا ذلك النطاق الضيق الذى يدور حول بعض الطقوس الجامعة فى المعابد والكنائس ، أو القربات الشخصية التى يتصرف فيها كل فرد ببله حريته ، فقطع بذلك دابر خصومات بين السلطات الدينية والمدنية أضحت ولا مبرر لها ، أو بعبارة أدق أصبحنا وليس ثمت سلطة دينية بالمعنى الكامل بل مجرد قيادة روحية .

ولسنا فى حاجة أن نلاحظ أن الديمقراطية قد أحسنت بهذا كله إلى الحياة الدينية ، إذ حالت دونها وخصومات ما كان أغناها عنها ، وباعدت بينها وخرافات ما كان أضرها بها ، وأمدتها بروح من التسامح ما كان أحوجها إليها . ولكنها من ناحية أخرى فهمت فى بعض الأحيان على أنها حكومة الإباحية بل والوثنية ، فارتكبت علناً تحت سمعها وبصرها منكرات ما كان يحجراً فاعلوها من قبل على أن يظهروها ، واستبيحت أمور كان الرأى العام الدينى يحول دون إتيانها ، وأشد ما تكون هذه الاستباحة خطراً وتأثيراً فى الجماهير يوم أن تصدر من القادة ومن واجبهم السهر على الأخلاق وحماية الآداب . وبهذا أضعفت الديمقراطية العاطفة الدينية وكادت تقضى على سلطانها إن لدى العامة أو الخاصة ، وانتزعت من قلوب الحاكمين والمحكومين تلك المعانى الروحية التى كانوا يلبون نداءها ويسرون وراءها ، وزلزلت تقاليد وعادات ما أحوج المجتمع إليها . حتماً إنما لم تعلن على الأديان تلك الخصومة الشعواء التى شنتها بعض المذاهب الجديدة كالنازية والشيوعية ، إلا أنها دون نزاع قد احتكت بها وانتقصت نفوذها ، وإن شاءت مسالمتها وقفت منها موقفاً سلبياً وتجاهلتها بحيث أضحت وكأن لا صلة لها بالحياة الاجتماعية وتقلباتها . ويظهر أن بعض الديمقراطيين فى اعتدادهم بالحرية الشخصية كثيراً ما أسرفوا فى التعصب لها ، ونسوا أن لها حدوداً يجب أن تقف عندها ، فإن جاوزتها أضحت عدواناً على حريات الآخرين وامتهاناً لكرامة المجتمع وحقوقه ، والحرية المطلقة التى لا رادع لها من عرف أو تقليد هى الفوضى بعينها .

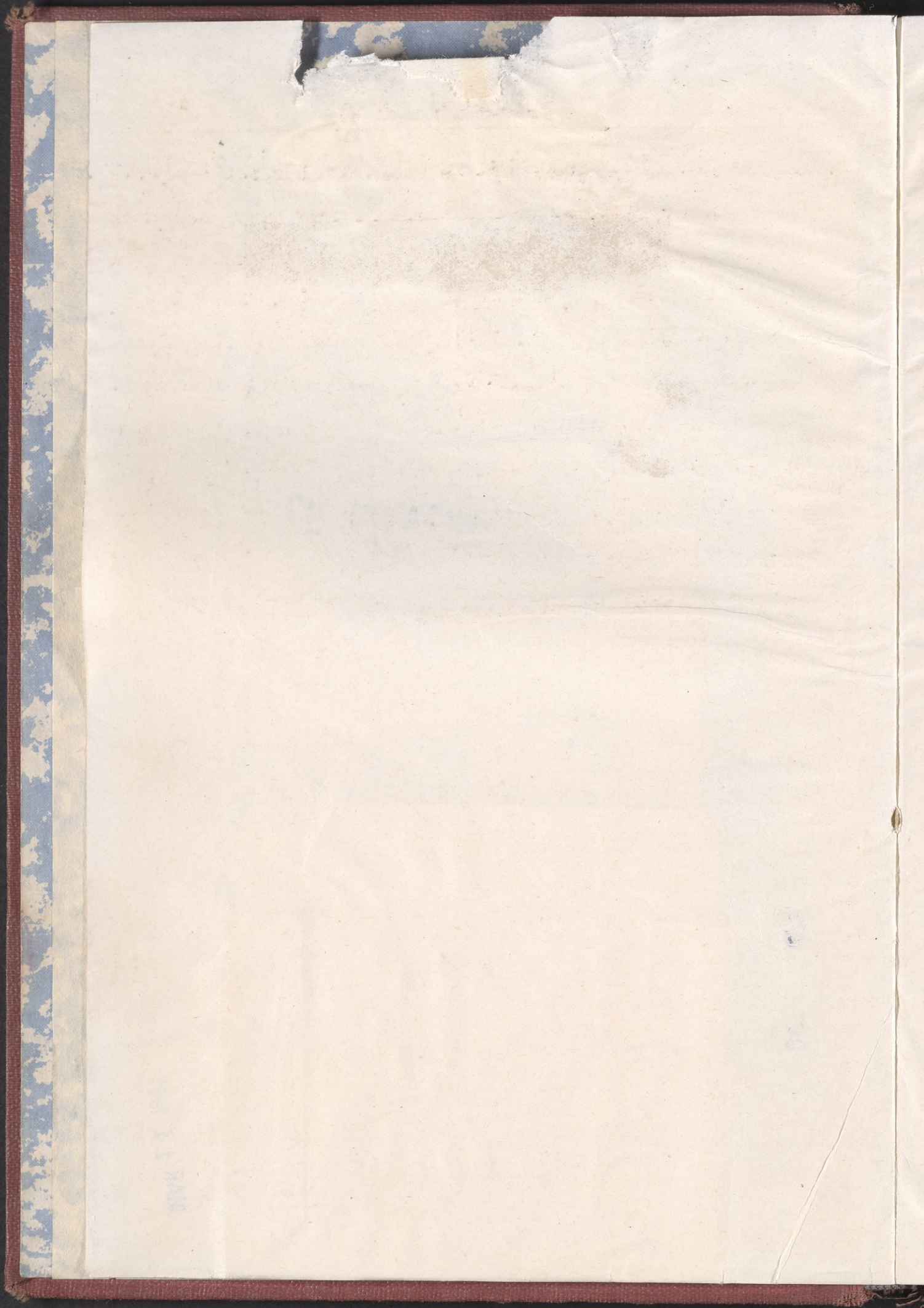
هذه صورة مجملة للتفاعل والتأثير المتبادل بين الديمقراطية والحياة الدينية وقفننا فيها عند المعالم الكبرى ، والخطوط الرئيسية . فقصرنا بحثنا على الديمقراطيات الحديثة ، لأن القديمة قد اختلطت بالدين وامتزجت به ، فلم يكن فيها حياة سياسية تقابل الحياة الدينية وتؤثر فيها أو تتأثر بها ، ولم نشأ أن ندخل في التفاصيل أو الجزئيات التي يعز استقصاؤها ، وقنعنا بالآثار الهامة والنتائج الجوهرية . كما أننا لم نحاول أن نتبع تاريخ الديمقراطيات الحديثة كل واحدة على انفرادها ، لأننا وجدناها بوجه عام تلتقى في صفات مشتركة ومظاهر متقاربة في الناحية التي نحن بصدددها .

ومن هذه الصورة على اختصارها يمكن أن تستخلص دروس نكتفي بأن نشير إلى بعضها . وفي مقدمتها أننا إذا كنا نتحاشى بالأمس البحث في العلاقة بين الديمقراطية والحياة الدينية ، فما أحوالنا اليوم إلى أن نعالجه ونتمهده في دقة وعناية . لأننا نلاحظ فقراً في المعاني والاعتبارات الروحية تعانيه الإنسانية وتشقى منه إن في السلم أو في الحرب . ففي السلم نرى مادية طاغية وتنافساً حاداً لا يعتد بفضيلة ولا تكاد تكبحه رذيلة ، وكل همه الكسب والسيادة ، وقد استولت هذه المادية على الأفراد استيلاءها على الدول والحكومات . فالأفراد في تعاملهم طامعون شرهون ، وفي صلاتهم أنانيون لا يكادون يحسون بشكوى شاك أو يتوجعون لأنين متألم ، وكأنما انتزعت الشفقة من صدورهم وسلبت الرحمة من قلوبهم . والدول في علاقاتها أضحت وكأن لا هدف لها إلا الاستغلال واستنزاف الدماء ، تاركة جانبا ما كانت تدعيه قديماً من نشر ألوية الحضارة والمدنية ؛ هذا في السلم . أما في الحرب - وخاصة الحرب الحاضرة - فإننا نرى رجل القرن العشرين ، وهو رجل العلم والثقافة ، يأتي من ألوان القسوة وضروب الوحشية ما لم يأت به متوحشو العصور الغابرة . ويرجع هذا كله في قسط كبير إلى ضعف البواعث الروحية عامة والدينية خاصة ، ولاغنى للمجتمع عن حياة دينية تغذي روحه ويطمئن إليها قلبه .

والديمقراطية نفسها في حاجة ماسة إلى دعامة روحية تستمد منها حرارة الإيمان وحماس العقيدة ، وتعرف تحت تأثيرها كيف تتصل بال الجماهير وتستولى عليهم . هذا إلى أنها لم تقم إلا على أساس الاعتداد بالفرد واحترام الشخصية الإنسانية ، فهي دائماً تخاطب الأفراد ذوي الضمائر الحرة المستقلة ، وليس ثمت ضمير ولا شخصية ما لم يستكمل المرء عواطفه ويحظى بشعور هادئ ورأى قاطع ، فتتعم باليقين روحه . وإذا تتبعنا تاريخ الديمقراطية في القرنين الماضيين وجدنا أنها في

بدء نهضتها قد اعتمدت على مبادئ روحية بين أخلاقية وفلسفية ، فكانت باعث الحماس لها والتفاني في نصرتها. وبقدر صدق هذه المبادئ والاطمئنان اليها أقبل الناس عليها وتعلقوا بها ، وما أن أحسوا بتعارضها أو عدم إخلاص القائمين بها إلا وزهدوا فيها وشكوا في قيمتها ، ولن تستعيد الديمقراطية مجدها إلا إن كان لها من القلب نصير ومن الروح معين .

وليس بعزيز علينا أن نؤاخي بينها وبين الحياة الروحية ، أو إن شئت فقل الدينية ، لأننا قد خطونا في هذا السبيل خطوات ، ولم يبق إلا أن نخطو الخطوة الأخيرة ، فقد بينا أن للحرية حدوداً والمجتمع حرمة ، وأن الحياة الدينية المستنيرة ترفض الخرافات والخزعبلات وتستمتع لدعوة الحق والمنطق ، ومتى احترمت الديمقراطية عواطف المجتمع ومشاعره ، واستجابت الحياة الدينية لنداء العقل فهما لا بد ملتقيان ، وملتقيان على معالم واضحة . ويظهر أن الإنجليز وأمريكي الولايات المتحدة قد عرفوا لهذين الجانبين مركزهما ، فلم تنقص لديهم حرية ولم تحارب عاطفة دينية ، فحققوا حتى اليوم أحسن صورة لتلك الأخوة المنشودة بين الديمقراطية والحياة الدينية.



b-12496649
E-13862196

AUC - LIBRARY



DATE DUE

2 - APR 1989	
	19 MAY 1997
DEC 26 1989	

OCT 1973

JC
423
A6x
1945
c.2

MAR 1 1 1987



1 0 0 0 0 1 0 9 1 6 7

